ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٤٩ - محرم ١٤٣٥هـ

رؤساء المجالس الخليجية
يقرون إنشاء لجنة برلمانية فى المجال التشريعي

الشورى يطالب وزارة
العمل بمراجعة
تكاليف الاستقدام

تشكيل لجنة خاصة
لدراسة مقترح تعديل
نظام الاستثمار الأجنبي

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة

التميز

الشفافية

النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100001190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	2231900000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

المجالس التشريعية بدول التعاون تعزز التكامل الخليجي

الظروف التي تحيط بمنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وبالعالم العربي عامة، والمتغيرات والمستجدات التي تشهدها بعض الدول العربية، تتطلب الحذر واليقظة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتعزيز التعاون المشترك إن على المستوى السياسي، أو على المستوى الأمني.

ودعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله – لدول المجلس للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، التي لقيت ترحيباً واسعاً في أوساط المجتمع الخليجي سواء على مستوى القيادات، أو على مستوى المجالس التشريعية، أو حتى على المستوى الشعبي، مما يعكس الحرص على أهمية الحفاظ على الوحدة الخليجية وتعزيز الروابط الأخوية، وهذا يتطلب مزيداً من التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات، والتنسيق فيما بينها تجاه مختلف القضايا، والأخطار التي تواجه المنطقة.

والمجالس التشريعية بدول مجلس التعاون الخليجي، هي صوت المواطن الخليجي، تعبر عن همومه وتطلعاته، وتعمل على تلبية تطلعات شعوب دول المجلس، وطموحاتهم في الوحدة الخليجية، من خلال العمل على تعزيز التعاون المشترك، والتنسيق فيما بينها على المستوى التشريعي، لتوطيد الروابط والعلاقات الأخوية التاريخية التي تربط بين دول المجلس وشعوبها.

وما انتظام الاجتماعات الدورية لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول المجلس، إلا تعبيراً عن الإرادة الصادقة والمخلصة لدعم التنسيق بين المجالس التشريعية الخليجية إلى المستوى الذي يجعل منها رافداً قوياً للعمل الخليجي المشترك.

وفي اجتماعهم الدوري الأخير الذي عقد في دولة الكويت، اتخذ رؤساء المجالس الخليجية جملة من القرارات التي تصب في هذا الاتجاه، منها القرار بعقد مؤتمر حول موضوع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٤م في الكويت على أن يتم رفع ما يتم التوصل إليه إلى الاجتماع الدوري الثامن المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠١٤م.

إن ما أسفرت عنه الاجتماعات الدورية لرؤساء المجالس الخليجية من قرارات ، وتشكيل لجان مشتركة، هي بلا شك خطوة مهمة للأمام على طريق تكامل العمل البرلماني بالعمل الحكومي، في إطار مؤسساتي يعزز من منظومة التعاون الخليجي، والوحدة المشتركة.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

إن مجلة (الشورى) والشركة الناشرة حريصتان على دقة المعلومات الواردة في هذه المجلة وتبذلان الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنهما لايتحملان مسؤولية أي من النتائج أو التصرفات المسندة إلى هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى) أو الشركة الناشرة.

إن مجلة الشورى تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

٢٨
تحت القبة
تقرير وزارة التجارة.. المستهلك شاهد على الحال!
ناقش مجلس الشورى خلال جلسته "السادسة والخمسين" التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١/٩هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ د/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة أ/ أسامة قباني.

٤٤
دراسة
دور اتفاقية تشجيع الاستثمارات الأجنبية في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي
إن اتفاقيات تشجيع الاستثمارات، وإن كانت تعمل على خلق مناخ ملائم للاستثمار، إلا أنه يُمكن الجزم بأن هناك علاقة وثيقة بين الاتفاقيات ومستوى تدفق الاستثمارات بين الدول الأطراف..

د. يحيي بن عبد الله الصمعان

٤٨
تجربتي في الشورى
الدكتور/ طلال بكري
مجلس الشورى جامعة لا يرغب الملتحق بها التخرج منها سواء كان متميزاً في أدائه أو كسولاً، فقد صنفني بعض زملائي في خانة المشاغبين، وصنفني البعض في خانة المعارضين، وبكليهما كنت أفخر وأعتز، فلم أترك سانحة أُتيحت لي إلا واستغليتها للحديث عن هموم الوطن والمواطنين...

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

٥٢

تحقيق

الخدمات الصحية بالمملكة .. تعزيز دور مراكز الرعاية .. وإشراك القطاع الخاص في رسم الاستراتيجيات

الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية تحظى باهتمام كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله – الذي يحرص على توفير أرقى الخدمات الطبية للمواطنين والمقيمين على حد سواء

٥٨

شورى الشباب

نادي الطلاب بجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية صوت للطلاب.. وواحة لتنمية مهارات القيادة والحوار

إن نادي الطلاب في جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية بالرياض أحد الصروح الطلابية المميزة التي تحتضنها عمادة شؤون الطلاب في الجامعة، إذ يُعد حلقة وصل بين الطالب وإدارات الجامعة، وميدان خصب يطور فيه الطالب ذاته.

تحت القبة:

الشورى يطالب ديوان المراقبة العامة بدراسة أسباب تكرار المخالفات المالية ١٥
الشورى يُشكل لجنة خاصة لدراسة مقترح تعديل نظام الاستثمار الأجنبي ٢٠

في هذا العدد

تغطية ٦
التثقيف الصحي ٦٤
حصاد الشهر ٦٨
مجتمع الشورى ٧٢
متابعات برلمانية ٧٦
من الذاكرة ٨٠

المقالات

د. عبد العزيز الحرقان... "استثمار براءات الاختراع". ١١
د. جبريل العريشي ... "خواطر رقمية". ٦٧
د. هيا المنيع .... "شكراً أيها النساء والرجال". ٢٣
د. صدقة فاضل .... المبادئ الخمسة المبجلة عالمياً... ؟! ٧٥
د. عبد الله العسكر... "آراء ابن تيمية السياسية في دراسة يابانية". ٨٢

سمو ولي العهد
يستقبل رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير/ سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في مكتبه بالمعذر معالي رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية (البرلمان) «سرداد أياز صادق» والوفد المرافق له.

وجرى خلال الاستقبال التأكيد على متانة العلاقات السعودية الباكستانية وتميزها على المستويين الحكومي والشعبي، والعمل على تعزيزها بما يخدم البلدين في المجالات كافة.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبد العزيز رئيس ديوان سمو ولي العهد المستشار الخاص لسموه، ومعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد آل الشيخ، ومعالي نائبه الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، وعضو مجلس الشورى العضو المرافق الدكتور/ عبد الله الحربي، وسفير باكستان لدى المملكة محمد نعيم خان.

سمو النائب الثاني
يستقبل رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير/ مقرن بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض معالي رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية (البرلمان) "سردار أياز صادق" والوفد المرافق له.

وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية، وبحث العديد من الموضوعات المشتركة بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها.

حضر الاستقبال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد آل الشيخ، وعضو مجلس الشورى الدكتور/ عبد الله الحربي العضو المرافق، وسفير باكستان لدى المملكة محمد نعيم خان.

رئيس مجلس الشورى
يبحث مع رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية العلاقات الثنائية والبرلمانية بين البلدين

بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية سردار آياز صادق العلاقات الثنائية بين المملكة وباكستان، ومجمل القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، إضافة إلى سُبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية.

جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس معالي رئيس الجمعية الوطنية الباكستاني والوفد المرافق له، وذلك في إطار زيارته الرسمية للمملكة.

ورحب معالي رئيس المجلس في مستهل اللقاء بمعالي رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية، ومرافقيه متمنياً لهم طيب الإقامة في المملكة، كما أكد على متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان في شتى المجالات، مُنوهاً في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية.

وأكد معالي الدكتور/ آل الشيخ حرص مجلس الشورى على تعزيز وتطوير هذه العلاقة وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقتين.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى، وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية، والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جانبه أعرب معالي رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية عن سعادته بزيارة المملكة، مؤكداً أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية والحرص على تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

ووجه معاليه الدعوة لمعالي رئيس مجلس الشورى لزيارة جمهورية باكستان مُعرباً عن أمله في تبادل الخبرات بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية خاصة في مجال التقنية الالكترونية التي يعمل بها مجلس الشورى حالياً.

وقدم معاليه نبذة عن آلية عمل الجمعية الوطنية الباكستانية

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية، ثم تجول الضيف الباكستاني في أروقة المجلس شملت القاعة الأندلسية، والقاعة الكبرى، وقاعة جلسات مجلس الشورى الأسبوعية.

حضر الاستقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو، وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الباكستانية الدكتور، عبد الله الحربي، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الباكستان الأستاذ/ عبدالعزيز الغدير، وسفير باكستان لدى المملكة محمد نعيم خان، وتسعة أعضاء من الجمعية الوطنية الباكستانية بالإضافة إلى الأمين العام للجمعية.

اختتام الاجتماع السابع لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون

اعتماد مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المشتركة وإنشاء لجنة برلمانية تخصصية في المجال التشريعي

آل الشيخ: دعوة خادم الحرمين الشريفين دول المجلس للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد تعكس رؤيته الثاقبة حول متطلبات المرحلة التي نعيشها والتطورات المحيطة بنا

اعتمد رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية المشتركة، وفقا للدراسة المقدمة من المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة مع الأخذ بالاعتبار الأنظمة المعمول بها في المجالس التشريعية للدول الأعضاء.

ووافقوا على إنشاء لجنة برلمانية تخصصية في المجال التشريعي، وتعديل مشروع اللائحة التنظيمية المقدمة من مجلس الشورى في سلطنة عمان بما يتوافق مع ذلك.

جاء ذلك في ختام أعمال اجتماعهم السابع الذي عُقد في دولة الكويت الشقيقة بمشاركة وفد مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وقال البيان الصحفي الذي صدر في ختام الاجتماع: "إن رؤساء المجالس التشريعية بحثوا موضوع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقرروا عقد مؤتمر حول هذا الموضوع خلال عام ٢٠١٤م، في الكويت على أن يتم رفع ما يتم التوصل إليه إلى الاجتماع الدوري "الثامن" المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠١٤م".

كما وافق المجتمعون على قيام مجلس الأمة الكويتي باستكمال الاتصالات لزيارة وفد المجالس التشريعية إلى الكونغرس الأمريكي خلال عام ٢٠١٤ م، كما وافقوا على تعديل المادة "الرابعة" من القواعد التنظيمية لعمل لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية.

وأعرب المجتمعون عن الشكر لمجلس النواب البحريني لإعداده دراسة عن تجربة الاتحاد الأوروبي، وغيره من المنظمات المماثلة في المجال البرلماني.

وكلف رؤساء المجالس التشريعية لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية باستكمال الدراسة المتعلقة بتنسيق السياسة الإعلامية الخارجية بالمجالس التشريعية، وتقوية العلاقات مع المنظمات الحقوقية وفقا للمشروع المقدم من مجلس النواب في مملكة البحرين، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى الاجتماع الدوري المُقبل.

من جهته أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في تصريح صحفي: "أن هذا اللقاء الخليجي السنوي يعكس رغبة قادة وشعوب دول المجلس في تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى التشريعي المشترك بين دول المجلس، كما يأتي في سياق التشاور بين مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول المجلس على كل المستويات".

ووضح معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن: "اجتماعات رؤساء المجالس التشريعية تهدف إلى ضمان التنسيق التام بين الدول الأعضاء وإزالة العقبات التي تعترض المجلس، إلى جانب توحيد المواقف في المحافل الدولية والاقليمية، ولاسيما البرلمانية منها".

وحول مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ودعوته لدول المجلس للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد أكد معاليه أن: "خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - يعيش دائماً هموم هذه المنطقة، وهموم العالمين العربي والاسلامي، فدعوته التاريخية تعكس رؤيته الثاقبة حول متطلبات المرحلة التي نعيشها والتطورات المحيطة بنا، مضيفاً بأن هذه المبادرة جاءت بعد أن حققت مرحلة التعاون أهدافها، وجاء الوقت للانتقال إلى مرحلة الاتحاد استجابة لما يُحيط بالمنطقة من ظروف وتطورات، وقد وجدت هذه الدعوة الترحيب من الدول الأعضاء، لذلك فإن الجميع يسعى بخطى مدروسة على تحقيق هذا الهدف النبيل؛ ليتحول هذا المجلس إلى اتحاد تكاملي بين جميع دول المجلس".

وعبر رئيس مجلس الشورى في ختام تصريحه عن شكره باسمه وباسم زملائه لسمو أمير دولة الكويت ولسمو ولي عهده ولمعالي رئيس مجلس الأمة الكويتي على مالقيه ضيوف الاجتماع من حفاوة وكرم وجهود أسهمت في تسهيل أعمال الاجتماع.

الغانم: طموحات شعوبنا بالتكامل والوحدة الخليجية لا تزال تفوق ما تم تحقيقه

الظهراني: وحدة دول المجلس هي السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة

وكان سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة قد افتتح الاجتماع بحضور ولي عهد الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وأمين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف الزياني، ورئيس البرلمان العربي أحمد الجروان.

وأكد رئيس مجلس النواب البحريني خليفة بن أحمد الظهراني في كلمة في الجلسة الافتتاحية أن: "الأحداث والتطورات التي يشهدها العالم والمنطقة أثبتت أن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله - لدول الخليج العربية بالتحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، إنما جاءت بناء على تحليل دقيق ورؤية ثاقبة لمعطيات الواقع واستشراف المستقبل، حيث أن هناك الكثير من الأحداث والتطورات والتغيرات في المواقف الدولية بشأن الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي تتطلب منا جميعاً اليقظة والحذر للنهوض بمسؤوليتنا الوطنية تجاه دولنا وشعوبنا ومصيرنا المشترك."

وشدد الظهراني على أن: "وحدة دول الخليج وتماسكها هي السبيل الوحيد، والجدار المنيع الذي يقف أمام التحديات الخطرة التي تَمُر بها المنطقة، والتي تهدد أمنها واستقرارها وانجازاتها ومكتسباتها الوطنية التي تحققت طيلة عقود من العمل الجاد والمُضني؛ للارتقاء بواقع مجتمعاتها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".

وتابع: "أن تأييد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس لمبادرة خادم الحرمين الشريفين، إنما يُدلل على حرصهم وتصميمهم على أن تتوج مسيرة مجلس التعاون الحافلة بالانجازات بالهدف الأسمى، وهو الاتحاد".

كما ألقى رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان كلمة اعتبر خلالها أن انتظام انعقاد هذا الاجتماع الدوري، وتطوير آليات انعقاده يُعبر عن الإرادة الصادقة والمخلصة لدعم التنسيق بين المجالس التشريعية الخليجية إلى المستوى الذي يجعل منها رافداً قوياً للعمل الخليجي المشترك.

وعبر الجروان عن قناعة البرلمان العربي بأن البرلمانات الخليجية سيكون لها إسهامًا قويًا في تمكين البرلمان العربي من المضي قُدماً في أداء صلاحياته خدمة للعمل العربي المشترك.

وأكد الجروان على محورية القضية الفلسطينية وجهود البرلمان العربي في دعم الحق الفلسطيني المشروع ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما دعا المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب الشعب السوري من النهوض بمسؤولياته تجاه هذه الأزمة الإنسانية.

من جانبه أشار الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور/ عبد اللطيف الزياني إلى أن دول المجلس خطت خطوات ملموسة في مجال العمل البرلماني، وأن زيادة التنسيق والتعاون بين المجالس التشريعية، يُمثل ركيزة أساسية للتفاهم والتقارب وتعزيز الروابط المتبادلة بين دول المجلس.

وعبر رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم في كلمة مماثلة عن التطلع للنهوض بالعمل البرلماني الخليجي المشترك، وتعزيز دوره في توطيد أواصر الروابط والعلاقات الأخوية التاريخية التي تربط بين دول المجلس وشعوبها.

وأضاف: "إن مسيرة التعاون الخليجي أصبحت عمقًا استراتيجيًا لا بديل له لأمننا الخليجي، وركيزة أساسية ننطلق منها متكاتفين متلاحمين للدفاع عن مصالحنا وتحقيق أهدافنا المشتركة، كما ينبغي علينا أن نعمل دائما على تعزيز أركانها وتوسيع نطاقها وتوفير مقومات ديمومتها واستمراريتها، وأن ما تحقق في إطار منظومة التعاون الخليجي هو إنجاز مهم يستقطب الاهتمام ويستحق الثناء غير أنه يبقى مرحلة مهمة ينبغي البناء عليها فطموحات شعوبنا بالتكامل والوحدة الخليجية لا تزال تفوق ما تم تحقيقه مما يتحتم معه الإسراع في الإنجاز والإصرار على مواجهة العقبات التي تواجه المسيرة والتفعيل المتواصل لمنظومة العمل الخليجي المشترك والعمل الدؤوب؛ ليتوج التعاون بالتكامل، فهذا ما يعمل من أجله قادتنا، بإذن الله.. وهو ما تتطلع إليه شعوبنا وما ينبغي علينا عمله في إطار عملنا البرلماني المشترك، وإنني على ثقة بأننا سنمضي بإصرار في تحقيق ذلك".

وقال رئيس مجلس الأمة الكويتي: "إن سلسلة اجتماعاتنا الدورية وما تمخض عنها من لجان ونظم وأساليب عمل هي دون شك خطوة هامة للأمام على طريق تكامل العمل البرلماني الشعبي بالعمل الحكومي، وهي كذلك إضافة مطلوبة لتكامل منظومة التعاون الخليجي وبنيانها المؤسسي، غير أن ذلك على أهميته الكبيرة ليس بكاف، وهو ليس إلا خطوة أولى على طريق طويل، ينبغي أن يؤدي فيه العمل البرلماني الخليجي دوره في دفع عجلة التكامل ومواجهة ما يقف أمامها من صعاب وتحديات".

وأشار إلى أن تفعيل العمل الخليجي المشترك والانتقال به من دائرة التعاون إلى آفاق جديدة ورحبة من التكامل، أصبح اليوم ضرورة ملحة يتطلبها الأمن الخليجي وركناً أساسياً لتعزيز قدراتنا التنافسية، وركيزة يستند إليها سعينا الدائم لترسيخ مكانتنا الدولية، خصوصا في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تغيرات متسارعة وتنافس محموم على المصالح والنفوذ.

وأقترح الغانم في كلمته تشكيل لجنة خبراء في العمل البرلماني تختص بدراسة سبل تطوير وتفعيل العمل المشترك وعرض توصياتها على الاجتماعات بشكل دوري.

يذكر أن وفد مجلس الشورى ضم كلاً من الأمين العام للمجلس الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو وعضوي المجلس الدكتور/ فهد بن حمود العنزي والدكتور/ عبد العزيز بن ابراهيم الحرقان.

ورافق الوفد والمتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور/ محمد بن عبد الله المهنا ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام المكلف إبراهيم بن عبد العزيز الزاحم والمستشار/ خالد بن محمد المنصور مدير عام الإدارة العامة للشعبة البرلمانية، ومدير إدارة المراسم محمد بن حمد البراهيم.

الزياني: تعزيز التنسيق والتعاون بين المجالس التشريعية يمثل ركيزة أساسية للتفاهم والتقارب بين دول المجلس

استثمار براءات الاختراع

د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرقان

يتحدث الكثيرون عن أهمية الاختراع، وأن الدولة يجب أن توجه مواردها لدعم تطوير المخترعات. فهو مقياس للتطور واستثمار المعرفة في المملكة ووسيلة تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع استثماراته وموارده المالية. هذا التوجه ليس صحيحاً تماماً.

تطوير بيئة منتجة للاختراع بدون الاهتمام بوسائل استثمار الاختراع، تقود لتطوير مخترعات بلا فائدة تجارية أو اجتماعية.

براءة الاختراع تصدرها المؤسسات الدولية باعتبارها توثيق أو وصف لشيء جديد صممه المخترع، وتحدد الوثيقة مالك براءة الاختراع بشكل مماثل لصك ملكية العقار. وليس كل ما يخترع يظهر للأسواق أو يستفاد منه. بشكل عام، فنسبة براءات الاختراع في العالم التي حققت دخلاً لا تتجاوز (٥٪). يُذكر أنه يوجد في مكتب براءة الاختراعات الأمريكي أكثر من (٦٠٠٠) ستة آلاف براءة اختراع لمصيدة فئران، ولكن اثنان منها فقط تم تطويرهما لمنتج وبيعه في الأسواق.

إن الاختراع هو تثبيت للعلم، ومساهمة في بناء المعرفة، وتوثيق للأفكار. الابتكار يعنى بتحويل هذا الاختراع إلى منتج أو خدمة، وإيصاله إلى يد المستهلك بحيث يستطيع الانتفاع به، ووضع قيمة مالية مقابل الاستفادة منه، وتحقيق دخل مالي يضمن استمرار عجلة الاختراع والابتكار.

الملاحظ في المملكة، هو إعطاء أهمية كبرى للمخترعين واعتبار الاختراع إنجاز بحد ذاته. وتقوم المؤسسات الحكومية والخاصة بتتويج المخترع، والسعي نحو المشاركة في المحافل الدولية بمخترعين سعوديين. هذه النشاطات تقود بالمخترع إلى قمة المجد الوهمي، وحالما يصل للقمة يجد بعدها هاوية!، ولا يمكنه الانتقال للمرحلة التالية نحو نقل منتجة لأرض الواقع.

يواجه المخترعون في المملكة كثيراً من العقبات، أهمها هو وضع قيمة لبراءة الاختراع. فمثلا لو جاء مخترع البلاستيك لأي بنك أو جهة استثمار سعودية، وطالب بقرض مقابل رهن براءة الاختراع، فلن يلتفت لطلبه لأن هذه الوثيقة ليست مفهومة، ولا مقبولة لدى الجهات القانونية والتجارية في المملكة، في وزاراتي العدل والتجارة والصناعة، ومؤسسة النقد، وديوان المظالم وسوق الأسهم. بينما تقدر هذه الوثيقة بمليارات الدولارات في دول أخرى.

يعود نجاح وادي السليكون في الولايات المتحدة في استثمار الاختراعات إلي وجود مؤسسات "الاستثمار الجريء" وهو نوع من الاستثمار المصمم للاستثمارات التقنية العالية المخاطر. والاستثمار في الاختراع هو عالي المخاطر لعدم وضوح قابلية الاختراع لتحقيق العائد المحفز للاستثمار. لذلك تضع الدول قوانين تنظم هذا النوع من الاستثمار؛ لضمان حقوق الأطراف، وتحفيز الاستثمار التقني. هذا النظام لا يوجد في المملكة، فبالتالي، لا توجد لدينا مؤسسات جريئة للاستثمار التقني تسهم في استثمار براءات الاختراع.

من ناحية أخرى تسمح أنظمة المملكة للموظف الحكومي المطرب، ولاعب الكرة، والملحن، ومؤلف الكتب باستثمار إنتاجهم الفكري، وبيعه بمقابل مادي، وتسمح أيضا للموظف ببيع إنتاجه الزراعي وممارسة النشاطات العقارية. لكن أنظمة المملكة تمنع الموظف المخترع من تكوين مؤسسة تجارية لتطوير منتجه وبيعه في الأسواق.

عدد براءات الاختراعات في المملكة مازال قليلاً، ومعدل ظهور براءات لا يشكل زخماً ضاغطاً على المؤسسات الحكومية، والمؤسسات التشريعية، فلا يتجاوز عدد براءات الاختراع الممنوحة للأفراد السعوديين المئتي براءة. وبيئة الاختراع تحتاج لعوامل جذب تتمثل في قنوات الاستثمار وبناء الثروة والنجاح للمخترعين، إضافة لعوامل استنبات، تتمثل في المؤسسات العلمية والبحثية لتحفيز البحث العلمي، وظهور الاختراعات.

لتكوين بيئة فاعلة لاستثمار الاختراع السعودي، يجب أن نقوم بتغييرات شاملة في أنظمتنا الإدارية والقانونية والتجارية والمالية والاستثمارية. وبالنظر إلى التغيرات الاقتصادية العالمية وخيار المملكة الاستراتيجي نحو تنويع مصادر الدخل والتوجه نحو الاقتصاد المعرفي، فإن هذا التغيير يجب أن يكون سريعاً وشاملاً. نحن حاليا لا نستثمر في عقول أبنائنا، وبدون وجود بيئة سنتي ري خصبة، فإن الاختراعات تُصبح كالبذور الملقاة في على أرض قاحلة، ونكون كمن "يزرع ولا يحصد".

عضو مجلس الشورى

أعضاء الشورى في مداخلاتهم على تقرير وزارة التعليم العالي

الحاجة ملحة لاستقلال البحث العلمي عن التعليم العالي

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته "التاسعة والخمسين" التي عقدها يوم الاثنين ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري تقرير "لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي"، بشأن التقرير السنوي "لوزارة التعليم العالي والجامعات" للعام المالي ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ الذي تلاه سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور/ خالد بن عبدالله آل سعود.

وفي بداية المناقشة لاحظ أحد الأعضاء: "أن التقرير لم يوضح تميز أي جامعة عن الأخرى، ولا تُميز أي برنامج أكاديمي عن غيره، ولم يوضح كذلك التخصصات المطروحة وعلاقتها مع متطلبات سوق العمل، فهو عرض أكثر منه تحليل للواقع، ولم يُشر التقرير في هذه الجزئية للصعوبات أو المعوقات التي تواجه الجامعات السعودية. ولم يُبين كذلك أي معايير لقياس الأداء بالجامعات".

وأضاف العضو: "أن الجامعات لا تزال تعاني من قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس السعوديين بها، رغم مضي سنوات طوال على إنشائها". وطالب وزارة التعليم العالي التنسيق مع الجامعات من خلال وضع خطط لتوطين الوظائف فيها، ومن ذلك إلزام الجامعات بوضع إحصاءات دقيقة عن التخصصات التي يعمل بها الأكاديميون غير السعوديين وإرفاقها بالتقرير السنوي لها، وإلزام المبتعثين من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين بالتقيد بالتخصصات التي يشغلها غير السعوديين، ووضع شروط وحوافز وضمانات لهم، والدراسة بالتخصصات التي يتطلبها سوق العمل من جهة والجامعات من جهة أخرى. والاستفادة من خريجي الدراسات العليا العاطلين عن العمل، وإحلالهم مكان الأعضاء غير السعوديين، سواء كان ذلك في الأقسام الأكاديمية أو السنة التحضيرية.

وفوق كلّ ذي علمٍ عليم

وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

ولاحظ عضو آخر: "أن برنامج السنة التحضيرية في الجامعات يتسم بعدم العدالة، فالطالب بعد اختبارات الثانوية والقدرات العامة والتحصيلي، يجد نفسه أمام تحد آخر، وهي (السنة التحضيرية)، فالمعدل الذي سيحصل عليه في السنة التحضيرية هو الذي يُحدد دخوله الكلية والتخصص وليس رغبته، فكأنه قد بدأ مرحلة جديدة من المعاناة والتوتر والقلق. وبالرغم من أن البرنامج متشابه إلى حد كبير بين الجامعات كأنها نُسخ مكررة لا تعكس هوية كل جامعة على حدة، إلا أن الطالب لا يستطيع التحويل من جامعة إلى أخرى لو اضطرته الظروف، بل عليه إعادة السنة التحضيرية في الجامعة التي ينتقل إليها. ولقد أوكلت الجامعات مهمة السنة التحضيرية مع الأسف الشديد لشركات تقوم بتنفيذها ينقصها الكثير من التأهيل والتدريب".

كما طالب وزارة التعليم العالي بدور أكبر مما هو عليه الآن فيما يتعلق بالسنة التحضيرية، وأن تُلزم الجامعات بإعادة النظر في نظام السنة التحضيرية والقائمين على تشغيل البرنامج فيها. وتمنى من لجنة شؤون التعليم متابعة التوصية "الأولى" بشدة، وهي إعطاء الاستقلالية للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عن وزارة التعليم العالي، حيث أصبح من الضروري وبشكل مُلح إيجاد نظام وطني لترتيب الجامعات السعودية وفق معايير ومؤشرات للتميز مُتعارف عليها عالمياً، ولن يتم ذلك إلا من خلال هذه الاستقلالية.

التعليم العالي مطالب بالتنسيق مع الجامعات لتوطين الوظائف

برنامج السنة التحضيرية غير عادل

وتطرق أحد الأعضاء إلى المكافأة التي تُصرف للطلاب والطالبات الجامعيين، مشدداً على أهمية صرفها لهم دون تأخير، ودعا اللجنة إلى إدراج ذلك في توصية من توصياتها على تقرير الوزارة.

وتساءل عن مراكز البحث العلمي المناسبة لكل التخصصات العلمية وتطبيقاتها في جامعاتنا، وما إذا كان المطلوب التسابق نحو إنشاء الجامعات فحسب، دون توفير البنية المطلوبة؟.

وزاد العضو: "أن جانب البحث العلمي مع الأسف لا يزال ضعيفًا في جامعاتنا ومؤسساتنا (العلمية، والصحية، والإستراتيجية)؛ حيث أن هناك دولًا أنشأت وزارات متخصصة للعلوم ورعاية المواهب، مؤكداً أهمية دعم حركة البحث العلمي من خلال إنشاء وزارة للبحث العلمي، مع صدور نظام الجامعات، والعمل به؛ بحيث تستقل الجامعات إدارياً، وماليا عن وزارة التعليم العالي بعد ضم البحث العلمي إلى مسماها، على أن تكون ممثلة للجامعات في مجلس الوزراء. كما أن على الوزارة المقترحة -أعني وزارة باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- توفير الاعتمادات المالية المطلوبة، وإعداد اللوائح المشجعة على التفرغ العلمي، ومكافأة الباحثين".

كما أكد أهمية أن يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته في هذا المجال، خاصة وأنه أول المستفيدين من عوائد الأبحاث العلمية، وذلك بالدخول في شراكة إستراتيجية مع الوزارة المقترحة؛ لضمان توفير عوائد مالية مستمرة متنامية لمراكز البحث العلمي في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية.

من جانبه طالب أحد الأعضاء بأن تشمل البحوث العلمية جميع المجالات العلمية، وأن تنشر البحوث العلمية في الدوريات المحكمة عالمياً، كما يُحسن إرفاق عينة من البحوث العلمية المنشورة في الدوريات المحكمة في التقرير، حتى يتمكن المجلس من تقييمها.

ولفت أحد الأعضاء ما للبحث العلمي من دور في التنمية الشاملة، إلا أنه نوه إلى عدم وجود إستراتيجيات فاعلة للبحث العلمي، لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بالمتطلبات الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك للأوقاف في الجامعات دور كبير في تفعيل النشاطات المختلفة.

وأضاف: "إن تقرير الوزارة لم يُعط معلومات تفصيلية عن هذا الجانب المهم". وطالب بتفعيل المزيد من فكرة التعاون الدولي، وإبرام العقود بين جامعاتنا والجامعات العالمية والمراكز المتميزة، لما لتلك العقود من أهمية في تطور التعليم، واكتساب الخبرات العالمية في الجوانب الأكاديمية والبحثية.

وأشار عضو آخر إلى: "معاناة بعض المبتعثين في الخارج لما يحصل لهم من ظروف خاصة، أو طارئة تستدعي عودتهم للمملكة؛ وأحياناً تكون عودتهم بعد أن أمضوا فترة طويلة في الدراسة بالخارج، مما يسبب خسارة مالية كبيرة على الطالب وعلى الدولة، وطالب بمنحه الفرصة لتكملة دراسته في الجامعات السعودية فقد يرجع ذلك بالفائدة للجامعات، حيث إنه مؤهل لُغوياً وسُلوكياً، وهناك إمكانية للاستفادة منه".

وطالب اللجنة أن: "تُناقش مع وزارة التعليم العالي ربط المبتعث للخارج ببرامج تدريب، ولمدة سنة في بعض الشركات العالمية بالخارج بعد التخرج، تتفق مع تخصصه الدراسي، لاسيما أن البرامج التدريبية في بلد الابتعاث، هي أقوى وأكثر تخصصية وأقل تكلفة".

ونوه عضو آخر إلى عدم وجود إحصائية دقيقة توضح حجم مشكلات المبتعثين ونوعيتها؛ وما إذا كانت مشكلات فردية محدودة تتصدى لها الملحقيات الثقافية، أم ظاهرة منتشرة ينبغي التصدي لها على مستوى الدولة، بحيث لا تؤثر على قدرات المبتعثين في التحصيل والإبداع. وطالب وزارة التعليم العالي إجراء دراسة تقويمية شاملة من جهة محايدة تتناول احتياجات المبتعثين، ومتطلبات الملحقيات الثقافية السعودية بهدف معرفة مواطن الخلل والقصور، بحيث تستخدم نتائج الدراسة في الحيلولة دون ظهور المشكلات.

عضو يطالب بإنشاء وزارة للبحث العلمي

وطالب آخر بمعالجة أوضاع خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث وظيفياً، فالقطاع الحكومي مكتفي، والقطاع الخاص لا يرغب بحاملي شهادات الدكتوراه، بقدر ما يبحث عن الخبرة والمهارة في المتقدم للوظيفة، والجامعات تبتعث طلابها للدراسة ولهم الأولوية في التوظيف. وشدد على أهمية أن تدرس وزارة التعليم العالي دراسة وضع الخريجين من المبتعثين، والعمل على الحد من بعثاتها للدراسات العليا إلا بالتنسيق مع الجامعات الحكومية، ووفق متطلبات واحتياجات تلك الجامعات وسوق العمل. كما طالب بدراسة الحد من قبول الطلاب في التخصصات النظرية التي لا يحتاجها سوق العمل، وتوجيههم إلى التخصصات التي تحقق احتياجات ومتطلبات برامج التنمية.

من جانب آخر قال أحد الأعضاء: "إن أعداد الطلاب في كثير من الشُعَب لا تقل عن "خمسين" طالباً، وبعض الشُعَب في التخصصات الطبية مثلا، يوجد فيها "مئتان وخمسون" طالباً وطالبة. كما أن الأرقام والنتائج

المذكورة في التقرير مبنية على أعداد هيئة التدريس في جميع الأقسام كمجموعة بدون الأخذ في الحسبان أعداد الأساتذة المبتعثين والمعارين والمجازين. فالصورة الناتجة من التقرير، هي أن الكليات والأقسام ليست في حاجة ماسة لتعيينات جديدة، بينما الحقيقة هي عكس ذلك تماما".

وأضاف: "إن أكثر التعيينات من المعيدين؛ ومفهومنا للمعيد خاطئ، لأنه في الغالب يُدَرس شعباً كاملة، وهو حديث التخرج، وبدون أي نوع من التدريب التربوي أو غيره، وهذه المشكلة لها نتائج سلبية أخرى، لأنه ينتهي بمخرجات ذات مستوى متدني جداً".

وشدد على أهمية تعيين أعضاء هيئة تدريس جُدد بوجود حوافز وبدلات إضافية لتشجيعهم للتدريس في الجامعات الحكومية، مُنوها إلى أن الصعوبة في توفير واستقطاب أعضاء هيئة التدريس لا تقتصر على الجامعات الناشئة فحسب، فالكثير من الجامعات إن لم تكن كل الجامعات تُعاني من هذا النقص وخصوصاً كليات البنات.

كما أشار إلى النقص الشديد في الكوادر التي تُعاني منه الجامعات لا يقتصر على التخصصات الصحية والهندسية فحسب، بل أيضا في تخصصات الكليات الإنسانية، وهذه المشكلة ستكبر مع الوقت، فالوزارة ترى أن تكون الخطوة الأولى هي التوسع في إنشاء جامعات تخصصية. وتساءل العضو قائلاً : "أين نجد الكادر التدريسي والمستوى العلمي العالي المطلوب؟".

ونبه إلى أن التقرير لم يتطرق إلى المباني الجديدة في المُدن الجامعية إلا بالنذر اليسير، مُشيراً إلى أن كثيراً من المشروعات لم تكتمل قبل الانتقال إليها، متسائلاً عن من تقع عليه المسؤولية؟، وما هي العقوبة على المقاولين الذين أنجزوا العمل دون المستوى؟.

وفي مداخلته تساءل أحد الأعضاء عن مفهوم الحيادية التامة المطلوبة؟، ولماذا لم تكن التوصية بسرعة إقرار هذا النظام للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي والنظام سيحدد مرجعيته؟، كما لم يوضح ضرورة هذا الاستقلال ومسوغاته قبل صدور هذا النظام الذي يُفترض أن يضمن مرجعيته.

لابد من إلزام الجامعات بإحصاء التخصصات التي يشغلها غير السعوديين

وانتقد أحد الأعضاء غياب التنسيق بين الجامعات ووزارة الخدمة المدنية، وكذلك وزارة العمل، ويبدو ذلك من خلال التخصصات التي يلتحق بها الطلاب والطالبات، وعند تخرجهم لا يجدون وظائف تقبل بهذه التخصصات، إما للاكتفاء أو لعدم الحاجة.

وأشار عضو آخر إلى: "أن واقع خريجي الجامعات مُتدني في مستوى الأداء، وضعف المخرجات، وطالب باستقلال هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي، لما لها من دور كبير في ضبط الجودة في العملية التعليمية، وكذلك تفعيل عمل الهيئة بكل شفافية وموضوعية، وإعطائها الدور الأكبر لتقوم بمهامها على أكمل وجه".

شدد على تطوير النظام المحاسبي الحكومي خلال عامين

الشورى يطالب ديوان المراقبة العامة بدراسة أسباب تكرار المخالفات المالية

قرر مجلس الشورى مطالبة ديوان المراقبة العامة بإجراء دراسة تحليلية متعمقة عن أسباب وجذور تكرار المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته والحلول المقترحة، وتزويد أمراء ومجالس المناطق بنسخة من جميع تقارير الرقابة على الأداء ونتائج المراجعة المالية للقطاعات الحكومية كل حسب منطقته، والإسراع في تطوير النظام المحاسبي الحكومي وفق إطار زمني لا يتجاوز عامين.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال جلسته «الثالثة والخمسين» التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/١/١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ سعد مارق، حيث أوضح ديوان المراقبة العامة يرفع تقريران يُرفعان للمقام السامي، الأول: باعتباره الجهاز الرقابي المسؤول عن الرقابة المالية اللاحقة على جميع أجهزة الدولة، وهو ما يرغب الاطلاع عليه من بعض الأعضاء؛ إلا أنه لم يرسل إلى المجلس خلال الفترة الماضية، وقد صدر قرار المجلس ذو الرقم (٧٣/١٧٦) والتاريخ ١٤٣٤/٢/٣هـ الفقرة "ثالثًا"، والذي نص على: "تزويد مجلس الشورى سنوياً بنسخة من تقرير ديوان المراقبة العامة المتعلق بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته"، أما التقرير الذي أحيل إلى المجلس وقامت اللجنة بدراسته فهو تقرير (إنجازات)، ويُقدم حسب المادة "التاسعة والعشرين" من نظام مجلس الوزراء.

وعن ما لاحظه بعض الأعضاء من أن الديوان يستخدم أسلوب العينات، ورأيهم أن هذا الأسلوب غير مناسب في مجال المحافظة على المال العام، خصوصاً مع وجود البرامج الحاسوبية المتطورة التي تساعد على المراجعة الشاملة والدقيقة، قال الدكتور سعد مارق: "إن اللجنة تود الإيضاح بأن أسلوب العينات، هو أحد الأساليب العلمية المستخدمة في أعمال المراجعة في جميع دول العالم".

وعن عدم تضمن التقرير أي معلومات عن آلية تحصيل المبالغ التي رصدت المخالفات بشأنها، أعاد الدكتور مارق التأكيد بأن: "هذه المعلومات مُدرجة ضمن التقرير الخاص بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء، والذي طالب المجلس بإحالته، وذلك بقراره ذي الرقم (٧٣/١٧٦) والتاريخ ١٤٣٤/٢/٣هـ".

وحول ما يتعلق بالرغبة في إنجاز الكادر الوظيفي الجديد للديوان لمواجهة ما يُعانيه من تسرب كوادره إلى جهات أخرى، والمعوقات التي يواجهها الديوان؛ أوضح رئيس اللجنة أن: "المجلس سبق أن أصدر عدة قرارات سابقة، تطالب بسرعة الانتهاء من تحديث نظام ديوان المراقبة العامة، كان آخرها ما نصت عليه الفقرة "أولاً" من قرار المجلس ذي الرقم (٧٣/١٧٦) والتاريخ ١٤٣٤/٢/٣هـ، وترى اللجنة أنه في حال صدور نظام الديوان الجديد سيتم حل جميع المعوقات، ومنها الكادر الوظيفي".

طالب بمعالجة أوضاع الشركات المعلقة والإسراع في إصدار النظام الجديد للشركات
الشورى يطالب بإنشاء سوق ثانوية للأسهم

المجلس يقر: عدم السماح لمتعهدي التغطية بالتداول إلا بعد ثلاثة أشهر

طالب مجلس الشورى هيئة السوق المالية بإنشاء سوق ثانوية للأسهم، كما طالبها بإعادة النظر في قواعد التسجيل والإدراج، بما يضمن تجنب إدراج الشركات ذات الأداء المالي الضعيف، ووضع الآليات المناسبة لمعالجة أوضاع الشركات المعلقة عن التداول لتحرير أموال المساهمين.

ودعا المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته "الرابعة والخمسين" التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١/٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، هيئة السوق المالية إلى سرعة إصدار النظام الجديد للشركات، وعدم السماح لمتعهدي التغطية من كبار المستثمرين الضامنين بتداول أسهمهم إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تداول أسهم الشركة في سوق الأسهم.

وطالب المجلس بمنح صناديق الأسهم الاستثمارية المشتركة ميزات إضافية، وبما يؤدي إلى تحفيز الأفراد للاتجاه لها، والفصل التام بين أجهزة السوق المالية (هيئة السوق المالية- شركة تداول - مركز الإيداع)، وتفعيل نص المادة "السابعة" من نظام شركة السوق المالية السعودية (تداول) وطرح جزء من رأسمالها للاكتتاب العام.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، تلاها عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور/ سعد مارق.

ولفتت اللجنة على لسان رئيسها النظر إلى قرار المجلس رقم ٧٠/١٦٦ وتاريخ ١٤٣٤/١/١٩هـ الذي نص على أن تضع هيئة السوق المالية الآليات التي تشجع على التحول من التداول الفردي إلى التداول المؤسسي"؛ مشيرة إلى أن هيئة السوق المالية أنشأت في عام ٢٠١٠م وحدة الرقابة الإلكترونية، للرقابة على الوسائل الإلكترونية ومواقع الإنترنت للتأكد من عدم وجود ممارسات تخالف نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية من قبل الأشخاص غير المرخص لهم: الذين يقومون بجمع الأموال واستثمارها في أي من أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك إدارة محافظ الاستثمار، أو الترويج للأوراق المالية كالأسهم وأدوات الدين ونحوها، أو إعلان ذلك بأي وسيلة، أو القيام بأعمال الوساطة أو الاستشارات المالية أو إصدار التوصيات دون حصولهم على ترخيص في ذلك من الهيئة، حيث تتم الرقابة من خلال نظام رقابة إلكتروني يحدد الموضوعات والأخبار المتعلقة بالسوق المالية أو الشركات المدرجة التي تُبث في وسائل الإعلام المحلية والعربية والمواقع الإلكترونية المختلفة حال حدوثها.

وتابع الدكتور/ مارق: «أن إقرار إدراج الشركات في السوق هو قرار عائد للشركة المعنية، والهيئة لا تستطيع تحديد عدد تلك الشركات إذ أن دورها في هذا الجانب يقتصر على تطبيق الأنظمة واستقبال الطلبات، والتأكد من أن الشركات المتقدمة قد استوفت جميع الشروط والضوابط اللازمة لطرح أسهما في السوق».

وكانت التوصية التي فازت بالأغلبية والتي تطالب هيئة السوق المالية بإنشاء سوق ثانوي للأسهم هي توصية صاغتها اللجنة بناء على توصيتين إضافيتين قدمها عدد من أعضاء المجلس على تقرير الهيئة، وقدمتها اللجنة للمجلس كتوصية جديدة، وطرحت للمناقشة، وظهر التباين في آراء الأعضاء بشأنها بين مؤيد للتوصية ومعارض لها. فقد نوه أحد الأعضاء إلى أن اللجنة لم تذكر مسوغات للموافقة على هذه التوصية، وقال : «إن السوق الثانوي لا ينطبق عليه ما تطالب به التوصية، واستخدام هذا المصطلح غير صحيح، وبحسب المسوغات التي قدمها مقدمو التوصية؛ فإن مشكلة السوق السعودي أنه مبني على المضاربة؛ وقد أصدر المجلس عدة قرارات لحل هذا الأمر، لكن المشكلة لا زالت موجودة؛ وبحسب تصريحات رئيس هيئة السوق المالية؛ فإن الهيئة مدركة لهذه المشكلة؛ وبصدد معالجتها بشكل كبير».

ورأى عضو آخر أن هيئة السوق المالية أصدرت قراراً عام ٢٠١٢م

بعنوان: "الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة (٥٠٪) فأكثر من رأس مالها"، وكان ينبغي للجنة الاطلاع على هذا القرار، لاسيما أنه يصنف الشركات بحسب الخسائر المتراكمة للشركة، وفي حال وصلت الشركة إلى خسائر (٥٠٪ إلى حد٧٥٪) وأكثر من رأس مالها، توضع علامة معينة تدل المضارب على أنها خسرت (٥٠٪) من رأس مالها، وفي التنظيم نفسه عندما تبلغ خسائر الشركة (٧٥٪ إلى ١٠٠٪) تضع علامة أخرى أمام اسم الشركة تدل على أنها وصلت هذا الحد من الخسائر. وفي حالة تصحيح وضع الشركة ونزول الخسائر إلى الحد المطلوب تزيل الهيئة العلامة، ويعرف المستثمر أنها تجاوزت مرحلة المخاطرة. لذا فإن ما تطالب به اللجنة في توصيتها متحقق وأرى عدم الموافقة عليها.

من جانبه قال أحد الأعضاء: «إن السوق الثانوية نظام عالمي، والسوق الموازي يتعلق بالمؤشر، ومعنى هذا أننا نفترض أن الشركات التي لم يمض على قوائمها المالية أكثر من ثلاث سنوات، لا تدخل السوق الأولي (الرئيس)، لأن هذا يعرض المتداولين للمخاطرة، لاسيما أن بعض الشركات الجديدة عندما تريد طرح أسهمها في الأسهم المالية تلمع قوائمها المالية. لذا فإن هذه التوصية تخدم المواطن وتفيده، وأرى الموافقة عليها».

وأيده عضو آخر بقوله: إن هذه التوصية مطلب لكثير من المتخصصين، ومتحققة عالمياً، وتجعل السوق أكثر استقرارًا وأمانًا، وتحفز المستثمرين للدخول فيه، وتحد كثيرًا من المضاربات التي كانت أحد أسباب انهيار السوق عام ٢٠٠٦م.

وأوضح أحد الأعضاء أن فكرة التوصية، بأن يكون هناك سوقان: (السوق الأول: عبارة عن أسهم الشركات القوية ذات العوائد وذات النمو والاستقرار المالي الواضح، ولا يدخل فيه إلا هذه النوعية من الشركات، والسوق الثاني: للشركات الجديدة والتي هي أقل من ثلاث سنوات، وتعاني من مشكلات في قوائمها المالية، وذات الأسهم الجاذبة للمضاربات)، وهناك معايير تضعها السوق المالية لما يدرج في السوق، بحيث تكون الشركات ذات قوائم مالية واضحة وقوية، ومعتمدة من محاسب قانوني، فإذا استوفت هذه المعايير تنتقل إلى السوق الأولية، أو تظل في السوق الثانوية".

وقال عضو آخر: "إن سوق المال السعودي غير مصنف، مما يفقد المستثمر فيه الرؤية الاستثمارية، والموافقة على هذه التوصية ستجعل لدينا وعاءًا استثماريًا طويل الأجل، مما يؤدي إلى الاستقرار الاستثماري في البلد، كما أن السوق الثانوية ستكون أقرب إلى سوق المضاربات قصيرة المدى. لذا أؤيد هذه التوصية؛ لأنها تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني".

ثم أبدى الدكتور/ سعد مارق وجهة نظر اللجنة بشأن ما أثير من ملحوظات على هذه التوصية، مبيناً أنه فيما يخص تنظيمات هيئة السوق المالية، ويتعلق بالتحذيرات على الشركات، توضح اللجنة: "أن هذا القرار نتج عن جهود أعضاء المجلس بالضغط على هيئة السوق المالية في هذه الشركات، ومن ثَم كانت ثمرة قرارات المجلس، واللجنة كانت متابعة لهذا القرار، وقد استجابت الهيئة مشكورة ووضعت تحذيرات بالنسبة للشركات التي وصلت الخسارة في رأس مالها (٥٠٪) بحيث توضع إشارة معينة، وإذا وصلت (٧٥٪) توضع إشارة حمراء، ومن ثم فأي شخص يُقدم على شراء أسهم هذه الشركات يعلم من خلال هذه الإشارات أن هذه الشركات قد تُوقف يوم ما، وهذا نتيجة جهود المجلس في التحذير والقرارات السابقة".

د. مارق: الدور الرقابي للمجلس يستلزم الطلب باستعجال تأسيس السوق الثانوي

وأكد أن اللجنة على اطلاع كامل ومناقشة مستمرة مع الهيئة، كما تؤكد على أن هذا الموضوع ليس له علاقة بهذه التوصية، فالتوصية مختلفة، حيث أن السوق الثانوي الذي تطالب به اللجنة، هو نمط موجود في كل أسواق العالم، والتغيرات الاقتصادية التي تمر بها المملكة الآن تحتم أن يتم التفكير الجدي في الأسواق الثانوية، والسوق الثانوي (الموازي) ليس للشركات الخاسرة، إنما تلحق به الشركات الصغيرة، والمتوسطة، والشركات التي لا تحقق متطلبات نظام السوق الرئيس بسبب الملكية، أو رأس المال، أو الاندماج، ومن ثم تخفف عليها بعض المتطلبات في الإدراج، وهذا نمط الاقتصاد المقبل للمملكة الذي يجب أن نشجعه، وهيئة سوق المال تدرس هذا الأمر دراسة متقدمة جداً، لكنها تأخرت في إصدار تنظيم للسوق الثانوي (الموازي)، والدور الرقابي للمجلس يستلزم أن يطلب من هيئة السوق المالية أن تستعجل في تأسيس السوق الثانوي.

انخفاض معدل بطالة الإناث ٠,٩٪ ليبلغ ٣٤,٨٪ مقابل ٣٥,٥٪ في ٢٠١٢م

الشورى يطالب وزارة العمل بمراجعة تكاليف الاستقدام

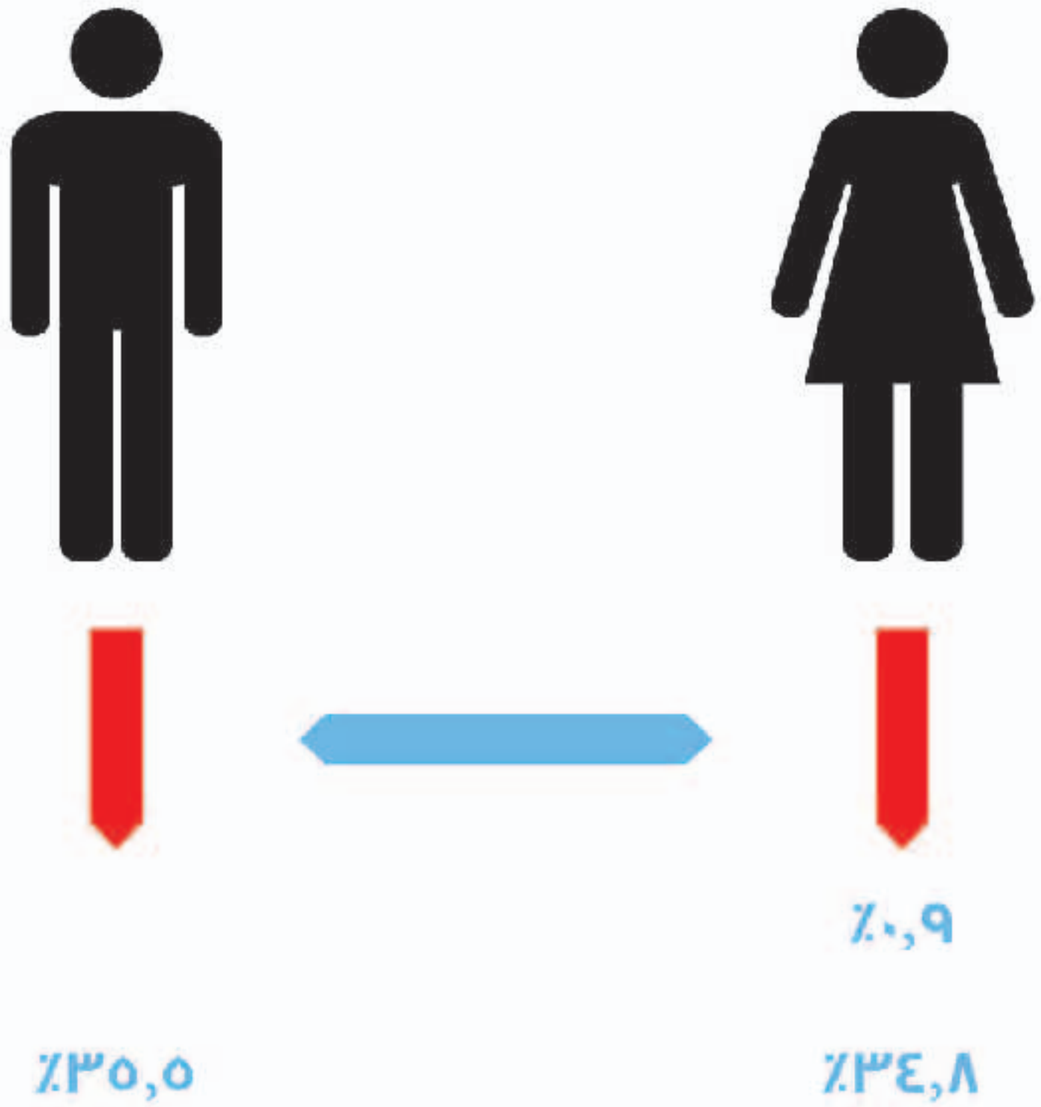

طالب مجلس الشورى خلال جلسته الستين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١/٢٢هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري وزارة العمل بمراجعة أسعار وتكاليف الاستقدام والتأجير ومتابعة نشاط شركات ومكاتب الاستقدام المرخص لها، والتأكد من بدء نشاطها في مناطق المملكة.

كما طالب المجلس في قراره الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع آلية لتحفيز توطين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشغيلها بكفاءات وطنية.

وشدد على ضرورة التأكد من توفر مقومات بيئة العمل الآمنة التي تساعد على استقرار المرأة في العمل في القطاع الخاص الأهلي بما في ذلك المواصلات من وإلى العمل، ودعم الحوار الاجتماعي الثلاثي بين أطراف الإنتاج، وإيجاد آليات تُلزم منشآت القطاع الخاص بتشكيل اللجان العمالية.

وأكد في قراره على دعم إدارة الصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل، والتنسيق مع الجهات المعنية لإيجاد الحوافز المناسبة لاستقطاب الكوادر الوطنية المتخصصة وتأهيلها وتدريبها للعمل في هذا المجال.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ. تلاها عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور/ محمد آل ناجي.

وأوضح رئيس اللجنة أن أخلاقيات العمل هي جزء من ثقافة العمل التي تعد عملية تراكمية، يبدأ تكوينها من مراحل الدراسة الأولى، ويشترك في تنميتها وتعزيزها مؤسسات التعليم والتدريب، مشيراً إلى أن: "وزارة العمل أفادت أنها تُولي أهمية لهذا الجانب لتأثيرها في عملية التوظيف والتوطين؛ حيث تقوم الوزارة بإعداد ونشر المذكرات والأدلة حول أخلاقيات العمل، إضافة إلى إبراز التجارب الناجحة ونشرها لتكون أسوة يقتدى بها، كما تعمل من خلال برامج التشاركية في تشجيع الجهات التعليمية للاهتمام بالتوجيه والإرشاد".

ورأت اللجنة أنه رغم تلك الجهود فإن أخلاقيات العمل تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وقد اتخذ المجلس قرارًا برقم (٢٨/٦٤) بتاريخ ١٤٣٤/٧/١٧هـ، يطالب الوزارة باتخاذ التدابير اللازمة لبناء وتعزيز ثقافة عمل إيجابية على نحو يساعد على توطين الوظائف المهنية في القطاع الخاص، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، وهذا ما سوف تتابعه اللجنة في تقارير الوزارة القادمة.

وحول ملاحظة أحد الأعضاء بشأن نسبة البطالة بين الإناث قال آل ناجي: "إن الوزارة أفادت طبقاً لبحث القوى العاملة الأخير الذي أعدته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لعام (٢٠١٣م)، أن معدل بطالة الإناث انخفض بنسبة (٠,٩٪) ليبلغ (٣٤,٨٪) مقابل (٣٥,٥٪) في عام (٢٠١٢م)، وقد ارتفع عدد العاملات من (٧٠٥) آلاف عاملة في عام ١٤٣٠ هـ إلى أكثر من مليون عاملة في نهاية عام (١٤٣٤هـ)".

وأضاف آل ناجي بأنه: "رغم هذه الزيادة غير المسبوقة في توظيف السعوديات في القطاع الخاص، إلا أنه يُلحظ أن معدل البطالة مازال مرتفعاً لأسباب عدة؛ منها: (حدوث تغير متسارع في نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة، وتزايد حاجة المرأة وأسرتها إلى العمل، إضافة إلى زيادة الأمل لدى قطاعات كبيرة من النساء بأن إمكانية الحصول على عمل أصبحت مواتية بدرجة كبيرة، جراء تنفيذ البرامج والمبادرات المتخذة، مثل: تأنيث وتوطين الوظائف في القطاع الخاص، وبرامج حافز وغيرها)".

وعن اعتماد الوزارة على إحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة أفاد رئيس اللجنة أن: "الإحصاءات العامة، هي المرجع الإحصائي الرسمي في المملكة العربية السعودية حسب ما نص عليه المرسوم الملكي، فالمصلحة، هي الجهة المسؤولة عن تزويد الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والأفراد بالمعلومات والبيانات الإحصائية، لما لديها من إمكانات بشرية وفنية، وهناك تنسيق قائم بين وزارة العمل ومصلحة الإحصاءات العامة، بشأن قيام المصلحة بتنفيذ المسوحات والبحوث الميدانية، ومن ثَمَ تقوم الوزارة بتحليل تلك البيانات واستنباط المؤشرات والاتجاهات للاستفادة منها في معالجة اختلالات سوق العمل".

وبشأن المعاينة الميدانية لطلبات الاستقدام قال آل ناجي: "إن وزارة العمل تقوم بها كشرط أساس لطلبات التأشيرات، للتأكد من الموجود، والحاجة الفعلية، وجاهزية المنشأة للعمل".

وتابع آل ناجي أن: "عدد العاملين السعوديين الذين يتقاضون أقل من ألفي ريال بلغ (٧٣٥٢٧) موظفاً وموظفة بنهاية عام ١٤٣٤هـ ، منهم (٥٢٨١١) من الإناث، وبالمقابل بلغ عدد الذين يتقاضون (٢٠٠٠) ريال فأكثر (مليوناً وثلاثمائة وثمانين ألف) موظف وموظفة بحسب الوزارة، علماً بأن عدد السعوديين الذين كانوا يتقاضون أقل من ألفي ريال شهرياً في نهاية عام ١٤٣٣هـ كان (٤٦٩١٣٧) عاملاً، وأرجعت وزارة العمل هذا التحسن في زيادة الأجور إلى تطبيق برنامج (نطاقات) الذي أدخل الأجور ضمن حساب معدلات التوطين، مما دفع المنشآت الخاصة لرفع أجور العمالة الوطنية، حتى لا تنخفض معدلات التوطين لديها".

وبخصوص إيداع الأجور في البنوك لكافة المنشآت، أشار رئيس اللجنة إلى أن وزارة العمل تعمل حالياً على تطبيقه، ولكن على مراحل، لافتاً النظر إلى أن التعديلات التي تدرسها اللجنة حالياً على نظام العمل تعالج هذا الموضوع بصفة كاملة.

وبشأن ارتفاع تكاليف العمالة المنزلية نوه آل ناجي إلى القرارات التي أصدرها المجلس بهذا الخصوص، مفيداً أن توصية اللجنة "الثانية" تطالب الوزارة بمراجعة أسعار وتكاليف الاستقدام وتأجير خدمات العمالة بما فيها العمالة المنزلية.

التأكيد على توفير مقومات بيئة العمل الآمنة للمرأة العاملة في القطاع الخاص

وزاد آل ناجي بأنه: "سبق للمجلس أن أصدر قراره رقم (٦٤/٢٨) وتاريخ ١٤٣٤/٧/١٧هـ، الذي يطالب فيه الوزارة في الفقرة (أ) بتضمين تقاريرها فصلاً عن ما حققته البرامج والمبادرات التي تنفذها الوزارة ومصادر تمويلها؛ مثل: (برنامج نطاقات مدعماً بالإحصاءات حول توطين الوظائف، وتنظيم سوق العمل). وأما تغيير مفهوم السعودة ليكون إيجابياً؛ فبرنامج نطاقات الذي يُعد من أهم برامج توطين الوظائف مبني على عملية التحفيز بمكافأة المنشأة التي توظف السعوديين في نقلها من نطاق إلى آخر، وإعطائها مزيداً من المرونة في الحصول على التأشيرات، والدعم من صندوق تنمية الموارد البشرية، وبخصوص زيادة عدد التأشيرات مع زيادة أرقام نسبة توطين الوظائف، فالوزارة تعزو ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي، حيث بلغت اعتمادات النفقات الواردة في الميزانية العامة لعام (٢٠١١م) حوالي (٥٨٠) مليار ريال، مما أدى إلى التوسع في المشروعات الإنشائية التي أوكل تنفيذها إلى القطاع الخاص، ونتج عن ذلك زيادة كبيرة في الطلب على العمالة؛ وبالتالي زيادة عدد التأشيرات".

برنامج نطاقات يعد من أهم برامج توطين الوظائف

التعديلات تحمل أفكارًا جوهرية من شأنها رفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني

الشورى يُشكل لجنة خاصة لدراسة مقترح تعديل نظام الاستثمار الأجنبي

قرر مجلس الشورى تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة مقترح تعديل بعض مواد نظام الاستثمار الأجنبي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ، الذي قدمه للمجلس أعضاء مجلس الشورى السابقين الدكتور/ عبدالله بخاري، والمهندس محمد القويحص، والمهندس سالم المري بموجب المادة "الثالثة والعشرين" من نظام المجلس، والعودة إلى المجلس بتقريرها توصياتها بشأن التعديلات المقترحة.

جاء ذلك بعد أن رفض مجلس الشورى خلال جلسته "الحادية والستين" التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/١/٢٩هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ توصية لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بعدم الموافقة على مشروع مقترح التعديلات على نظام الاستثمار بعد مناقشة تقرير اللجنة بشان المقترح تلاه رئيسه الأستاذ/ أسامة بن علي قباني.

مقدموا المقترح الدكتور/ بخاري والمهندس/ القويحص والمهندس/ المري، حذروا في سياق مبرراتهم لتقديم مقترح التعديل من قطاع الأعمال الصغيرة الذي يضم مؤسسات محلية وطنية غير مؤهلة وعلى مستوى كبير من الضعف.

وأكدوا أن توسيع هذا المستوى الهابط من المؤسسات الصغيرة، سيُضر بالبلاد وسيَعني المزيد من القضايا والمشكلات العمالية، بينما الجهات المسؤولة المحلية عاجزة في الوقت الحاضر عن ضبط الوضع مما سيُفاقم المشكلة.

وظهر من خلال النقاش توجه المجلس إلى رفض توصية اللجنة، وتشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح من جديد، حيث أوضح أحد الأعضاء: "أن نظام استثمار رأس المال الأجنبي بأمس الحاجة إلى التعديل، مشيراً إلى

الكثير من السلبيات التي طرأت على تطبيق هذا النظام، وتعود في مجملها إلى نصوص النظام".

ورأى: "أن المملكة بحاجة إلى الهدف "الثاني" من الاستثمار الأجنبي، وهو نقل وتوطين التقنية، بيد أنه أكد أنه لم يتحقق من هذا الهدف إلا الشيء اليسير. وهناك حاجة لجذب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة، وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة، تعمل على توظيف هذه الأموال في تحقيق تنمية اقتصادية، وبخاصة في المناطق الأقل نموًا. وكان من الأفضل أن تتبنى اللجنة التعديلات التي تراها مناسبة، وإقرار بعض المواد المقترحة التي ترى مناسبتها. ومن الضروري تعديل المواد التي تحتاج إلى ذلك".

ورأى عضو آخر أن هيئة الاستثمار لم تُسهم في التنمية المستدامة، بل كانت مجالاً لمزيد من العمالة الوافدة، ومنافسة المقاول السعودي، ورأى أنه من الأنسب إعادة دراسة هذا الموضوع؛ لأنه ثبت أن نصوص النظام الحالي للاستثمار لا تفي بالمطلوب، وشدد على ضرورة تقديم البديل، وقال: "إن هذا من أهم مهام مجلس الشورى ولجانه، بأن تقوم بدراسة الأنظمة والتعديل عليها".

وأكد أحد الأعضاء أهمية هذه التعديلات ووصفها بالجوهرية. ورأى أنها جاءت لتصحح الأضرار التي لحقت بالمستثمر السعودي خلال السنوات الماضية بسبب النظام الحالي للاستثمار الأجنبي، حيث قامت الهيئة بأدوار

الكثير من السلبيات حالت دون استفادة المملكة من نقل وتوطين التقنية

هيئة الاستثمار أصبحت بوابة لمزيد من العمالة.. وأضرت بكثير من رجال الأعمال

ونشاطات أضرت بكثير من رجال الأعمال، ولم تقدم خدمات إضافية؛ لتحسين أوضاع الاستثمار فيما يخص التقنية الحديثة، والخبرات المتقدمة واستقطابها، بل شجعت من كان يعمل عند المستثمر السعودي على منافسته وإخراجه من مشروعه.

وأشار إلى استناد لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في توصيتها بعدم الموافقة على المقترح، على قرار وافق عليه المجلس قبل "ثلاث" سنوات، منوهاً إلى أن ذلك القرار لم يُفعَّل، ولا نعلم ما تم بشأنه.

ورأى العضو: "أن تُعاد دراسة هذه التعديلات من قبل لجنة خاصة لتقدم توصية تتناسب مع أهمية الهيئة والاستثمار".

ونبه أحد الأعضاء إلى إن الاستثمار الأجنبي لم يُقدم للمملكة شيئاً جديداً، بل إنه ضيق الخناق على المستثمرين السعوديين. وأيد تشكيل لجنة خاصة لبحث موضوع الاستثمار الأجنبي، ومدى الفائدة منه، وكيف يتم تعديل هذا النظام؟.

كما أيده عضو آخر في ضرورة إعادة دراسة المقترح بتشكيل لجنة خاصة.

وقال: "إن اللجنة أقرت في دراستها، أن تعديل هذا النظام يجب أن يتسم بالعمق، والشمولية، والتنوع، فلماذا لم تقُم اللجنة بدراسة هذا الموضوع بالعمق والشمولية والتنوع؟، وأن تستضيف من تريد من الجهات المعنية".

وتابع عضو آخر: "أن اللجنة لم تناقش الموضوع من الناحية الفنية، ولم تستدعِ مندوبين من الهيئة العامة للاستثمار، كما أنها لم تسأل المتخصصين في الغرف التجارية، لاسيما أن الرأي العام، وعدد من المتخصصين يطالبون وبإلحاح تعديل نظام الاستثمار الأجنبي، وأن تتم دراسة الجدوى من هذا النظام. كما أن المقترح المقدم يحمل في طياته أفكاراً جوهرية من شأنها أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من الاستثمار الأجنبي"..

وأضاف: "إن كل هذه الأفكار والمقترحات لم تدرسها اللجنة، ولم تُقدم لها رأياً من الناحية الفنية، وكل ما هنالك أن اللجنة تُكرر رفضها للمشروع أكثر من مرة، بدواعي أن المشروع لابد أن يُدرس بصورة شمولية، وهنا يأتي دور المجلس، بأن يتم تشكيل لجنة خاصة لتحقيق رغبة اللجنة في دراسة الموضوع بصورة أكثر شمولية".

مقدموا مقترح التعديل حذّروا من المؤسسات الصغيرة غير المؤهلة والضعيفة

ونوه عضو آخر إلى: "أن الهيئة العامة للاستثمار تذكر في تقاريرها السنوية التي يدرسها المجلس ويناقشها أرقام المليارات التي تجذبها الهيئة للاستثمار الأجنبي بالمملكة. وتساءل ما إذا كان السبب الحقيقي في جذب المليارات هي (الهيئة أم أن القطاعات الأخرى مثل وزارة البترول والشركات والقطاعات البتروكيماوية) لها دور في ذلك؟".

وتساءل أحد الأعضاء عن عدم استفادة اللجنة من المقترح المقدم، وذلك لمحاولة تغيير بعض الأنظمة التي تمس صغار الشركات من مؤسسات متوسطة وصغيرة، لاسيما أن الدراسة التي ذكرت في المقترح تتفق مع مبادئها، ولكن نختلف فيما وصلت إليه، فالضرر كبير جداً، ولابد من المبادرة وعدم الانتظار.

وفي نهاية المناقشات نوه معالي رئيس المجلس إلى أنه يظهر من خلال ما قُدم من مُداخلات، وما طُرح من آراء التوجه نحو تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة الموضوع من جديد، ثم طلب من المجلس التصويت على تشكيل لجنة خاصة، بذلك قرر المجلس بالأغلبية تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة مشروع المقترح دراسة مستفيضة ومعمقة، تحقق الهدف المنشود الذي يطمح له الوطن والمواطن من الاستثمار الأجنبي.

الاستثمار الأجنبي لم يجلب شيئاً جديدًا.. بل ضيق الخناق على المستثمر السعودي

شكراً أيها النساء والرجال

د/ هيا عبد العزيز المنيع

نجاح المملكة العربية السعودية، في تنظيم الحج، - وهو أهم موسم ديني في العالم بأكمله، وفي عالمنا الإسلامي على وجه الخصوص- يمثل إنجازاً وطنياً من حق كل مواطن أن يستمتع به، وأن يُفاخر به باعتباره منجزاً عالمياً بأيدي سعودية، رجالاً ونساء أنجزوا المهمة بكل شرف..... وبقدر اعتزازنا به وبهم، فإنه في المقابل ضربة قويه لمن يشكك في قدرة المؤسسات السعودية، والإنسان السعودي على إنجاز هذا العمل دون أخطاء أو خسائر ..

حاول البعض من ضعاف النفوس من بعض المسلمين اختراق صفوف الحجاج بشكل أو بآخر، ولكن وعي رجال الأمن كان أقوى من محاولاتهم، كانت لغة عقل الخير، هي المنتصرة على بذاءة اللسان والأعمال..

في تلك المنظومة من حق الجميع أن نرفع لهم تحية التقدير والاحترام والشكر.. ولكن يظل رجال الأمن في موسم الحج علامة مميزة ... فهم رغم صعوبة عملهم وحساسية مهمتهم بين إعطاء الحاج فرصة ممارسة شعائره بيسر وسلام، والحد من استغلال بعض النفوس المريضة لموسم الحج، والكثافة البشرية في مساحة مكانية محدودة، إلا أنهم نجحوا بامتياز، بل إن تجربة رجال الأمن في الحج تستحق الدراسة، وأن نحولها أيضا إلى ممارسة في الكثير من الشأن المحلي، مثل: (مواسم الاحتفالات والأعياد وخلافه من أشكال التواجد البشري الكثيف).

عن تجربة عشتها بفضل الله في الحج العام قبل الماضي وجدت رجال الأمن يقومون بمهماتهم الأمنية بطريقة سلسة، ترتكز على حس إنساني، يحترم إنسانيتك، ويدرك مشاعرك بين روحانية وإرهاق، أكثر منها مرتكزة على حس عسكري يشعرك أنك أمام رجل سلطة وقوة....

هؤلاء بحسن تعاملهم مع الحجاج ينصرون دينهم الإسلامي قبل أي شيء آخر. هم هنا يحمون الحجاج من أنفسهم أحياناً، خاصة وأن بعضهم للأسف يقوم بمخالفات شرعية باسم الدين، فيما هو ينفذ أجندة سياسية تريد الضرر ببلادنا دون مبالاة بحرمة موسم الحج قبل احترامها للسيادة الوطنية للسعودية..

رجال الأمن، وهم بدرجات عسكرية عالية لا يجدون حرجاً، في حمل سيدة مسنة أو حمل طفل تاه من أسرته، بل تجدهم يقبلون رأس مسن ويمدون ذراعهم ليرتكز عليها آخر أرهقه المشي، أو خذلته صحته.. مهما سألتهم ومهما كررت عليهم السؤال ستجد ابتسامتهم مشرقه ويعانون من حالة كرم أخلاقي وإنساني عالية في تعاملهم مع الجميع.

في كثير من صورهم تجلت إنسانيتهم، وعمق إدراكهم لمهماتهم الأمنية والإنسانية.. فهم هنا في خدمة المُسلمين جميعاً دون تمييز بين طائفة وأخرى، ودون تمييز بين نوع وآخر، أو جنسية وأخرى، تساوى الجميع أمام رجال الأمن، فرضي الجميع عنهم، ومن اختلف معهم احترمهم؛ لأنهم كانوا يقومون بواجبهم لصالح ملايين الحجاج ممن جاؤوا لإكمال شعيرتهم الركن الخامس لدينهم بعيداً عن ضجيج العبارات والشعارات والسياسة بكل قبحها... فتحية لهم يستحقونها بجميل عملهم...

يحق لنا أن نهنئ الوالد عبد الله بن عبد العزيز بنجاح أبنائه وبناته في مهمتهم الوطنية والدينية والإنسانية.

عضو مجلس الشورى

بنك التسليف .. مسؤولية التحصيل قبل الإقراض!

دور البنك في إقراض المشروعات الصغيرة والناشئة ضعيف

ناقش مجلس الشورى خلال "جلسته الستين" التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ / ١ / ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ سعد مارق.

وفي بداية المناقشة لاحظ أحد الأعضاء: "أن البنك لديه إشكاليات متعددة تتمثل في عدم تعاون بعض الجهات الحكومية في تحصيل مستحقات البنك، وأن بعض الجهات تتأخر في حسم الأقساط المستحقة للبنك، وكذلك تحصيل الأقساط من المقترضين المماطلين. كما لاحظ أن مشكلة عدم تجاوب الجهات بعضها مع بعض، أو مع الجهات الرقابية، أو حتى مع المجلس أحيانا، هي إشكالية قائمة في العديد من التقارير التي عُرضت على المجلس خلال السنوات الماضية. فإذا كانت القيادات العليا في الوزارة تشتكي من عدم التعاون والتجاوب فيما بينها؛ فكيف سيكون حال التعاون والتعامل بين الموظفين التنفيذيين في تلك الجهات؟".

وأشار أحد الأعضاء إلى ما تضمنه التقرير تحت بند المعوقات الخارجية من تعدد وتشتت الجهات التي تصدر التراخيص والمستندات الخاصة بتأسيس المنشآت الصغيرة أو الناشئة، وطول الإجراءات، مما يشكل عائقاً أمام نجاح المشروعات التي يدعمها البنك. إلى جانب أن البنك اقترح في تقريره أن تُقدم تلك الخدمات من خلال مركز شامل موحّد (الشباك الموحّد)، إلا أن لجنة الشؤون المالية لم تتخذ أي إجراء حيال هذا المقترح.

وطالب مجلس الشورى بدعم البنك في هذا الشأن، لاسيما أن الفرص الاستثمارية متاحة اليوم أمام الشباب بعد حملة التصحيح لوضع العمالة المخالفة. ودعا اللجنة إلى تبني توصية حيال تسهيل إجراءات حصول الشباب على تمويل لتسهيل عملية توطين وسعودة الوظائف لهم.

ولفت أحد الأعضاء إلى: "أن هناك وظائف شاغرة بلغت (١٧٨) وظيفة، ما يشكل نسبة (١٣٪) بالنسبة لعدد الموظفين الإجمالي بالرغم من أن هناك العديد من الشباب السعوديين الذين يحتاجون لمثل هذه الوظائف".

ونبه عضو آخر إلى: "أنه بالرغم من أن البنك يملك أراض في مختلف مناطق المملكة، إلاّ أنه لم يحرّك ساكناً حتى الآن لاعتماد وامتلاك مباني خاصة به، ولا تزال المباني المستأجرة تعيق عمل البنك".

وتابع آخر: "إن البنك لم يُمارس دوره في عملية التوفير والادخار حسب المادة الأساسية للبنك، وتحديداً في الفقرة (د) من المادة "الرابعة"، مع العلم أنه عمل على تعيين مساعد للمدير العام لقطاع الادخار".

وأضاف عضو آخر: "أن البنك وضع خطةً إستراتيجية لتقنية المعلومات، ولكن حتى الآن لم يتم البدء بها لرفع مستوى الأداء، وتحسين الإنتاجية، وتقديم خدمات إلكترونية لعملاء البنك بسهولة ويسر".

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى: "أن البنك يقوم حالياً بتنفيذ مشروع تطبيق نظام إدارة الجودة (ISO)، ولكن ببطء شديد، مع العلم أن تطبيق إدارة الجودة يجب أن يكون من أولويات البنك".

نجاح المنشآت الصغيرة التي يمولها البنك يحتاج "الشباك الموحّد"

البنك يمتلك أراض في كل المناطق .. ولازالت مبانيه مستأجرة!

وتساءل عدد من الأعضاء عن أسباب الانخفاض الملحوظ في نسبة القروض سنة التقرير؟، مشيرين إلى أن المبررات الواردة في التقرير ليست كافية، وتساءلوا عن عدم تنسيق البنك مع البنوك التجارية العاملة في المملكة بشأن استقطاب كفاءات في مجال التمويل ورعاية المشروعات؟.

كما تساءل أحد الأعضاء عن ضعف دور البنك في إقراض المشروعات الصغيرة والناشئة، مشدداً على ضرورة أن تتضافر الجهود في نجاح البنك في هذا الجانب وتذليل جميع الصعوبات، وطالب البنك بأن يُركز على التمويل، ويترك جانب الرعاية لجهة متخصصة تُعنى برعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن يعمل على متابعة إصدار نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ونبه أحد الأعضاء إلى:" أن هناك مفارقة كبيرة بين القروض الاجتماعية وما صرف على القروض الإنتاجية (المسارات)، وتساءل عن عدم رفع البنك نسبة الدعم لمثل هذه المشروعات الإنتاجية، والتي تُسهم في توفير الوظائف وتحقق المنفعة العامة".

ورأى آخر:" أن هناك مشكلة في شح المعروض من الفرص الاستثمارية على مستوى الاقتصاد. فالفرص الاستثمارية الجاذبة والملائمة لإمكانيات نطاق عريض من المستثمرين لم تكن مواكبة للزيادة المستمرة في المدخرات الوطنية والسيولة المتاحة للتمويل، مما يتطلب من البنك السعودي للتسليف

والادخار إعداد دراسة عن الفرص الاستثمارية، خاصة في مجال المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وعرضها في ورشة عمل يحضرها المهتمون، خاصة فئة الشباب".

كما رأى أحد الأعضاء:" أن الدور الذي يقوم به البنك أقل مما هو مأمول منه في ضوء التغيرات الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسبة الفقر كذلك. أما بالنسبة للتقرير فليس هناك ما يشير إلى أهداف البنك في تخفيف تكاليف المعيشة، وتحقيق الرفاهية للمواطنين، وتوفير فرص عمل جديدة، والحد من البطالة. ونوه إلى عدم وجود أي وظيفة نسائية لدى البنك، وطالب بافتتاح أقسام نسائية في البنك لتسهيل عمله".

وعن عدد المنتسبين في الجامعات من موظفي البنك: تساءل أحد الأعضاء عن استقطاب البنك للخريجين، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من شاغلي الوظائف القيادية في البنك، هم موظفون بالانتساب. كما أن الجدول المذكور في التقرير لم يذكر المستهدف والمتحقق، فالأرقام لا تُعطي دلائل على ما يحدث من تطور وتغير في البنك.

وعن الادخار أشار العضو إلى أن البنك لم يتخذ خطوات متقدمة في هذا الموضوع، وطالب البنك بأن يُطور برنامج الادخار لجميع موظفي الدولة مدنيين وعسكريين، وأن يُعد برنامجاً للتوعية؛ وقال: "إن كثيراً من المواطنين لا يعلمون بدور البنك، خاصة المحتاجين منهم".

مسؤولية البنك تطوير برنامج الادخار لموظفي الدولة

دعوة الرئاسة إلى إنشاء مراكز لاستيعاب الشباب

الشورى يطالب بجهة مستقلة لتقويم الواقع الرياضي والشبابي

وافق مجلس الشورى خلال جلسته "التاسعة والخمسين" التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/١/٢٢هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، على أن تعمل الرئاسة العام لرعاية الشباب على تقويم واقع الأندية الرياضية، والبرامج، والنشاطات الشبابية وإسناد ذلك إلى جهة مستقلة، بما يمكن الأندية الرياضية من النهوض بمستوى الأداء الشبابي والرياضي.

كما دعا المجلس في قراره الرئاسة إلى إنشاء مراكز للشباب لاستيعاب أكبر عدد من شباب المملكة، لتنمية الجانب الديني، والثقافي، والانتماء الوطني فيهم، وتلبية حاجاتهم الاجتماعية، والثقافية، والسلوكية، والبدنية.

ودعا الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى تطوير وسائل تواصلها مع الشباب والفتيات، خاصة من خلال الإعلام الحديث، ووسائط التواصل الاجتماعي، وأن تستوعب طاقاتهم وخبراتهم، وتنمي فيهم حب العمل التطوعي في برامجها المختلفة.

وطالب المجلس في ذات القرار الرئاسة بوضع خطط عمل مشتركة مع القطاعات المعنية بأمور الشباب مثل: (وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، والهيئة العامة للسياحة والآثار، والقطاع الخاص، والعمل على تحديد الأدوار والمسؤوليات).

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية

د. خالد العواد
رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسرة والشباب

والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ خالد العواد.

وأوضح الدكتور/ العواد أنه سبق للجنة أن أثارت موضوع نقص أعداد الموظفين المؤهلين العاملين في الرئاسة، والعجز في مخصصات اللجنة الأولمبية السعودية، ومخصصات الاتحادات الرياضية مع الرئاسة قبل عامين، ووعدت بتحقيق ما يمكن من ذلك. وأحدثت الرئاسة تغييراً فعلياً في القيادات، والإدارات، يُلاحظه المتابعون للرئاسة، وأحدث للرئاسة في ميزانية هذا العام عدد من الوظائف سوف تساعدها في تنفيذ برامجها، مشيراً إلى القرار الذي أصدره المجلس على التقرير السابق للرئاسة أكد فيه ضرورة زيادة الدعم للجنة الأولمبية السعودية إدارياً ومالياً لتنفيذ برامجها الفنية.

أما بالنسبة للوظائف الشاغرة فقد بَيَّنَ رئيس اللجنة أن: "الرئاسة العامة لرعاية الشباب أفادت أن معظم الوظائف الشاغرة محجوزة للترقية، وجاري شغلها حسب الإجراءات المتبعة".

دعا رعاية الشباب إلى تطوير وسائل تواصلها مع الشباب والفتيات، وتنمية حب العمل التطوعي

وفيما يتعلق بالكشف على اللاعبين، قال د/ العواد: "إنه يتم بطريقة العينة العشوائية، وتواجه الحالات الإيجابية بالعقوبة الملائمة من لجنة خصصت لهذا الغرض".

وأضاف: "أن اللجنة ترى أهمية الدعم المالي لأي جهة لتنفيذ برامجها ومشروعاتها، مشيراً إلى استضافة اللجنة في أحد اجتماعاتها مع مندوبي الرئاسة مندوبين من وزارة المالية لدراسة سبل الدعم المالي للرئاسة العامة لرعاية الشباب لتنفيذ برامجها وتطوير أدائها في خدمة الشباب، والرياضة بالمملكة، وقد أفاد مسؤولو الرئاسة أن هناك مرونة لدى وزارة المالية، وقد تحسن الوضع في ميزانية هذا العام".

وتابع الدكتور/ العواد: "أن الهدف من تخصيص برامج شبابية وورش العمل دون تدخل من أي جهة مسؤولة في الرئاسة، هو معرفة احتياجات الشباب دون تدخل، وذلك أدعى للحقيقة كونهم الأكثر معرفةً باحتياجاتهم، والأقدر على توليد الأفكار المبدعة التي تخدمهم. وهو توجه سليم من الرئاسة لتشجيع الشباب على روح المبادرة، وتطويرهم، وتطوير إبداعاتهم. وأنشأت الرئاسة إدارة للتواصل الاجتماعي لمواكبة العصر، حيث تشكل مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة مهمة للتفاهم والتواصل مع الآخرين".

ونوه الدكتور/ العواد إلى اهتمام مجلس الشورى بالناشئين واكتشاف المواهب الشابة في المجال الرياضي لدعم الأندية والمنتخبات الرياضية في مختلف الألعاب الرياضية، وذكر على سبيل المثال، القرار الذي أصدره المجلس وطالب فيه الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجامعات لاكتشاف المواهب منذ الصغر.

وأفاد الدكتور/ العواد أن: "مندوبي الرئاسة أوضحوا للجنة أن الرئاسة وقعت عقد شراكة مع وزارة التربية والتعليم، لإقامة أنشطة شبابية وثقافية ورياضية، والآن تطبق كتجربة أولى في "عشر" مدارس في مدينة الرياض".

ورأت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أهمية الأنشطة الثقافية في الأندية الرياضية، مؤكدة أنها تتابع هذا الجانب مع المسؤولين في الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

الرئاسة وقعت عقد شراكة مع وزارة التربية والتعليم لإقامة أنشطة شبابية وثقافية ورياضية

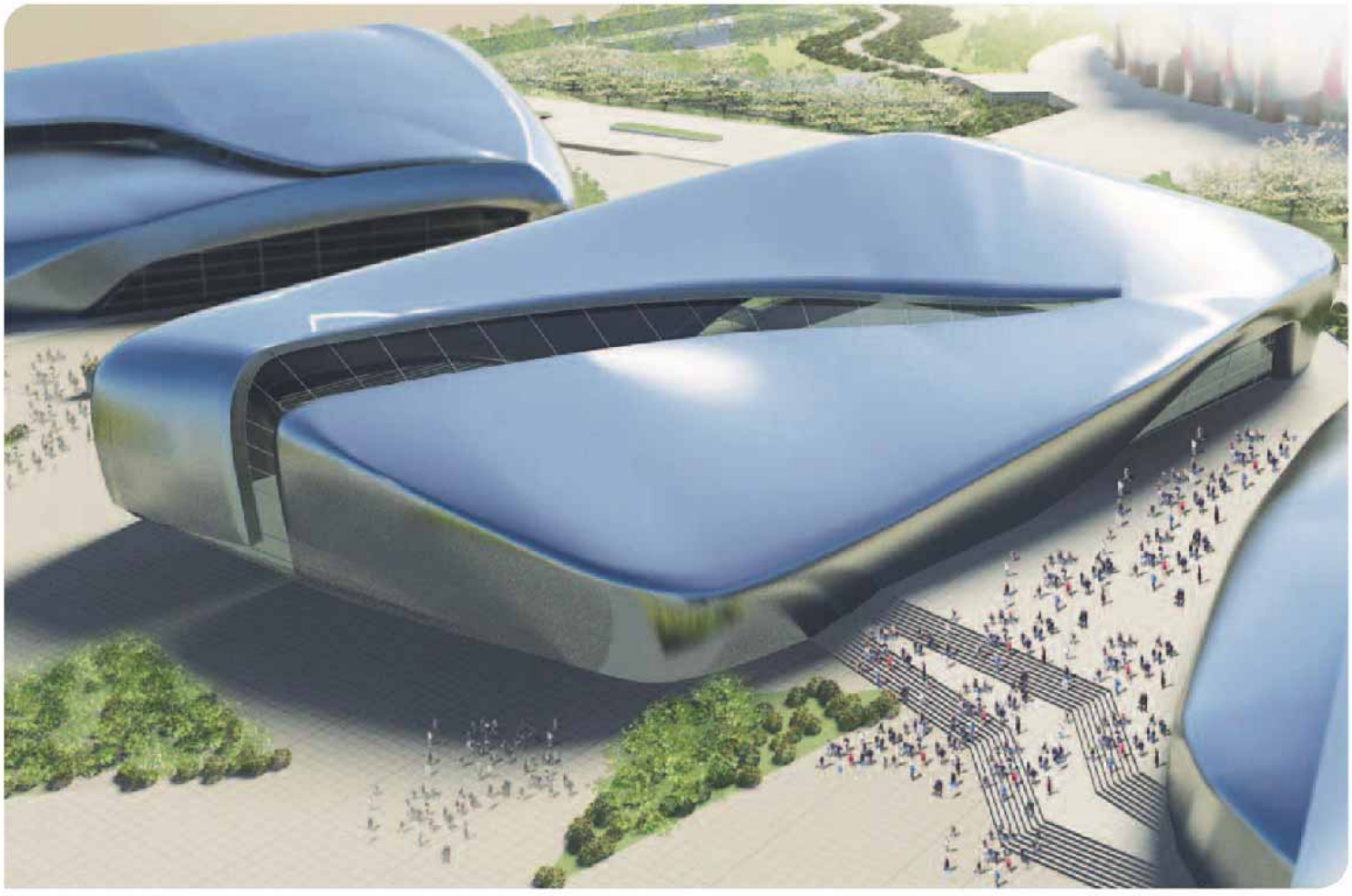

طالبوا بـ "هيئة مستقلة" تجمع الجهات المعنية بحماية المستهلك

تقرير وزارة التجارة.. المستهلك شاهد على الحال!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته "السادسة والخمسين" التي عقدها يوم الثلاثاء ٩/ ١/ ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ/ أسامة قباني.

وبعد طرح التقرير للنقاش رأى أحد الأعضاء أن: "الهيكل الإداري في الوزارة يحتاج إلى مراجعة للوصول إلى هيكل تنظيمي؛ يحقق المرونة والفاعلية والكفاءة في الأداء".

وأضاف: "إن المنتجات التي وردت في التقرير عن القطاع الصناعي لا تُشكل أي إضافة في مجال دعم الصناعة والناتج الصناعي لتوسيع قاعدة الصناعة في المملكة، وتنويع مصادر الدخل. فقد تَضَمن التقرير منح الوزارة (٨٦٩) ترخيصاً صناعياً، في حين لم يبدأ التنفيذ والإنتاج منها سوى (٣٧٣) مصنعاً، ولم توضح الوزارة في تقريرها الأسباب التي حالت دون اكتمال قيام بقية المصانع، ولا المعالجات التي اتخذتها لحل العراقيل التي وقفت أمام نمو القطاع الصناعي، سوى أنها قامت بإلغاء التراخيص الصناعية".

وتطرق إلى جهود الوزارة في مجال مراقبة أسعار السلع والخدمات والحد من ارتفاعها وضبطها، ومراقبة جودة السلع للحد من انتشار السلع المغشوشة والمقلدة، وقال: "إن تلك الجهود لا تزال محل نظر، يُؤكدها استمرار شكاوى المواطنين وتذمرهم من ارتفاع الأسعار، فوسائل الإعلام المقروءة، ووسائل التواصل الاجتماعي لا تكاد تخلو يومياً من تذمر المواطنين من ارتفاع الأسعار، وبخاصة السلع الغذائية".

ويضيف: : "وفي هذا الصدد، فإن الأمر بات ملحاً نحو ضرورة مراجعة وضع الجهات المعنية بحماية المستهلك لتنضوي تحت كيان واحد (هيئة مستقلة) لحماية حقوق المستهلكين تكون مرجعاً لكُل ما يخص المستهلكين بالمملكة، وتُعنى بتحقيق حماية المستهلك عن طريق تنفيذ القوانين والأنظمة التي توفر أعلى درجات الحماية له وضمان التنفيذ الفاعل لهذه القوانين، والمشاركة في صنع ورسم السياسات الخاصة بالمستهلك وسلامته".

وتوقف عضو عند المصانع التي تم الترخيص لها، ولم تبدأ عملها لأسباب لم تذكرها الوزارة في تقريرها، مشيراً إلى أن كل مصنع يتم الترخيص له، يحق له مراجعة وزارة العمل للحصول على العدد من العمالة المطلوبة لتشغيله بموجب الترخيص، إلا أن التقرير لم يوضح أين يذهب

العمال الذين استقدمهم صاحب المصنع خلال فترة ما قبل بداية الإنتاج. كما لم يشر التقرير إلى استراتيجية الوزارة في توظيف العمالة الوطنية، بدلاً من العمالة الأجنبية.

وتساءل أحد الأعضاء عن ما إذا كان لدى الوزارة إحصائية بعدد العمالة التي تم تأييدها في التراخيص الصناعية، لكي يمكن المقارنة بين ما أُيد في التراخيص وبين ما هو موجود فعلاً؟.

من جانب آخر أشار العضو إلى أن: "التقرير لم يُوضح دور الوزارة في وسائل الأمن والسلامة والصحة المهنية، علماً بأن هناك وزارات أخرى تشترك معها في عملية الصحة والسلامة المهنية".

ولاحظ أحد الأعضاء، خلو التقرير من ظاهرة ارتفاع الأسعار التموينية مؤخراً من (لحوم، ومواد نشوية، وخضار وفواكه). رغم تذمر المواطنين من ارتفاع أسعارها، وأبدى تعجبه من استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المملكة، في الوقت الذي تفيد تقارير اقتصادية إلى انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية.

وتساءل عن دور وزارة التجارة المنصوص عليه نظاماً في ضبط الأسعار؟.

واستغرب عضو آخر استشراء الغش التجاري من بضائع مقلدة ومغشوشة تكلف اقتصادنا الوطني سنوياً قرابة (٢٢) مليار ريال – حسب قوله – مشيراً إلى: "أن (٣٩٪) من المعروض منها هو من السلع المقلدة من

استمرار شكاوى المواطنين من انتشار السلع المغشوشة والمقلدة

الوزارة منحت ٨٦٩ ترخيصاً صناعياً لم يبدأ الإنتاج منها سوى ٣٧٣ مصنعاً

(أغذية مصنعة، وأدوية طبية، وملابس النساء، وألعاب الأطفال)".

وأشار إلى أن ٨٠ في المائة من قطع غيار السيارات، والمواد الكهربائية غير مطابقة للمواصفات القياسية السعودية، وحذر من خطورة المواد المغشوشة والمقلدة، لما لها من آثار ضارة بالصحة العامة للمجتمع السعودي، كما أن لها آثاراً مدمرة على الاقتصاد الوطني. وتساءل عن جهود وزارة التجارة والصناعة لمواجهة هذه التحديات.

وأيده أحد الأعضاء في ذلك، مُؤكداً أن وزارتي "التجارة والصناعة والشؤون البلدية والقروية"، هما الجهتان المخولتان لمكافحة الغش، وفقاً لنص المادة "الرابعة عشر" من نظام مكافحة الغش التجاري.

وشدد على ضرورة التعاون والتنسيق بين الوزارتين، وأن تتخذ وزارة التجارة الإجراءات، وتفعل دورها المهم في مكافحة الغش التجاري، والتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية والهيئات ذات الصلة للحد من الغش التجاري، الذي أثر بشكل كبير على اقتصاد بلادنا وصحة مجتمعنا.

وأبان أحد الأعضاء أنه من خلال التقرير يتضح: "أن هناك عدداً كبيرة جداً من السلع التي لا تصلح للاستخدام، ولا تتوافق مع المواصفات السعودية، وتساءل عما إذا كان هناك خللاً وقصوراً من الجهات الرقابية المعنية في المنافذ والموانئ والمطارات؟، وما هي الأسباب الرئيسة لوجود العدد الكبير من هذه السلع في الأسواق؟".

أسعار المواد الغذائية ترتفع لدينا بينما تنخفض في الأسواق العالمية

في ذات السياق رأى أحد الأعضاء أن وزارة "التجارة والصناعة" غير قادرة لوحدها على مواجهة الغش التجاري، وقال: "إنها لا تملك طاقم المراقبين المطلوب، ومهما ضاعفت الوزارة من أعداد هؤلاء، فإنها لن تتمكن من حماية السوق المحلي من آثار الغش الضارة، ما لم تتوجه نحو صياغة إستراتيجية واضحة، تتشارك فيها جهات حكومية وأهلية، مع ضرورة تكثيف جهود المنافذ والمطارات والجمارك لمحاربة البضائع المغشوشة والمقلدة".

وتساءل أحد الأعضاء عن دور هيئة المواصفات والمقاييس والجودة في التأكد من سلامة البضائع الصينية التي تكتظ بها أسواقنا ومعظمها منتج رديء؟. وعن السماح في الأصل بالترخيص التجاري ببيع المواد المقلدة والمغشوشة في هذه المحلات؟. وحمل المجتمع الأهلي والمدني المسؤولية لرصد البضائع المقلدة والمغشوشة والإبلاغ عنها.

وطالب وزارة التجارة والصناعة بتفعيل قرار مجلس الشورى رقم (٣٨/٨٨) بتاريخ ١٤٣٤/٨/٢٢هـ بدعم جمعية حماية المستهلك مالياً، وفتح فروع لها على امتداد المملكة، مع تطوير حوكمتها.

ولاحظ عضو آخر النقص في الموارد البشرية المدربة في الوزارة، حيث يوجد حسب التقرير (٧٢٣) وظيفة شاغرة، كما لاحظ أن التدريب لم يصل إلى المستهدف منه.

وطالب أحد الأعضاء الوزارة بالتركيز على بناء قواعد معلومات صناعية، تحقق التكامل الصناعي للنهوض بهذا القطاع بشكل أفضل، وبما ينسجم مع المتغيرات والتطورات المتسارعة والمستمرة ضمن بيئة ومنظومة الاقتصاد العالمي.

وقال آخر: "إن العمالة الوافدة لا زالت تسيطر بنسبة كبيرة على القوى العاملة الصناعية، وأكد ضرورة التنسيق بين مؤسسات التدريب التقني وبين الوزارة، لاستيعاب الشباب السعودي من خريجي المعاهد الفنية، وتوجيههم إلى المصانع العاملة".

وأشار أحد الأعضاء إلى أن تقرير الوزارة شحيح بالمعلومات رغم الإنجازات في مجال القطاع الصناعي بما فيها الإستراتيجية الوطنية للصناعة.

وركز في مداخلته على نصوص بعض التوصيات التي قدمتها لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة على التقرير، حيث رأى أن تكون صياغة

انخفاض نسبة السعودة في قطاع التجارة.. يقابله تنامي ظاهرة التستر

التوصية "الأولى" على النحو الآتي: (أهمية الربط بين تقرير الوزارة والإستراتيجية الوطنية الصناعية، ومدى التطابق بينهما). كما رأى إعادة صياغة التوصية "الثانية" لتكون على النحو الآتي: (ضرورة الإسراع في إصدار مشروع نظام الغرف التجارية الصناعية، الذي نص عليه قرار مجلس الشورى رقم (٥٠/٦٤) بتاريخ ١٤٢٨/١١/٩هـ).

وحث الوزارة على تفعيل دور مراكز البحوث وتطوير عملها، لما لها من أهمية في تطوير عمل الوزارة ونشاطاتها.

ومتوسطة تُدار بقدراتهم وتلبي حاجة السوق، خاصة في ظل التوجه لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة في السوق، مما سيساعد على تقليص أعداد البطالة بين الشباب والشابات، ويُمكنَهم من ممارسة الأعمال الحرة بأنفسهم ويُعوض عن العمالة الوافدة".

عضو آخر أشار إلى قصور جهود وزارة التجارة والصناعة في القضاء على ظاهرة التستر التجاري، وفي مراقبة الأسواق ومنع الغش التجاري. والسبب، هو قلة الكوادر البشرية، وعدم وجود جهات أمنية دائمة مُساندة لعضو ضبط مخالفات التستر، وطول إجراءات كشف التستر، وفي هذا السياق تساءل العضو عن عدم قيام وزارة التجارة بمكافحة ظاهرة التستر التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني؟، ولماذا لا تنشئ وكالة جديدة تتولى مكافحة هذه الظاهرة؟.

وأبان أحد الأعضاء: "أنه من خلال التقرير هناك أعداداً كبيرة جداً من السلع التي لا تصلح للاستخدام، ولا تتوافق مع المواصفات السعودية، فهل هناك خلل وقصور من الجهات الرقابية المعنية في المنافذ والموانئ والمطارات؟، وما هي الأسباب الرئيسة لوجود العدد الكبير من هذه السلع في الأسواق؟".

وختم عضو آخر بالإشارة إلى المنازعات التجارية، والارتفاع الكبير في المبالغ المتنازع عليها خلال عام التقرير الذي أشار إلى: "أنه في عام ١٤٣٢ هـ، كان هناك (٢٦٢٦) منازعة بقيمة (٧٠٠) مليون ريال تقريباً، بينما كانت في عام ١٤٣٣هـ (٥٦١٧) منازعة بقيمة (٥) مليار ريال، وتساءل عن أسباب تضاعف هذه المبالغ (٧٠٠) ضعف؟".

وزارة التجارة غير قادرة لوحدها على مواجهة الغش التجاري الذي يكلف اقتصادنا الوطني ٢٢ مليار ريال سنوياً

ورأى عضو آخر: "أن توصيتي اللجنة لا تتماشيان مع حجم المسؤوليات والاهتمامات الكبيرة التي تتولاها وزارة التجارة والصناعة، حيث تُشرف على تنفيذ (٢٥) نظاماً من خلال (٢٧) موظفاً فقط. لذا ينبغي على الوزارة مراجعة حاجاتها من الموارد البشرية والمالية لأداء مهامها، كما ينبغي للوزارة حل المشكلات العالقة بينها وبين الجهات الأخرى ذات العلاقة، كهيئة الاستثمار، وهيئة سوق المال".

ولاحظ عضو آخر انخفاض نسبة السعودة وخاصة في قطاع التجارة، إلى جانب تنامي ظاهرة التستر التجاري. ورأى: "أنه من الأجدر في - الوقت الراهن- أن تسارع الوزارة إلى تشجيع الشباب والفتيات، ودعمهم لإنشاء مشروعات صغيرة

طالب بإعداد خطة إستراتيجية للعمل الإغاثي في الداخل والخارج

الشورى يدعو إلى استحداث تنظيم شامل للخدمات الإسعافية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته "السابعة والخمسين" التي عقدها يوم الاثنين ١٥/ ١/ ١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري "هيئة الهلال الأحمر السعودي" بالعمل على إيجاد تنظيم شامل للخدمات الإسعافية، تتضمن مساهمة القطاع الصحي الحكومي والخاص في دعم الخدمة الإسعافية في المملكة، وإعداد خطة استراتيجية للعمل الإغاثي في الداخل والخارج.

كما دعا المجلس في قراره إلى تعزيز نشاط التدريب والابتعاث بإنشاء مركز تدريب رئيسة وأخرى فرعية في مجال: (الخدمات الإسعافية، وطب الطوارئ، وتأمين متطلباتها، وزيادة إحداث وظائف المسعفين، ودعم إعدادهم، وتكوين الفرق الإسعافية حسب المعايير الدولية، وتوفير متطلباتها، والعمل على توفير مواقع مخصصة لمراكز الهيئة، ومهابط لطائرات الإسعاف في الأراضي الحكومية، بما فيها تلك التي تحت تصرف البلديات، وكذلك المخططات الجديدة، أسوة بالأجهزة الحكومية الأخرى).

وطالب المجلس في ذات القرار بالنظر في تعديل نظام "المُسعف" بما يحقق الأهداف المرجوة من الخدمة الإسعافية، وبما يتفق مع المعايير الدولية، وتأمين العدد اللازم من سيارات الإسعاف، وإيجاد غطاء تأميني لسيارات الإسعاف والمسعفين فيها.

كما طالب بإشراك العنصر النسائي في الخدمات الإسعافية، وتفعيل دورها الخدمي حسب متطلبات الخدمة الإسعافية، وأن تُكثف هيئة الهلال الأحمر السعودي وبصفة مستمرة حملات التثقيف والتوعية، مع التركيز على الإسعافات الأولية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة "الشؤون الصحية والبيئة"، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة "الهلال الأحمر السعودي" للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ محسن الحازمي.

وقال رئيس اللجنة: "إن لدى هيئة الهلال الأحمر السعودي إدارة مختصة تُعنى بالتطوع، وتقوم بتفعيل المناسبات التطوعية، والمشاركة في المعارض والمهرجانات، وإقامة محاضرات في الجامعات والكليات، وقد تم

د. محسن الحازمي
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

إنشاء صفحة إلكترونية للتطوع في الموقع الرسمي للهيئة، كما قدمت الهيئة أنشطة تطوعية عدة في مجال تقديم الخدمة الطبية الإسعافية في المراكز الإسعافية، وخاصة في موسمي شهر "رمضان المبارك، والحج"، إلى جانب مشاركتها وزارة التربية والتعليم والجهات الأخرى في دعم التطوع، والمشاركة في التعامل مع الكوارث، كما حدث في سيول (جدة وتبوك)، إلى جانب أنشطة موسمية تُقام في المناطق المختلفة".

وأوضح أن اللجنة جادة في رفع مستوى المسعفين، واستبدال وظائف مساعد صحي إلى فني صحي، والتي دعت في توصيتها "الثانية" إلى الأخذ بالمعايير الدولية وتوفير متطلباتها، وهي كفيلة برفع مستوى الفرق الإسعافية والوفاء بالمطلوب منها.

المطالبة بزيادة وظائف المسعفين.. وتعديل نظام المسعف

وتابع الدكتور/ الحازمي: "أن الهيئة تعمل على تحسين خدماتها، وخاصة ما يتعلق بالوقت الذي تستغرقه الفرق الإسعافية للوصول إلى الموقع، وقد وفرت الهيئة فرقاً إسعافية في (حي الحمراء، وحي الروضة) كتجربة للعمل على الوصول في الوقت المستهدف، وسيتم تقييم هذه التجربة في ضوء عمل تلك الفرق، ومن ثم، تقويمها وتعميمها بعد ذلك، وقد أورد التقرير تفاصيل تتعلق بالجوانب ذات الصلة بالإسعاف المُتقدم".

وأضاف: "بأن الهيئة مهتمة بطرق سيارات الإسعاف، وتعمل على التواصل بشأنها مع الجهات ذات العلاقة، كما ترى أهمية توعية الجمهور؛ لمساعدة سيارات الإسعاف في الطرق بتيسير سيرها للوصول بسرعة ودون إبطاء، وستقوم اللجنة بمتابعة هذه الجوانب مع الهيئة".

وأشار رئيس اللجنة إلى أن القاعدة القانونية للنظام الأساسي للهلال الأحمر السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٤) وتاريخ ١٣٨٦/٤/١٢هـ، حددت علاقة الهيئة بالجانب الإغاثي، وتحرص كافة جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في جميع أنحاء العالم؛ لتوثيق علاقتها بالمجتمع المدني من خلال النشاط الإغاثي، حيث تُوثق وتَنشُر مساهماتها الإغاثية على نطاق الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تضم (١٨٩) بلداً، وأفادت الهيئة أن اللجنة الوطنية للإغاثة كانت فكرة لمشروع، ولم يَصدر بشأنها أي مرسوم أو أوامر تقضي بمباشرة عملها.

وزاد الحازمي بأن: "الهيئة عملت على تطوير أجهزة الاتصالات، والأخذ بكل ما هو حديث، كما تقوم بتنسيق ذلك مع الجهات الحكومية الأخرى، خاصة (الدفاع المدني، والأمن العام)، كما أن الهيئة لا تستخدم حالياً طائرات ذات أجنحة ثابتة للأغراض الإسعافية، بل تستخدم مروحيات من طراز (بل٤١٢) وعددها (١٣) طائرة، منها (٧) طائرات مملوكة للهيئة و(٥) أخرى مستأجرة. والعدد المستهدف مستقبلاً كما ورد في استراتيجية الهيئة للعام (٢٠٢٢م) هو (٥٠) طائرة منها (٤) طائرات ذات أجنحة ثابتة".

وختم رئيس اللجنة بأن: "هيئة الهلال الأحمر السعودي استحدثت أربعة مشروعات لتطوير أنظمتها ضمن مشروعات سحاب؛ لتوفير الخدمة المتميزة، يُعنى الأول بضيوف الرحمن في المشاعر المقدسة، وتشمل المشروعات الثلاثة الأخرى مسح المدن بنظام خرائط ثلاثية الأبعاد، يتم من خلالها متابعة المراكز ومركبات الإسعاف، وسيتم النظر في استفادة الجهات الصحية الأخرى من المشروع، ومناقشته عند ورود التقارير من الجهات الصحية الأخرى".

هيئة الهلال الأحمر تستخدم (١٣) مروحية بينها (٥) مستأجرة

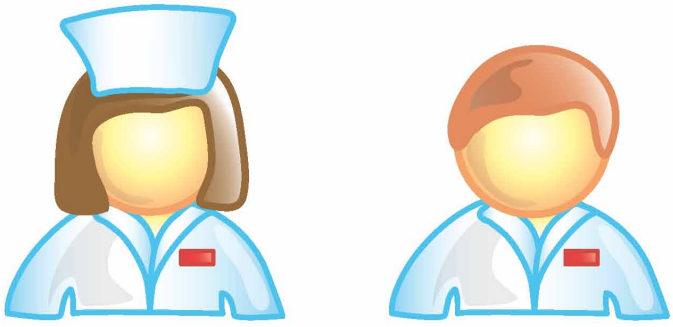

لتمكين المؤسسة القيام بمهام واختصاصات هيئة الخطوط الحديدية

الشورى يقر دراسة تأسيس شركة البنى التحتية للخطوط الحديدية

أقر مجلس الشورى خلال جلسته "الخامسة والخمسين" التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/١/٨هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دراسة تأسيس شركة "البنى التحتية للخطوط الحديدية" والتي تملكها الدولة بالكامل، حيث يتم نقل أراضي ومرافق المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إليها، لتمكين المؤسسة من القيام بمهام واختصاصات هيئة الخطوط الحديدية.

وطالب المجلس في قراره المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لتخصيص موقع أرض مسار الخط الحديدي بعد نقله إلى خارج النطاق العمراني في الإحساء لصالح مشروع النقل العام.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة "النقل والاتصالات وتقنية المعلومات"، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ سعدون السعدون.

وأقرت اللجنة في وجهة نظرها بأن: "هناك قصوراً واضحاً في أداء المؤسسة التشغيلي، وعدم وجود رؤية واضحة لدور المؤسسة ودور هيئة الخطوط الحديدية، وتضخم الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛ وذلك لأن المؤسسة تقوم حالياً بدور المُنظم والمُشغل في آن واحد، ولذلك تأتي أهمية تخصيص المؤسسة، وتحويل الأمور التشغيلية والتنفيذية إلى الشركات لإدارة وتشغيل الخطوط الحديدية، وتحويل موظفيها إلى مُشغل الجسر البري، وهذا ما تضمنه القرار الذي أصدره مجلس الشورى بالرقم (٢٠/٣٩) والتاريخ ١٤٣٤/٦/١٩هـ، لنقل اختصاص إدارة وتشغيل الخط الحديدي الحالي من المؤسسة إلى شركة (سار)، ومن هنا جاءت توصية اللجنة "الأولى" لإتمام عملية الخصخصة، وتفريغ المؤسسة من أعمالها التشغيلية وتفرغها للقيام بمهام الهيئة".

وأوضح السعدون أن: "نقل المسار إلى خارج النطاق العمراني في الإحساء، قد تم إقراره مسبقًا، وتمت موافقة المقام السامي عليه، ويُجري حالياً العمل على تنفيذه، حيث تم إنجاز ما نسبته (٤٣٪) من المشروع، وما تطلبه اللجنة في توصيتها "الثانية" فإنه للإسهام في دعم مشروع النقل العام".

وتابع بأن: "اللجنة تتفق مع الأعضاء الذين طالبوا بمشاركة القطاع الخاص في قطاع سكك الحديد، فهو يوفر على الدولة مبالغ طائلة في مجال النقل بشكل عام، ويرفع من مستوى الخدمات المقدمة وجودتها. ولدعم هذا التوجه فقد تمت موافقة مجلس الوزراء عام ١٤٢٦هـ على تأسيس الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)؛ لتتولى إنشاء مشروعات (سكك

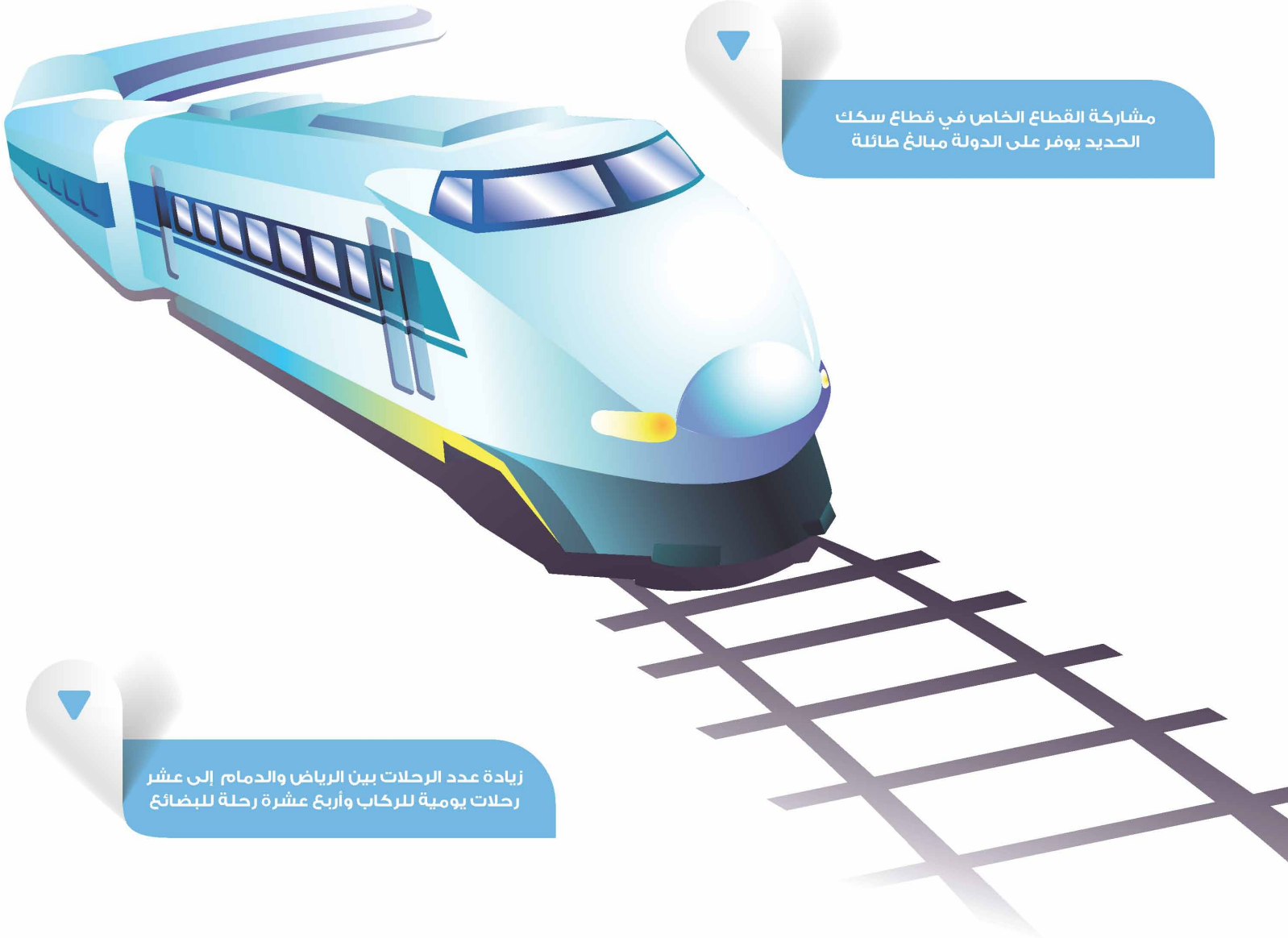

مشاركة القطاع الخاص في قطاع سكك الحديد يوفر على الدولة مبالغ طائلة

زيادة عدد الرحلات بين الرياض والدمام إلى عشر رحلات يومية للركاب وأربع عشرة رحلة للبضائع

الحديد، وإدارتها، وتشغيلها، والإشراف عليها مباشرة بنفسها، أو من ينوب عنها، ووفق معايير التشغيل الاقتصادية)، وإن كان لدى المؤسسة عقوداً مع القطاع الخاص، ومنها إدارة وتشغيل الميناء الجاف بالرياض".

وأشارت اللجنة إلى عبارة: (الاستفادة من التجارب الأخرى) التي تضمنتها توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى والتي تنص على: (التريث في تنفيذ مشروع ربط المنطقة الجنوبية حتى الانتهاء من إستكمال مشروعات السكك الحديدية الأخرى التي تحت التنفيذ، أو تلك التي اعتُمِدَت للاستفادة من التجارب الناتجة من هذه المشروعات في دراسة تشغيل وتنفيذ الخطوط المقترحة)؛ لكن لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات استدركت قائلة: "ومع ذلك فقد رُفِعَ للمقام السامي بطلب الموافقة على ربط المناطق الجنوبية بشبكة حديدية تربطها بكافة المناطق، والبدء في إعداد الدراسات التفصيلية، واعتماد مبلغ تمويل لهذه الدراسة".

وأفادت اللجنة على لسان الدكتور/ السعدون أن: "التقرير قد اشتمل على ما تم في مشروع قطار الحرمين ونسب الإنجاز فيه، وقد واجه المشروع عدة معوقات أدت إلى تأخر التنفيذ من أهمها: (تغيير المسار في عدة جهات، ونزع الملكيات، وترحيل الخدمات التابعة للجهات الأخرى كالأمانات، والمياه، والكهرباء، والاتصالات، وشركة أرامكو السعودية)".

وأضافت أن: "المؤسسة تُحاول العمل بطريقة النظام التجاري، ولكن في حدود النظام الحكومي المقيد لها في أنشطتها، وتبرر المؤسسة انخفاض إيرادات ٢٠١٢م التي توقف عندها بعض الأعضاء؛ بأن السبب في تراجع الإيرادات في العام المشار إليه، كان بسبب انتقال عقد "إدارة وتشغيل الميناء الجاف" من المقاول السابق إلى المقاول الحالي، مما اضطر التجار إلى تخليص بضائعهم في ميناء الدمام ونقلها بالشاحنات إلى الرياض".

وختمت اللجنة وجهة نظرها بالإشارة إلى زيادة رحلات القطار من الرياض إلى الدمام من (رحلتين) يومياً للركاب و(رحلتين) للبضائع، إلى (عشر) رحلات يومية للركاب و(أربع عشرة) رحلة للبضائع، بيد أن اللجنة تطمح في المزيد من الرحلات، خاصة عند الانتهاء من مشروع ازدواجية المسار.

البيئات الاندماجية للمعوقين هي "الأنجح والأقل تكلفة"

وزارة الشؤون الاجتماعية.. البيروقراطية تُعيق عملها

التحديات الإدارية التي تعانيها وزارة الشؤون الاجتماعية، وما يعانيه نزلاء مركز الخدمة الاجتماعية، ومكافحة التسول، ومرضى التوحد، وذوي الاحتياجات الخاصة، كانت محل تساؤلات أعضاء مجلس الشورى أثناء مناقشة المجلس في جلسته "الثانية والستين" التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١/٣٠هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير "لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب" بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

وبعد أن استمع المجلس لتقرير "لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب" الذي تلاه نائب رئيس اللجنة الأستاذ/ عبد العزيز الهدلق، ناقش المجلس التقرير والتوصيات التي قدمتها اللجنة، فقد قالت إحدى أعضاء المجلس: "إن الوزارة تعاني من تحديات إدارية لم توضح أسبابها في التقرير، فلم تطبق الوزارة الهيكل التنظيمي على الرغم من موافقة مجلس الوزراء عليه عام ١٤٣٢هـ، كما تشتكي الوزارة من تعثر المشروعات بسبب عدم كفاءة المقاولين، وقلة الاعتمادات المالية، وعدم وجود أراضي. وطرحت عدة تساؤلات عن من يختار المقاولين؟، وعن وجود مباني مستأجرة في المناطق التي لا تشكو من شح في الأراضي، وبخاصة في المُدن غير الرئيسة؟. وطالبت الوزارة بأن تضع استراتيجيات طويلة الأجل لإحلال المباني المستأجرة بأخرى مملوكة للدولة".

وتوقفت عضوة أخرى عند ما تعاني منه مراكز الخدمة الاجتماعية من

إساءات متكررة للأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن قد تصل إلى الضرب والإهانات، مشيرة إلى اقتراح اللجنة (وضع ضوابط وإجراءات صارمة لحماية المقيمين في دور الرعاية من العنف)، وقالت: "إن هذا مُتحقق من خلال الأنظمة، ولعل الأهم من ذلك، هو دراسة أسباب العنف والعوامل المؤدية له، مع العمل على التغلب عليها، وتقييم أداء مراكز الرعاية والدُور الاجتماعية من جهات محايدة بين مدة وأخرى، للتأكد من جودة الخدمات المقدمة".

وذكر عضو آخر بأن برامج الوزارة بلغت (٥٦٦١) برنامج توعية وتثقيف وتدريب، لكن أين تلك البرامج من التدريب الفعّال لذوي الاحتياجات الخاصة؟.

وقال آخر: "إن الوزارة تتذمر من عدم إسهام القطاع الخاص في توفير الوظائف المناسبة للمؤهلين مهنياً من ذوي الاحتياجات الخاصة، لكن لن يقوم القطاع الخاص بتوظيف هذه الفئة من باب الشفقة، بل من باب الحاجة الفعلية لخدماتهم". وتساءل عن ماهية (التأهيل للمنافسة، وعن برامج الوزارة من العنف الأسري، وحوادث التحرش، والطلاق المبكر، ومن

معالجة الفقر يجب أن تركز على الاستثمار في الإنسان وتطويره علمياً وتقنياً

اقتراح بتغيير مُسمى الوزارة إلى وزارة التنمية الاجتماعية

الكثير من المشكلات التي بدأت تظهر وتنتشر في المجتمع). كما تساءل عن برامج الوزارة واستراتيجياتها من مشكلة بقاء بعض الفتيات في مؤسسات رعاية الفتيات بعد انتهاء محكومياتهن لرفض أولياء الأمور استلام بناتهم!!!.

ظاهرة التسول كانت مثار اهتمام أحد الأعضاء، مُتسائلاً عن مُخرجات الخطة الوطنية لمحاصرة هذه الظاهرة، وعن آليات مُتابعة الأطفال المتسولين، والتأكد من دخولهم المدارس، وانتظامهم بها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وما إذا كانت هناك برامج إصلاحية مرافقة لذلك.

ونوه إلى أن الظاهرة لم تتقلص فضلاً عن القضاء عليها حتى الآن.

عضو آخر تطرق إلى معاش الضمان الاجتماعي البالغ (٨٦٢) ريالاً للفرد، ورأى أنه: "ضعيف ولا يُلبي احتياجات الفرد في ضوء الارتفاع الكبير في الأسعار، وعدم توفر السكن للأغلبية ممن يشملهم الضمان الاجتماعي، وتساءل عن ما إذا كانت هناك دراسة من الوزارة لإعادة النظر في الإعانة الشهرية للمشمولين بالضمان".

واستحسن آخر أن يشتمل تقرير الوزارة على معلومات أكثر حول الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي الذي تشرف عليه، وذلك نظراً لما تغطيه من مبادرات متميزة تشتمل على العديد من النواحي الاجتماعية والمهمة، منوهاً إلى عدم وضوح العلاقة بين تلك المبادرات والبرامج الاجتماعية المشار إليها في التقرير.

ورأى أحد الأعضاء: "أن من أهم العناصر في تنفيذ تلك المبادرات التي اشتملت عليها الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، التنسيق والتكامل مع القطاعات الأخرى في الدولة، فالشراكة الحقيقية، هي المعوّل عليها – بعد الله – في تحقيق المبادرات، وأن أبرز تلك الجهات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والتي لها دور كبير في التعليم والتدريب للاستفادة منها في المبادرات الثمان". وتساءل عن ما إذا كان لدى "لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب" معلومات عن مدى تنفيذ المؤسسة للبرامج التدريبية المخصصة للمستهدفين من المبادرات الثمان.

٢٠٠ ألف طفل توحدي يدفعون ثمن إهمال الشؤون الاجتماعية

من جانبه رأى أن تكون معالجة الفقر بالاستثمار في الإنسان، وتطويره علمياً وتقنياً، لكي تتحول الأسرة من معولة إلى عائلة لنفسها ولغيرها، مؤكداً أهمية أن تُركز اللجنة على موضوع معالجة الفقر.

دراسة أسباب انتشار العنف في مراكز الخدمة الاجتماعية

واستفسر عضو آخر عن التداخل في مهام الوزارة واختصاصاتها الذي ذكرت الوزارة في تقريرها أنه من أهم المعوقات التي تواجهها، وتساءل قائلاً: "ألم يُحسم مثل هذا التداخل في التنظيم الجديد من أجل تحديد عمل الوزارة بشكل دقيق ومحدد؟، وإذا كان الجواب بعدم حسم هذا الموضوع في التنظيم، ألا يُعد ذلك تقصيراً من الوزارة في عدم إيضاح ذلك عند وضع التنظيم الجديد؟".

ومن المعوقات التي ذكرتها الوزارة وتوقف عندها العضو، عدم فهم بعض أعضاء لجان التنمية الأهلية للدور المناط بهم من مهام ومسؤوليات، وعاد ليتساءل مرة أخرى بقوله: "ألا يُعد ذلك من ضمن صميم عمل الوزارة كمهمة تثقيف؟ ولماذا لا يكون هناك دليل مُبسط يوضح المهام والمسؤوليات، بحيث يؤطر العمل والابتعاد عن الاجتهاد؟".

ولاحظ عدم الوضوح في مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة المخصصة، ورأى أنه من المناسب تقييم هذه الأنشطة بشكل كامل، ومعرفة ما إذا كانت من اختصاصات الوزارة أم لا؟، وإن كانت من اختصاصات الوزارة فقد يكون من المناسب دراسة إسناد بعضها، أو الرقابة عليها لهيئات المجتمع المدني؛ لاسيما أن أعمال الوزارة ضخمة ومتشعبة، مما قد يؤدي إلى إغفال بعض المهام، كما لاحظ كثرة التكلفة للمباني المستأجرة، وطالب الوزارة بشراء مباني خاصة لفروعها، لاسيما أن الفروع الخارجية- في الغالب- لا تحتاج إلى مباني كبيرة.

"مرضى التوحد"، وبحسب عدد من الأعضاء لا يحظون باهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بالقدر الكافي سواء من الناحية العلاجية أو التعليمية، رغم أن المملكة العربية السعودية تُعد من أكثر الدول العربية إصابة بمرض التوحد الذي يُصيب الأطفال دون سن الثالثة، فقد نقل أحد الأعضاء عن بعض الإحصاءات غير الرسمية أن هناك أكثر من (٢٠٠) ألف مصاب بهذا المرض في المملكة. ولاحظ على تقارير الوزارة عدم وجود ما يشير إلى اهتمام الوزارة بهذه الفئة؛ لاسيما أن هناك قراراً صدر من مجلس الوزراء عام ١٤٢٣هـ، بالموافقة على المشروع الوطني للتعامل مع "التوحد"، وقد وجه العمل بهذا المشروع لوزارة الشؤون الاجتماعية، ومن المهم أن تهتم الوزارة بهذه الفئة، وهذا الموضوع.

ورأت إحدى الأعضاء: "أنه من الأنسب أن تسعى الوزارة لتكون أكثر شفافية ودقة في إعداد هذا التقرير، لتجيب على التساؤلات القائمة في أذهاننا حول أدائها، وكان حرياً بها أن تتجنب استخدام مصطلح "إنجازات" في هذا التقرير؛ فهو لا يشير إلى أداء متميز يفوق المتوقع ويصل لمرحلة الإنجاز، فقد أغفل التقرير ذكر أعداد المسجلين على قوائم الانتظار في مراكز تأهيل المعاقين، وبخاصة من المصابين بالتوحد، والذين وجهت الدولة مراراً وتكراراً بتوفير الرعاية اللازمة لهم، وخصصت لهم الميزانيات اللازمة، ومع ذلك لا يجد أبناؤنا من هذه الفئة الخدمات اللازمة لهم، كما لم يذكر التقرير عدد أبنائنا المصابين بالتوحد الذين يقيمون في مراكز الرعاية في الدول المجاورة، وعلى نفقة الدولة".

وتساءلت عن أسباب نجاح الدول المجاورة في إنشاء مراكز مناسبة للتوحد في حين لا يجد أبناؤنا هنا الرعاية اللائقة؟.

برامج الوزارة غائبة عن العنف الأسري والتحرش والطلاق المبكر

ونبهت إلى: "أن التقرير لم يشر إلى إجراءات وضوابط ومعايير السلامة والجودة والمهنية في مراكز التأهيل الشامل للمعاقين وآليات المتابعة والرقابة، ولم يُسلط التقرير الضوء على آلية اختبار وتقييم مُتعهدي مراكز التأهيل الشامل، التي رصدت عليها مخالفات عديدة، ولكنها لا تزال مستمرة في عملها بلا حسيب ولا رقيب. ولم يشر إلى البيروقراطية في جميع

جوانب عمل الوزارة، وبطء إجراءات صرف المستحقات، كما لاحظت غياب معايير وإجراءات مرافقة الأداء، وضعف آليات المتابعة والرقابة والمحاسبة. وعدم إجراء تقييم شامل لأسباب القصور، فمن المهم إجراء تغييرات جذرية في وزارة الشؤون الاجتماعية واستقطاب كوادر قيادية".

وأضاف أحد الأعضاء: "إن أكثر المستفيدين من خدمات الوزارة، هم من ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء، وهؤلاء لا يستطيعون قياس جودة الخدمة المقدمة لهم، وطالب الوزارة بتوضيح الكيفية أو الآلية التي تستطيع أن تُقيّم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة".

المطالبة بإعادة النظر في الإعانة الشهرية لمنسوبي الضمان

ولاحظ عضو آخر تشعب التقرير في تتبعه الوصفي لمسؤوليات الوزارة، وإسهابه كثيراً في تفاصيل جاءت على حساب موضوعات كان ينبغي إبرازها في التقرير، وفي مقدمة ذلك حجم المشكلة التي تواجهها الوزارة في تعاملها مع ذوي الإعاقة. فمن خلال التقرير يظهر أن هناك بطأً واضحاً من قبل الوزارة في تنفيذ الأوامر السامية، وكذلك قرارات مجلس الوزراء الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن التقرير يرسل رسالة واضحة مفادها: (أن الوزارة ما زالت تعاني من مشكلتها الأزلية، وهي النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة، وبالذات في مجالات الإعاقة المختلفة).

وتابع العضو: "أن الوزارة تعزو ذلك إلى الضعف في إمكاناتها المادية، في حين تقوم الوزارة بابتعاث ثلاثين مبتعثاً ومبتعثة لدراسة المصطلحات الاجتماعية باللغة الإنجليزية، الأمر الذي يدل على أن الوزارة تفتقر إلى الرؤية الواضحة، وسياسة محددة في تنمية الموارد البشرية".

ورأى أن الصعوبات، والمعوقات، والحلول، والمقترحات التي اشتمل عليها تقرير الوزارة لا تتناسب مع حجم المشكلات والتحديات التي تواجهها، في المقابل توصيات اللجنة رغم أهميتها لا تعكس الأفكار التشخيصية القوية الجميلة التي اشتمل عليها رأيها، ولا تواكب حجم المشكلات والصعوبات التي تواجهها الوزارة. واقترح أخيراً: "تغيير مسمى الوزارة من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية، وتعديل ما يلزم بهذا الشأن في (رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وهيكلها التنظيمي) بما ينسجم مع الهدف العام للوزارة المُثبتّ في التقرير، وهو (إجراء دراسة مسحية شاملة لتشخيص واقع الإعاقة في المملكة، وتحديد حجمها)".

كما اقتراح: "الأساليب المناسبة للتعامل معها على أن يكون ذلك عن طريق أحد بيوت الخبرة المتخصصة في المملكة، ورفع التمثيل الإداري للجهاز المعني بذوي الإعاقة في الوزارة من إدارة عامة إلى وكالة وزارة، أو حتى هيئة مستقلة تستطيع أن تتعامل مع حجم مشكلة الإعاقة في المملكة. والتخفيف من الاعتماد على الأساليب (العزلية) في تقديم الخدمة، التي أثبتت فشلها محلياً وإقليمياً وعالمياً، والاتجاه نحو البيئات الاندماجية، لأنها أقل تكلفة من الناحية المادية، وأكثر فاعلية في تقديم الخدمة لذوي الإعاقة على اختلاف فئاتهم في جميع مناطق المملكة".

الوزارة ما زالت تُعاني من مشكلتها الأزلية مع نقص الكوادر البشرية المتخصصة

أيد إيجاد بند خاص في ميزانية الوزارة لدعم جمعيات التحفيظ والتوعية

الشورى يدعم اعتماد مبالغ لمشاريع وزارة الشؤون الإسلامية

الشيخ الدكتور/ إبراهيم البراهيم
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته "الستين" التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١/٢٣هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري باعتماد المبالغ اللازمة لاستكمال ما تبقى من مشروعات الوزارة التي أُعتمدت في الخطة "الخمسية الثامنة" (١٤٢٥هـ-١٤٣٠هـ)، والمبالغ اللازمة لمشروعات الوزارة المعتمدة في الأعوام المالية (١-٢-٣) من الخطة "الخمسية التاسعة" (١٤٣١هـ-١٤٣٦هـ)، ولم تُعتمد ضمن ميزانية الوزارة.

كما طالب المجلس باعتماد التكاليف اللازمة لتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية المشتركة بين الوزارة ومركز الأمير/ سلمان لأبحاث الإعاقة، لتنفيذ كود البناء السعودي؛ لتعديل مرافق الجوامع والمساجد القائمة بما يناسب احتياجات ذوي الإعاقات المختلفة من المصلين، وإيجاد بند خاص في ميزانية الوزارة لدعم جمعيات تحفيظ القرآن الكريم والمكاتب التعاونية للدعوة وتوعية الجاليات.

كما أقر زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لبناء مقار لإدارات (الأوقاف، والمساجد، والدعوة والإرشاد)، بالمحافظات والمراكز التابعة لها بالقدر الكافي لإنجازها تدريجياً.

جاء ذلك بعد أن استمع مجلس الشورى لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف، والدعوة والإرشاد، للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الشيخ الدكتور/ إبراهيم البراهيم.

وأوضح البراهيم أن: "الدعوة إلى الله عمل رئيس من أعمال الوزارة، تباشره عبر مكاتب الدعوة والإرشاد في فروع الوزارة في كل منطقة من مناطق المملكة، وقد أصدرت الوزارة لائحة تنظم الأعمال الإدارية والمالية للمكاتب التعاونية للدعوة وتوعية الجاليات؛ وتُشرف إشرافاً تاماً على كل أعمال تلك المكاتب وتُصدر تراخيصها".

تنفيذ كود البناء السعودي لتعديل مرافق الجوامع والمساجد بما يناسب ذوي الاحتياجات الخاصة من المصلين

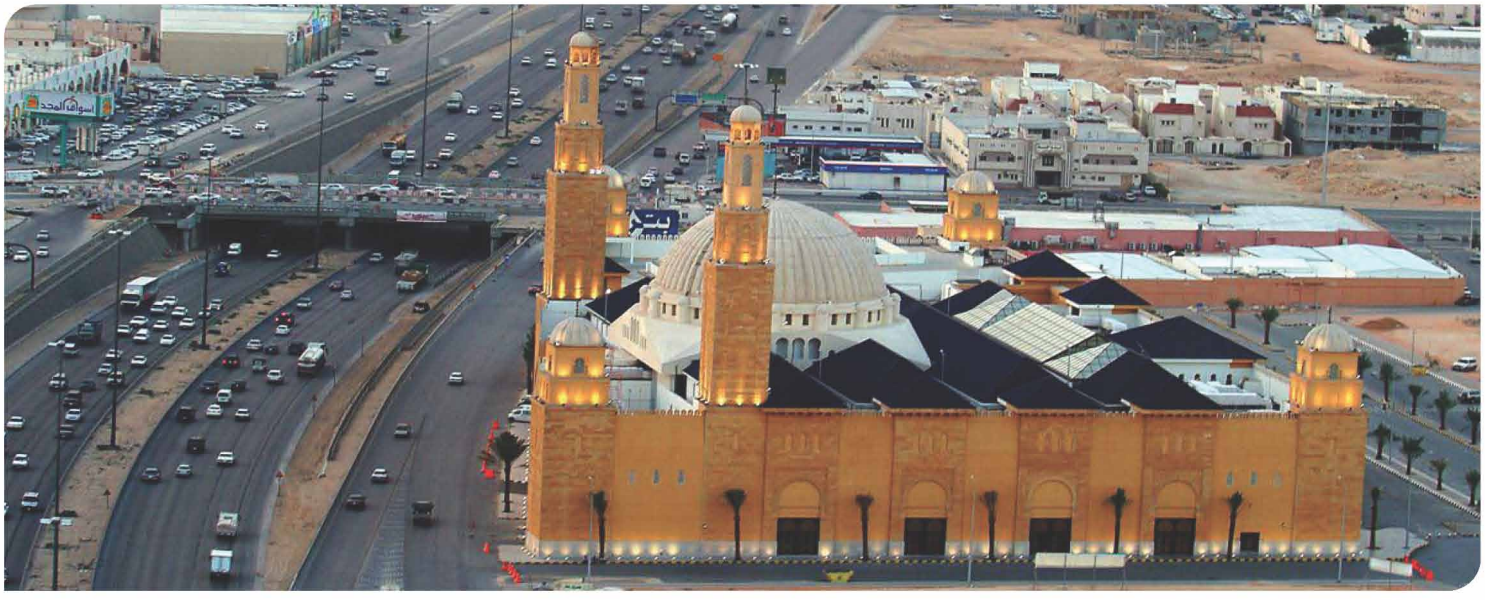

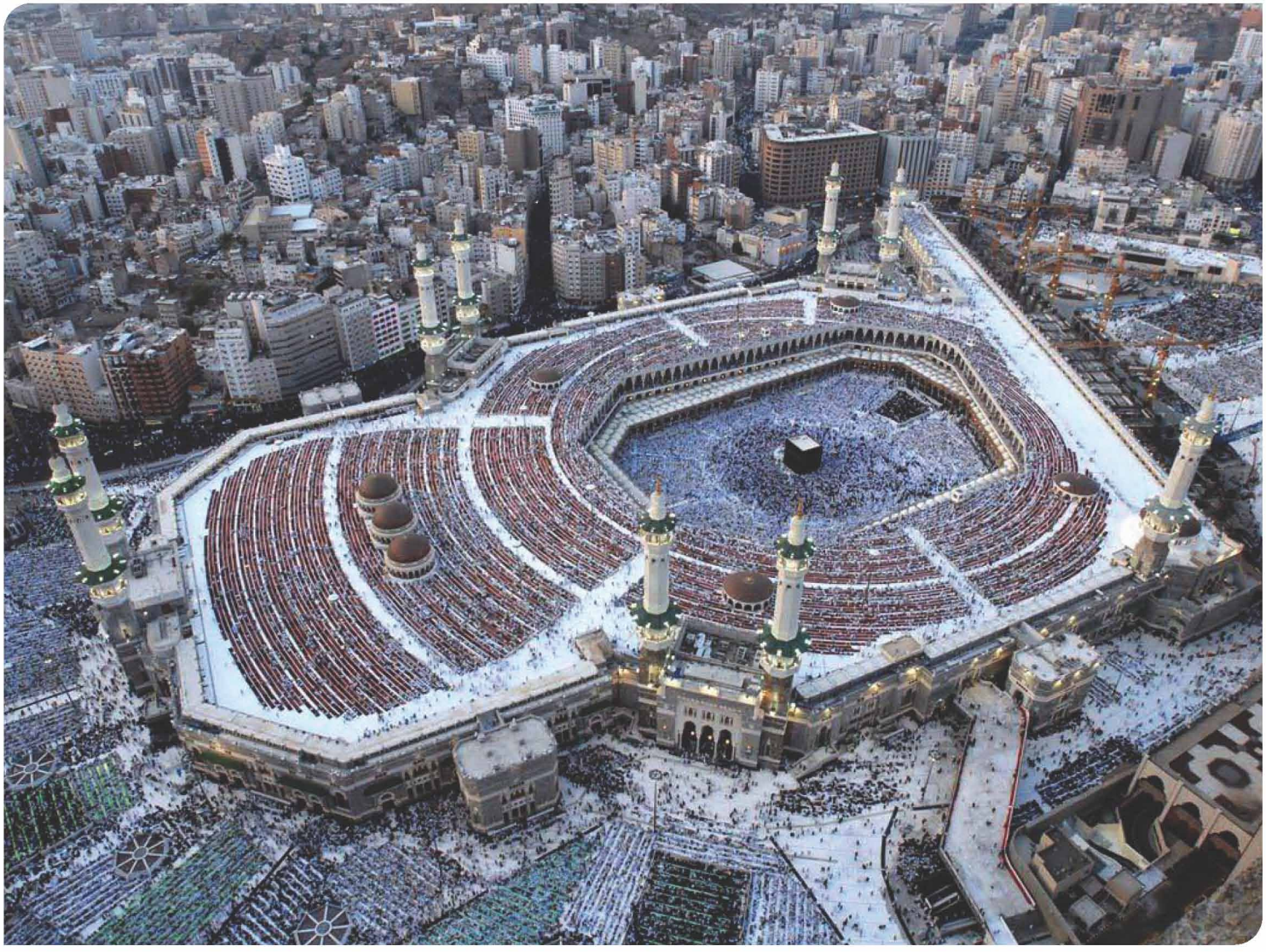

وأبان أن إنجازات تلك المكاتب التي وردت في التقرير لا يعني نسبته لأعمال الوزارة، وإنما أورد في التقرير في فقرة مستقلة رمز لها بحرف (ب) بعد إيراد إنجازات المكاتب الدعوية الرسمية المرموز لها بحرف (أ).

وتابع: "بأن التقرير تضمن ما يُبين جهود الوزارة في الدعوة إلى الله عن طريق الوسائل الإلكترونية، ومن ذلك إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعليم الشعائر الدينية وبيان أحكامها، وإنشاء مركز التراث الوطني العربي الإسلامي الرقمي، وتركيب لوحات إلكترونية لإرشاد الحجاج وتوعيتهم في (مكة المكرمة، والمشاعر المقدسة، وفي المدينة المنورة)، وتطوير موقع بيان مناسك الحج والعمرة، وبيان الأحكام في ذلك وفتاوى كبار العلماء، وقد بلغ زواره في عام (١٤٣٣هـ) أكثر من مليون متصفح، مشيراً إلى أن التقرير تضمن بياناً لجهود الوزارة في هذا المجال، ومن ذلك دعم تلك المكاتب البالغ عددها (٢٨) مكتباً بالدعاة والمرشدين والإداريين، وإقامة دورات تأهيلية للدعاة، ولعدد من المدارس والجمعيات الخيرية، ودراسة أكثر من (٢٠٠) موضع لدعم بعض المراكز والمؤسسات خارج المملكة في (٤٨) دولة، كما أن المسؤولين بالوزارة أفادوا بأن لدى الوزارة نماذج وتصاميم معمارية فنية جاهزة. وإذا رغب المتبرع في استخدام تصاميم أخرى فلا بد من عرضها على المختصين في الوزارة لإجازتها".

وأشار رئيس اللجنة إلى أن التقرير أوضح: "أن الوزارة بصدد تحقيق هدف التنمية البشرية وفقًا لخطوات، منها: (التطوير) وقد أدرج تحته (٢٠) بنداً، و(التدريب والابتعاث) وقد أدرج تحته (١٩) بنداً، و(متابعة أعمال الوزارة) وقد أدرج تحته (٣) بنود كإجراء الرقابة والتفتيش والمتابعة".

دعم بناء مقار لإدارات الأوقاف والمساجد والدعوة في المحافظات والمراكز

اللجنة الاقتصادية: لا يوجد مبرر قوي لدراسة فصل الاقتصاد عن التخطيط

الشورى يطالب بتعديل الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد.. وتمكينها

قرر مجلس الشورى على أن تقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بتعديل هيكلها التنظيمي للوزارة بما يتفق ومهام النشاط الاقتصادي.

وطالب المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته الرابعة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١/٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالإسراع في تمكين وزارة الاقتصاد والتخطيط من الاضطلاع بمهام النشاط الاقتصادي، خاصة ما يتعلق منها بالاختصاصات المطلوب نقلها من وزارة المالية، وتحديد الوظائف المطلوب نقلها، والمطلوب إحداثها في مختلف المستويات المترتبة على ذلك.

كما دعا المجلس إلى توفير برامج تدريب طموحة لإعداد المختصين في الوزارة، من خلال الاستفادة من برامج التدريب المتاحة لدى المنظمات الدولية ذات العلاقة لبناء قدرات العاملين فيها وتطوير أدائهم، وتوطين تراكم المعرفة لديهم، والاستفادة من المراكز البحثية لدى الجامعات السعودية والمؤهلين من أصحاب الخبرات فيها في مجالي الاقتصاد والتخطيط حسب تخصصاتهم وفي شتى مجالات الخطط الخمسية وقطاعاتها المختلفة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ تلاها رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني.

وأوضحت اللجنة أن دراسة موضوع فصل نشاط (الاقتصاد والتخطيط) في وزارتين مستقلتين قد صدر بشأنه الأمر الملكي الكريم ذو الرقم (أ/٢) والتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ القاضي بضم نشاط الاقتصاد إلى وزارة التخطيط؛ وبتغيير مسماها إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط. وتم إحالة الموضوع للدراسة من قبل اللجنة العليا للتنظيم الإداري.

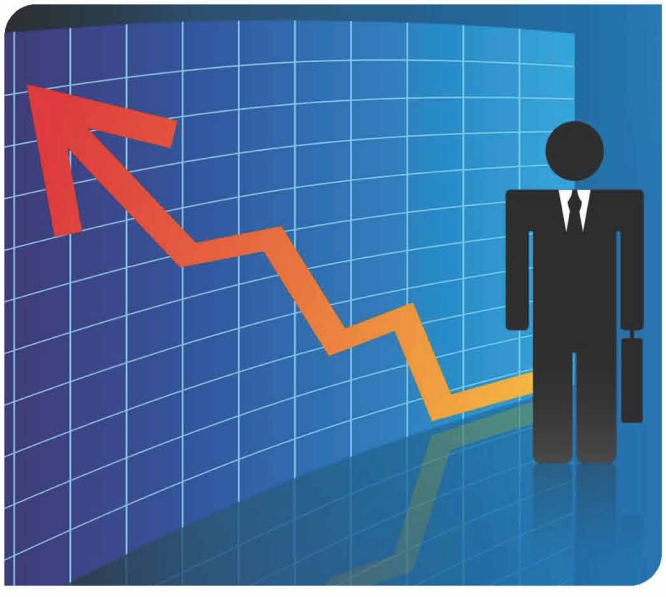

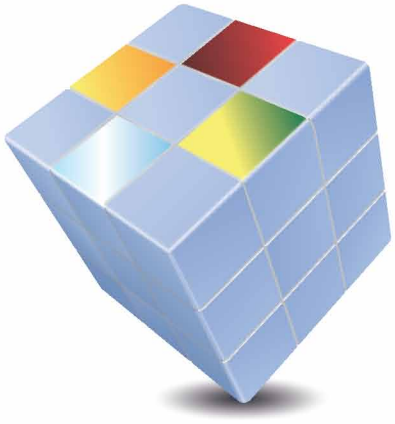

وأشارت اللجنة إلى أن مجلس الشورى أصدر العديد من القرارات التي تشدد على ضرورة الإسراع في نقل النشاط الاقتصادي إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، ورأت اللجنة أنه ليس من المناسب دراسة فصل الاقتصاد عن التخطيط دون مبرر قوي، ويتطلب إعطاء الوزارة الفرصة لممارسة مهامها الاقتصادية، واستكمال كوادرها في هذا المجال، كما أن هناك علاقة وثيقة من الارتباط والتأثير المتبادل بين مهام الوزارة في معالجة الشأن الاقتصادي، وإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأفاد الأستاذ أسامة قباني أن: "وزارة الاقتصاد والتخطيط تحصل على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطط ومتابعتها من الجهات الحكومية وفق نماذج تعدها الوزارة، وفي بعض الأحيان تكون هذه البيانات غير مكتملة، فيتم التواصل مع الجهات ذات العلاقة باستمرار للتأكد من استكمال البيانات، كما أن القضية تتمثل في نوعية البيانات في مجالات أخرى، وتعمل الوزارة حالياً على تطوير نظام للخطة والمتابعة سيتم استخدامه في خطة التنمية العاشرة، وسيتيح الحصول على العديد من البيانات والمؤشرات ذات العلاقة".

وختم قباني بأن: "وزارة الاقتصاد والتخطيط أعدت "استراتيجية التحول إلى مجتمع المعرفة"، وهي تتضمن التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك عملاً بالتوجيه السامي الكريم رقم (٥٤٦) وتاريخ ١٤٣٣/١/٢هـ، وقد رفعت الاستراتيجية إلى المجلس الاقتصادي الأعلى، ويتم حالياً إعداد الخطة التنفيذية لها، أما برامج الحكومة الإلكترونية ومشروعاتها، ومنها برنامج (يسر) فتشرف عليها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ولها خططها المستقلة ويعد برنامج (يسر) أحد روافد استراتيجية التحول إلى مجتمع المعرفة.

قباني: "استراتيجية التحول" تتضمن التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

دعم الدولة للمؤسسة سيمكن المؤسسة من تأسيس بنية حديثة لتطوير خدماتها الإلكترونية

الشورى يحمل البريد مسؤولية استقطاب الجهات الحكومية والأفراد للاستفادة من خدماته.. ويطالبه بالوصول إلى المناطق النائية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته "الحادية والستين" التي عقدها يوم الاثنين ٢٩/ ١/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مؤسسة البريد السعودي بتشجيع الجهات الحكومية والأفراد للاستفادة من خدمة البريد الإلكتروني، كما طالب المؤسسة بزيادة الجهود المبذولة لنشر الخدمات البريدية في المناطق النائية.

جاء ذلك في قرار أصدره المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ سعدون السعدون.

وقالت اللجنة: "إن تقرير المؤسسة أورد مؤشرات أداء تدل على تطوير الخدمة البريدية على كافة الأصعدة، ورصد تقدماً كبيراً لمشروعات العنونة البريدية، وأوردت المؤسسة بأنه (تم عنونة ما نسبته (٩٩٪) من المواقع في كافة مناطق المملكة)".

وعن رعاية مؤسسة البريد لعدد من الأندية الرياضية، أوضح رئيس اللجنة الدكتور/ السعدون: "أنها مجرد فكرة، ولا يوجد عقود رعاية موقعة في هذا الشأن، وسيتم - بإذن الله تعالى - طلب مناقشة السياسة التسويقية للمؤسسة في اجتماع اللجنة القادم مع مسؤولي المؤسسة".

ولفت إلى أن التقنية مُتاحة لكل قطاعات الدولة، لكن المحافظة على أمن المعلومات في الدولة يتطلب التزام كل القطاعات والجهات التي تتداول المعلومات، ومنها الجهات التي تقدم خدمات البريد الإلكتروني بسياسات وتدابير معيارية لأمن المعلومات لذا، فإن تقديم الخدمة عبر الاستضافة المحلية من مؤسسة البريد السعودي يضمن التحكم في الالتزام بتلك السياسات والتدابير، ومراقبة ذلك الالتزام.

وأضاف: "إن اللجنة تتفق مع أهمية الإسراع في خصخصة المؤسسة، وتشير إلى ما أصدره المجلس من توصيات بهذا الشأن، ولإكمال منظومة الخصخصة فقد قامت المؤسسة بالرفع إلى الجهات المختصة لاعتماد نظام البريد، وتنظيم هيئة البريد، وتأسيس شركة البريد السعودي القابضة. كما تتفق اللجنة مع أهمية تطوير خدمات البريد الممتاز، وإن كان التقرير قد أورد مؤشرات جيدة لتطور البريد الممتاز، وتم بالفعل رصد تطور الخدمات البريدية".

وأكد: "أن دعم الدولة للمؤسسة سيمكنها من تأسيس بنية حديثة لتطوير خدماتها الإلكترونية، وتفعيل وإنجاح التعاملات الحكومية الإلكترونية، وتطبيقات التجارة العالمية، والسوق الإلكترونية".

وعن التوسع في أعمال المؤسسة في المراكز والهجر قال السعدون: "إنه قد تم رصد بعض مؤشرات ضعف الأداء في الأماكن النائية، ولذلك قُدمت توصية اللجنة الثانية".

دور اتفاقية تشجيع الاستثمارات الأجنبية في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي

د. يحي عبد الله الصمعان

أسفر الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة التنمية في الدول المُضيفة إلى تنافس الدول على جذب هذه الاستثمارات. وفي مقدمة العوامل التي تُشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وجود مناخ ملائم يتمتع فيه المستثمر الأجنبي بحوافز تشجيعية، ويطمئن من خلاله على أن استثماره سوف يحظى بالحماية المأمولة في الدول المضيفة. فبالنسبة للحوافز التشجيعية، فإن أهميتها تُكمن في كونها إحدى العوامل الرئيسة التي تُمكن المستثمر الأجنبي من الحصول على الأرباح التي يسعى إلى تحقيقها. أما بالنسبة للحماية التي يتمتع فيها الاستثمار في الدول المُضيفة، فإن المستثمر يعمل على حماية استثماراته ضد ما اصطلح على تسميتها بالمخاطر السياسية أو المخاطر غير التجارية. فالدولة المُضيفة تتمتع بسيادة على إقليمها تُمكنها من ممارسة سلطات واسعة على جميع أوجه نشاطات الاستثمارات الأجنبية داخل هذا الإقليم. لذا فإن القلق عادة ما يساور المستثمر الأجنبي من أن ممارسة هذه السلطات قد تُؤدي إلى إلحاق أضرار باستثماراتهم. وفي مقدمة المخاطر التي تُقلق المستثمر الأجنبي قيام هذه السلطات بتعديل أو إلغاء التشريعات التي يخضع لها الاستثمار على نحو يُؤدي إلى زيادة كبيرة في الأعباء المالية التي يتحملها المستثمر. كأن يزيد معدل الضرائب المفروضة على الاستثمار، أو أن يتم إرغام المستثمر على دفع نفقات مالية مُرهقة تنفيذاً لالتزامات تتعلق بحماية البيئة - على سبيل المثال - أو أن يتم فرض قيود على تحويل رأس المال المُستثمر أو أرباحه خارج الدولة المُضيفة.

المستثمر يعمل على حماية استثماراته ضد ما اصطلح على تسميتها بالمخاطر السياسية أو المخاطر غير التجارية

معايير معاملة الاستثمار الأجنبي وفقاً لأحكام القانون الدولي العرفي ليست واضحة المعالم

البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي

ومن أجل طمأنة المستثمرين الأجانب، فإن تشريعات الدول التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي، تنص على ضمانات ضد هذه المخاطر، إلا أن تلك الضمانات تُعد ذات أهمية محدودة، نظراً لكون هذه التشريعات عُرضة للتعديل والإلغاء من جانب سُلطات الدولة المُضيفة. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة أن معايير معاملة الاستثمار الأجنبي وفقاً لأحكام القانون الدولي العرفي ليست واضحة المعالم. كما أن هذه المسألة كانت محل خلاف بين الدول المستوردة والدول المصدرة للاستثمار. فالفئة الأولى من الدول كانت تُصر على خضوع الاستثمارات الأجنبية لذات المعاملة المقررة للاستثمارات الوطنية، بينما أصرت الفئة الثانية من الدول على تمتع هذه الاستثمارات بالحد الأدنى من المعاملة المقررة في القانون الدولي.

تنظيم الاستثمارات الأجنبية عالمياً

ومن أجل التغلب على هذه المشكلة سعت الدول المصدرة للاستثمارات والدول المستوردة لها إلى إبرام اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات، والحقيقة أن هذه الاتفاقيات أصبحت في وقتنا المعاصر تحتل أهمية كبيرة، باعتبارها الأداة الرئيسة لتنظيم الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي. وقد تجلت هذه الأهمية في تسابق الدول على إبرامها، إذ يبلغ عدد هذه الاتفاقيات في وقتنا الحاضر أكثر من ألف وثلاثمائة اتفاقية[1]. وإدراكاً من حكومة المملكة العربية السعودية للأهمية التي تتبوأها اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارات، فإنها قد انضمت إلى عدد من الاتفاقيات الجماعية، كالاتفاقية الموحدة لاستثمار رأس المال العربي بين الدول العربية، واتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر

الإسلامي. أما بالنسبة للاتفاقيات الثنائية، فإنها لم تحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، حيث أقدمت المملكة على إبرام اتفاقيات مع عدد من الدول بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج الضريبي. ولا شك أن هذا يأتي تأكيداً للسياسة التي تتبناها السلطات في المملكة بشأن تشجيع مساهمة رأس المال الوطني والأجنبي في مشاريع التنمية الاقتصادية. فرجال الأعمال السعوديون ممن يسعون للاستثمار في المملكة عن طريق إقامة مشاريع مشتركة مع المستثمرين الأجانب، والذين يسعون في ذات الوقت إلى الاستثمار في الخارج، يهمهم إقدام المملكة على إبرام هذه الاتفاقيات، لأن من شأن ذلك أن يمنح الحماية لاستثماراتهم الخارجية، ويشجع في ذات الوقت على الاستثمار في المملكة.

النظام القانوني للاتفاقيات الدولية

وتعمل هذه الاتفاقيات على تسهيل تدفق الاستثمارات فيما بين الدول الأطراف؛ لأنها تُعد في نظر المستثمر الأجنبي آلية فعالة لضمان تمتع استثماره بالامتيازات التي تُقدمها الدولة المُضيفة من جهة، ولحماية استثماره من المخاطر غير التجارية من جهة أخرى. فنظراً لكون الاتفاقية تعتبر ملزمة لطرفيها (الدولة المُضيفة للاستثمار ودولة المستثمر الأجنبي)، فإن انتهاك أحكامها من جانب دولة المستثمر الأجنبي يُثير مسؤليتها الدولية، باعتبار أن ذلك يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. فالنظام القانوني الذي تُقرره هذه الاتفاقيات يستهدف إيجاد آليات فعالة لحماية الاستثمارات التي يقوم بها رعايا أي من الدولتين المتعاقدتين في إقليم الدولة الأخرى، وتشجيع الدول المستوردة للاستثمار على إزالة العقبات التي تضعها قوانينها في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وفي مقدمة المسائل التي تتصدى هذه الاتفاقيات لمعالجتها تلك المتعلقة بمعايير معاملة الاستثمارات الأجنبية، وحماية الاستثمار ضد التأميم والإجراءات المشابهة، والتعويض المستحق عن ذلك، وحرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، وآليات تسوية المنازعات. فبالنسبة لمعايير معاملة الاستثمار، فإن الاتفاقية عادة ما تقضي بإلزام الدولة المتعاقدة بمنح معاملة عادلة وحماية فعالة لاستثمارات رعايا الدولة المتعاقدة الأخرى في إقليمها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الاتفاقيات تنص على منح هذه الاستثمارات معاملة الوطنية (المعاملة الوطنية National Treatment)، أو معاملة الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation treatment)، وقد تتضمن الاتفاقية نوعين من الاستثناءات يقضيان بعدم خضوع المعاملة الضريبية والامتيازات التي يتم منحها بموجب اتفاقيات تُبرم بين دول أعضاء (من بينها إحدى الدول المتعاقدة) في منظمة إقليمية أو اتحاد جُمركي أو منطقة حرة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

الاتفاقيات الدولية أداة رئيسية لتنظيم الاستثمارات الأجنبية عالميًا

هناك علاقة وثيقة بين الاتفاقيات ومستوى تدفق الاستثمارات بين الدول الأطراف

وتنص هذه الاتفاقيات على التزام الدول المتعاقدة بالامتناع عن تأميم الاستثمارات المشمولة بالحماية، إلا إذا تم اتخاذ هذا الإجراء بهدف حماية المصلحة العامة ومقابل دفع تعويض للمستثمر. وبالنسبة لمقدار هذا التعويض، فإن بعض الاتفاقيات تنص على دفع تعويض عادل وملائم. في حين أن البعض الآخر تبنى الصيغة التقليدية المعروفة بـHull Formula" " المؤيدة من قِبَل الدول المُصدرة للاستثمارات، والتي تقضي بأن يكون التعويض فعالاً وحالاً وملائماً. prompt.adequate and effective"". وتجدر الإشارة إلى أن الحماية ضد التأميم أصبحت لا تحتل أهمية في وقتنا الحاضر. وذلك بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، كنتيجة لانتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية.

التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي

ومن أجل طمأنة المستثمر على حماية استثماره في الدولة المتعاقدة من المخاطر الناجمة عما قد يحدث في الدولة المُضيفة من اضطرابات داخلية، فإن بعض الاتفاقيات ينص على التزام الدولة المتعاقدة بتعويض الاستثمار المشمول بالحماية في حالة تعرضه لخسارة ناجمة عن تلك الاضطرابات. ونظراً لحرص المستثمر الأجنبي على توفر الضمانات التي تُمكنه من تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه خارج الدولة المُضيفة، فإن الاتفاقيات تحظر وضع أي قيود على هذا التحويل، وفقاً لسعر الصرف السائد وقت التحويل. وحيث أن المستثمرين الأجانب يرغبون في تسوية المنازعات الناشئة عن استثماراتهم بوسيلة مُحايدة وفعالة، فإنهم يسعون لعدم إخضاع هذه المنازعات لولاية المحاكم الوطنية في الدولة المُضيفة، وتسويتها عن طريق التحكيم. وتأسيساً على ذلك، فإن غالبية اتفاقيات الاستثمارات تنص على التحكيم. بل، إن بعضها يتضمن أحكاماً تُبين الإجراءات التي ينبغي إتباعها لتشكيل هيأة التحكيم في حالة التحكيم الحر. أما بالنسبة للتحكيم المؤسسي، فإنه عادة ما تُحيل إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمارات في واشنطن، كجهة يتم في إطارها تشكيل هيأة التحكيم.

المملكة أبرمت عدة اتفاقيات دولية لتشجيع وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي

وفي الختام، فإنه يُمكننا القول إن اتفاقيات تشجيع الاستثمارات وإن كانت تعمل على خلق مناخ ملائم للاستثمار، إلا أنه يُمكن الجزم بأن هناك علاقة وثيقة بين الاتفاقيات ومستوى تدفق الاستثمارات بين الدول الأطراف. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن هناك عوامل عديدة تُحدد مستوى هذا التدفق، ومن بينها توافر الموارد الطبيعية ووجود اليد العاملة الرخيصة والمُدربة وحالة البنية الأساسية وحجم السوق في الدولة المُضيفة وقُربها من الأسواق الأخرى ودرجة الاستقرار السياسي في هذه الدولة.

تم إبرام أكثر من ثُلثي هذه الاتفاقيات في العقد الأخير من هذا القرن.

هامش:

(1)- أنظر The United Nations Center for Transnational Corporations. Bilateral Investment Treties in The mid 1990s.

المستثمرون الأجانب يرغبون تسوية منازعاتهم عن طريق التحكيم

عضو المجلس السابق الدكتور طلال بكري لـ "الشورى"

في مجلس الشورى تعلمت ما لم أتعلمه في حياتي..
ولم أترك سانحة لي إلا استغليتها في الحديث عن هموم المواطن

جادل ضيوف اللجان، وناقش الوزراء تحت القبة... لقبه زملاؤه "العضو المعارض"، ولقبه بعضهم "المشاغب"... ينتظر الإعلاميون حديثه بفارغ الصبر، ويبحث ذوي الشأن في مداخلاته وأرائه، درس تقنيات التعليم، وقرأ الأدب العربي... يُقرض الشعر، لم يترك سانحة تتعلق بهموم المواطن إلا طرحها أمام المجلس.

مجلة "الشورى" حاورت عضو مجلس الشورى السابق الدكتور طلال بكري، عن تجربته الشورية لدروتين متتاليتين - الرابعة والخامسة - ، وماذا أضافت له؟، وماذا أضاف لها؟، وعن تجربته في قطاع التعليم العالي، وحياته التعليمية.

فإلى تفاصيل اللقاء:

حاوره منصور العساف

س - الولادة أين ومتى كانت؟، وما الذي تذكره من مراحل التعليم الأولى؟.

ولدت في مدينة جيزان بمنطقة جازان عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م، وأكملت دراستي الابتدائية في المدرسة العزيزية، ثم أكملت الدراسة الإعدادية والثانوية بمدرسة معاذ بن جبل هناك... التحقت في عام١٣٩٠/١٣٩١ هـ بكلية التربية بجامعة (الرياض) الملك سعود حاليًا، وتخرجت منها عام ١٣٩٤/٩٣هـ، وحصلت على البكالوريوس في التاريخ والجغرافيا مع مرتبة الشرف الثانية، لأعود بعدها مُدرساً في متوسطة "معاذ بن جبل" في جازان لمادتي التاريخ والجغرافيا خلال الفترة من عام ١٣٩٤/ ١٣٩٦ هـ. حصلت بعدها على وظيفة "معيد" في كلية التربية التي تخرجت منها، وفي أواخر ١٣٩٦هـ، ابتعثت لدراسة الماجستير والدكتوراه في تخصص تقنيات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت دراسة اللغة الإنجليزية في معهد "توسان"، وحصلت على الماجستير من جامعة "انديانا" في "بلومنقتون" عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، بعدها حصلت على الدكتوراه من جامعة "أوكلاهوما" عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، لأعود بعدها لأرض الوطن أستاذاً مساعداً في كلية التربية بالرياض، لكن لظروف شخصية وتلبية لرغبة والدي - رحمه الله - للسكن قريباً منه تقدمت بطلب نقلي إلى فرع جامعة الملك سعود بأبها.

س - وهل فعلاً تمت الموافقة على نقلك إلى أبها؟.

نعم، .ولله الحمد. تمت بكل يسر وسهولة، ويسرني هنا أن أسجل شكري وتقديري لمعالي الدكتور/ حمود البدر الذي كان وقتها وكيلاً لجامعة الملك سعود الذي تفهم ظروفي ووافق مشكوراً على تلبية رغبتي وأنهى إجراءات نقلي في غضون ساعات قليلة، وقد ذهبت إلى أبها، والتحقت بفرع الجامعة هناك، وكنت ثالث سعودي من أعضاء هيئة التدريس بعد الدكتور/ مزيد المزيد أطال الله في عمره والدكتور/ عبد اللطيف فرج. رحمه الله.... هناك تقلدت أولاً منصب وكيل عمادة القبول والتسجيل، وشؤون الطلاب لشؤون الطلاب للفترة من ١٤٠٥- ١٤٠٧هـ، وبعدها شغلت منصب المُشرف على قسم المناهج وطرق التدريس للفترة من ١٤٠٧/ ١٤٠٨هـ. ليتم تعييني بعد ذلك عميداً للقبول والتسجيل وشؤون الطلاب، حيث استمرت في منصبي هذا حتى عام ١٤١٥هـ، وعدت بعدها لممارسة التدريس بكلية التربية حتى عام ١٤٢٣هـ، حيث عينت رئيساً لقسم المناهج وطرق التدريس، وفي عام ١٤٢٦هـ، صدر الأمر الملكي الكريم بتعييني عضواً في مجلس الشورى.. وهذا يعني أنني قضيت ٢٣ عاماً في فرع جامعة الملك سعود الذي أطلق عليه عام ١٤١٩هـ، اسم "جامعة الملك خالد".... وفي السنوات الأخيرة من تواجدي في الجامعة كنت أفكر كثيراً في التقاعد المبكر، لكن الأمر الملكي القاضي بتعييني عضواً في مجلس الشورى، كان هو المخرج الجميل الذي أخرجني من دوامة التقاعد المبكر.

س - كيف تعاملت مع أجواء الغربة، لا سيما وأنك غادرت أرض الوطن في سن مبكرة؟.

نعم هذا ما حدث، وأذكر يوم وصولنا إلى "هيوستن" كان يوم جمعة، ويوم السبت ذهبت مع زميلي إلى الملحقية، فما وجدنا فيها سوى حارس من جنسية عربية وقد أخبرنا أن السبت والأحد عطلة الأسبوع، والاثنين هو أول أيام الأسبوع.!!!! كدنا نموت ضحكاً لهذا الموقف... المهم عُدنا للملحقية صباح الإثنين على أمل أن أذهب مع زميلي هذا إلى كاليفورنيا لدراسة اللغة الإنجليزية.. وفي الملحقية تغير كل شيء، حيث قابلت شباباً من (المدينة المنورة والرياض وحائل)، وقد أقنعوني بالذهاب معهم إلى "توسان أريزونا"، وذاك ما حصل فعلا حيث أنهيت دراسة اللغة الإنجليزية في معهدها بمرحلة الماجستير في جامعة "انديانا" في "بلومنقتون سكنت" في بناية ال"Tulip Tree" التي كانت تضم أسراً سعودية كثيرة... وفي مرحلة الدكتوراة في جامعة "أوكلاهوما" في مدينة "Norman" كانت نهاية رحلتي للدراسات العليا بعد سبع سنوات حافلة بكل ما فيه.

ناقشت ضيوف المجلس من الوزراء بما كنت أراه واقعيا

أطلق علي بعض زملائي "العضو المعارض" لأنني كنت واقعيا

مشاهد عالقة بالذاكرة

س - حينذاك ما هي المواقف والمشاهد التي مازالت عالقة في الذاكرة؟.

ضحك ثم قال : "نعم مازلت أذكرها جيداً في "توسان" لم يصدق زملائي أنني من جازان، ولا أجيد السباحة. فرماني أحدهم في مسبح المجمع السكني، وكدت أموت... أما في مرحلة الدكتوراة وَلَدَت زوجة أحد الزملاء ولضعف معرفتها الجيدة باللغة الإنجليزية، قالت للممرضة: "I Want To Eat My Baby"، وهي تقصد أنها تريد إرضاع طفلتها، فما كان من الممرضة إلا استدعاء حرس المستشفى للوقوف على الحالة وسط استغراب تلك الأخت وزوجها".

في مشوار دراستي العليا كانت أولى المفاجآت في انتقالي من العيش في الرياض، وهي أقصى ما أعرفه من مدن غير مدينتي الآن إلى العيش في مكان أجهله تماما... أذكر أن الرحلة كانت "الرياض - جدة - هيوستن" وقبل الوصول إلى "هيوستن" مقر الملحقية الثقافية السعودية آنذاك، توقفت الطائرة في مطار "قرطاج" في تونس... ومنها صعد معنا شاب سعودي، ومعه زوجته وابنتهما الرضيعة، وقد جلسوا بجواري ودار الحديث بيننا طويلا، وعند الوصول إلى "هيوستن" ركبت معهم سيارة الأجرة، وسكنا معاً في غرفتين متجاورتين في الفندق. أذكر طرقات باب غرفتي قبل نصف الليل، فإذا بالأخت زوجة الزميل تطلب مني أن أحضر علبة حليب لابنتها، لأن زوجها نائم، وقد حاولت إيقاظه فلم يستجب.. لبيت طلبها فوراً، وخرجت أبحث عن بقالة قريبة، فوجدت "السفن إلفن" في الحوار، لكن ماذا أقول لهم وأنا لا أعرف من الإنجليزية إلا طشاشاً، وعليه استعنت بالله، وأخذت علبة الحليب، ووضعت كل النقود في يدي وعرضتها على البائع فأخذ ما له، وأعاد ما لي دون أن أنطق حرفاً.

في عام ١٤٢٣هـ تقريباً، جال في خاطري ذلك البيت الذي سكنته في (حلة الأحرار) أثناء دراستي الجامعية في الرياض ١٣٩٠/١٣٩٤هـ، وفعلا عزمت على الذهاب للبحث عنه، وحينما وصلته وجدته كما كان ولحسن الطالع وجدت سيارة الأجرة تهم بالوقوف جواره، وأنا استرجع تلك الأيام الخوالي... اقتربت من سائق الأجرة (باكستاني الجنسية)، سلمت عليه، وشرحت له قصتي مع هذا البيت قبل ٤٠ عاماً، فوجدته متجاوبًا معي بعد أن أخبرته بتفاصيل ما يحتويه المنزل من غُرف وغيرها، وحمدت ربي حينما قال لي: " طيب تفضل". فلم أتردد لحظة في الدخول معه داخل المنزل لأجد كل شيء فيه كما كان، وكان الشيء الوحيد الذي تغير، هو مبلغ الإيجار رغم تقادم المبنى، حيث كنا ندفع ٢٥٠٠ ريال سنوياً، بينما إجاره اليوم

٢٠٠٠٠ (عشرون ألف ريال)، لكن تلك الرحلة لسكني القديم أعادت إلى ذاكرتي ذكريات ذلك الزمن بحلوه ومرارته، وذكرتني بمقدار المعاناة التي تكبدتها وزملائي مقارنة مع حياة الترف التي يعيشها الطالب الجامعي.

العلاقة مع الأدب والشعر

س - تستشهد كثيراً بالأدب العربي وتُبحر - خلال مداخلاتك - في عيون الشعر الفصيح، فهل أنت ممن يُقرض الشعر ويحجم عن نشره؟.

أحب الشعر ولست بشاعر، ولي بعض المحاولات في النظم، خُذ مثالاً لذلك في يومنا الوطني السابق قلت:

الله أكبر كم أهواك يا وطني يا قلعة المجد أنت الروح للبدن
أنت الشهامة في أسمى معانيها أنت الإباء وأنت العز يا وطني
الله أكبر كم أهواك يا وطني إن أقبل الموج أو أقفى مع السفن

وفي مناسبة مماثلة قلت :

سطر حروفي يا زمن
ذكرى لأبناء الوطن
أنا الذي خاض الغمار من الكويت إلى اليمن
أنا الذي حاربت بالسيف الضلالة والفتن
أنا الذي وحدت شمل جزيرتي بعد التفرق والمحن
سطر حروفي يا زمن
إمضاؤنا عبد العزيز بن الوطن

س - بعد انضمامك لمجلس الشورى في دورته الرابعة، ما أول قرار اتخذته؟.

بعد التحاقي بالمجلس في دورته الرابعة عام ١٤٢٦هـ، كان القرار الأول الذي اتخذته هو طلب التقاعد المبكر من الجامعة، وهو ما تم لي وحصلت عليه فعلاً، وكنت قد نويت ذلك - كما قلت لك - قبل اختياري عضواً بالمجلس . والحمد لله . أنني كنت راضياً وفخوراً بمسيرتي الأكاديمية والعملية أثناء عملي بالجامعة.

تجربتي في الشورى غنية وثرية

س - كيف تصف عضويتك بمجلس الشورى خلال الدورتين التي قضيتها في المجلس؟.

تجربتي في مجلس الشورى غنية وثرية وفعلاً، وجدت نفسي في المجلس وتعلمت فيه ما لم أتعلمه في حياتي السابقة، وقد بدأت مشوار المجلس باتصال كريم من مكتب صاحب السمو الملكي الأمير/ عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز في بداية شهر صفر من عام ١٤٢٦هـ، وللأسف لم أكن موجوداً لتلقي ذلك الاتصال، واستمر الانتظار والتفكير في ماهيته أكثر من أسبوعين، بعدها تلقيت اتصالاً من الديوان الملكي بصوت الأستاذ/ عقلا العقلا الذي بشرني باختياري عضواً بالمجلس، وكان الأمر الملكي لم يصدر حينها . كما أذكر . إلا يوم ١٤٢٦/٣/٢هـ مساء، وطُلب مني التوجه للرياض صباح "الثالث" من الشهر، حيث لم أذق النوم ليلتها... المهم أنني وصلت الرياض والمجلس تحديداً ، وكنت مع زميلي الدكتور/ خالد بن عبدالرحمن السيف، أول الواصلين للمجلس لأداء القسم بين يدي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد . يرحمه الله ..

عارضت منح الموظفين بدل سكن دون غيرهم من أذكر أنني انتقدت أداء دارة الملك عبد العزيز فردوا عليّ عبر وسائل الإعلام ودعوني لزيارة الدارة، كما عارضت منح الموظفين بدل سكن دون غيرهم من المواطنين، فلم يفهمني إلا القليل، وتحدثت عن تحسن أوضاع المواطنين ولم يُستجاب لما تحدثت عنه، وكان الطرح المنطقي من قبل بعض الأعضاء لم يكن يستهويني؛ لأنني كنت أعتقد أن المجلس يجب أن يهتم بالشأن الوطني بمجمله، كذلك فقد كان هدر المال العام للدولة من قبل بعض الجهات الحكومية كان يزعجني كثيرا، وتردي الخدمات الصحية للمواطنين، وحديثي حولها مع وزير الصحة، لم يعجب الوزير... سألت وزير المياه والكهرباء إبان زيارته للمجلس عن أي بلد يتحدث... داخلت على ساهر فقامت الدنيا ولم تقعد.... انتقدت الهلال الأحمر فغضبوا مني... أعترف أنني كنت حاداً في بعض مداخلاتي لكنني كنت صادقاً

معالي الشيخ الدكتور/ عبد الله آل الشيخ رئيس المجلس كان لي ناصحاً أميناً، لكنني عجزت أن ألبس ثوباً غير ثوب، فقد كان غياب المعايير الواضحة لاختيار الأعضاء أو لخروجهم من المجلس تربك الجميع وحرمان العضو المغادر للمجلس من كثير من الميزات التي كان يتمتع بها مسألة كان لي فيها وجهة نظر، لأنها تُخالف الأعراف البرلمانية، بل وحتى الموظف العادي يخرج ببعض الامتيازات عند خروجه من وظيفته. وبقاء عضو بالمجلس لأربع سنوات أو أكثر، وهو لا يُقدم شيئاً يُذكر، كل ذلك يحتاج إلى إعادة نظر....

كان معالي الدكتور/ عبدا لله آل الشيخ رئيس المجلس لي ناصحاً أميناً لكنني عجزت أن ألبس ثوباً غير ثوبي

أتمنى تجديد دماء الأعضاء والعضوات سنوياً، ولو بقدر محدود.... وأخيراً: أرى أن صلاحيات المجلس بحاجة ماسة إلى التعديل، ليكون المجلس تشريعياً ليواكب مبادرات التحديث وخطوات التطوير التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – يحفظه الله –.

س – ما هي اللجان التي عملت بها داخل المجلس؟، وهل اخترت عضويتها، أم تركت الأمر آنذاك لتقدير الأمانة العامة بالمجلس؟.

في المجلس قضيت السنة "الأولى" في لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، وفي السنة "الثانية" وضعتني أمانة المجلس في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وقد اشتكيت إبعادي عن اللجنة التعليمية لمعالي رئيس المجلس السابق الشيخ الدكتور/ صالح بن حميد الذي بادرني قائلاً: "أنت جوكر تُصلح في كل اللجان، وما كنت أدري أنني سألتصق بتلك اللجنة طوال بقائي في المجلس حيث بدأت فيها عضواً. فنائباً للرئيس، فرئيساً لها لثلاث سنوات متتالية".

من المواقف الطريفة التي حصلت لي في المجلس ولتشابه أجنحة المجلس أذكر أنني دخلت مكتبي فوجدت فيه زميلاً آخر، لكنني لم أقل له إنني غلطان، بل قلت له جئت لزيارتك، وخرجت من عنده لأجد إن ذاك ليس بمكتبي بل مكتبه، ومكتبي في جناح آخر.

س – وصفك بعض زملائك بالمجلس بأنك عضو "معارض"، فيما وصفك بعض الإعلاميين بأنك "متحدث واضح وصريح"، فأي الفريقين توافقه الرأي؟.

مجلس الشورى جامعة لا يرغب الملتحق بها التخرج منها سواء كان متميزاً في أدائه أو كسولاً، فقد صنفني بعض زملائي في خانة المشاغبين، وصنفني

كنت ثالث سعودي في هيئة أعضاء التدريس بفرع الجامعة بأبها

البعض في خانة المعارضين، وبكليهما كنت أفخر وأعتز، فلم أترك سانحة أُتيحت لي إلا واستغليتها للحديث عن هموم الوطن والمواطنين... فجادلت ضيوف المجلس من الوزراء بما كنت أراه واقعاً، وبما كانوا هم يُقدمونه للمجلس تنظيراً، وكُنت واضحاً معهم في طرحي مع علمي أن ذلك الطرح لم يكن يُرضيهم، لكن زملائي في المجلس كانوا يستقبلون تلك المداخلات بالرضا، وكان الإعلام يركز عليها كأبرز المداخلات. أما وضعي من قبل بعض الزملاء في خانة المعارضين فقد جاء نتيجة عدم موافقتي على بعض التوصيات الإضافية المرتجلة، خاصة تلك المتعلقة بالزيادات في الرواتب والمكافآت والبدلات المالية، فما أن يُعلن معالي الرئيس عن إعطائي الفرصة للمداخلة إلا وأسمع منهم همساً (معارض)، لكن كانت لي أسبابي في المعارضة، فبعض الزملاء للأسف يستل قلمه، وهو جالس في مقعده، ويقدم توصية تنص على مثل تلك الزيادات دون دراسة لمدى إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، مما يضع القيادة الرشيدة في حرج كبير أمام المواطنين في حال إقرارها من المجلس، ورفضها من قبل الجهات المختصة، ويضع المجلس أيضا في حرج شديد أمام المواطنين، وكذلك حينما يرون أن قرارات المجلس لا تُنفذ، أحسب والله حسيبي، أنني قد قمت بواجبي إبان عملي بالمجلس، كما عاهدت الله عليه أمام ولاة أمري.

س – من خلال عضويتك في الدورتين "الرابعة والخامسة"، كيف ترى دور المجلس وأدائه؟، وهل توقعت اختيارك لإتمام الدورة الثالثة؟.

قبل نهاية الدورة "الخامسة" أذكر زملاء لي في المجلس كانوا يزورونني في مكتبي متسائلين عن موعد التجديد، ظنا منهم أنني أعرفه، وأن التجديد لي مفروغ منه، لكن المفاجأة كانت في التجديد لهم وعدم التجديد لمن كانوا يسألونه، وخرجت من المجلس بذكريات جميلة، ويبقى القول إن المجلس ووفقاً لصلاحياته الممنوحة له يقوم بواجبه خير قيام، وإن كان دوره غير معروف للمواطنين.

س – هل من كلمة أخيرة؟.

نعم ثمة أبيات قُلتها حين انتهاء فترة عضويتي في مجلس الشورى، لعلي اختم بها هذا الحوار الجميل.

مجلس الشورى، وداعاً بعدما غرد الطير على شم القمم
ووداعاً لرئيس فاضل
زانه الله بعلم وقيم
ووداعاً لعُروس طاهرٍ
لرياض العز يا عز الأمم.

الخدمات الصحية بالمملكة .. تعزيز دور مراكز الرعاية .. وإشراك القطاع الخاص في رسم الاستراتيجيات

الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية تحظى باهتمام كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله – الذي يحرص على توفير أرقى الخدمات الطبية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، ويحظى القطاع الصحي بنصيب وافر من الميزانية العامة للدولة، كما عمدت الدولة إلى وضع الأنظمة واللوائح والتنظيمات الهادفة إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، منها استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية والتي تم اعتمادها بتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ ووضعت موضع التنفيذ ضمن جدول زمني وضعه مجلس الخدمات الصحية على مدى العشرين سنة القادمة، كما أعدت وزارة الصحة استراتيجية للسنوات العشر من ١٤٣١ - ١٤٤٠هـ.

(الشورى) في هذا التحقيق لا تهدف إلى استعراض الإنجازات لمختلف القطاعات التي تقدم الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين، أو القصور في خدماتها، وإنما التعرف على مرئيات عدد من المختصين في القطاع الصحي، والمستثمرين في هذا القطاع، ومقترحاتهم، التي من شأنها الإسهام في دفع التنمية في القطاع الصحي، وتوسيع البرامج والخدمات الصحية لتشمل جميع المواطنين والمقيمين، إلى جانب التعرف على معوقات التأمين الصحي بالمملكة.

الاستثمار في المجال الصحي

مشعل بن محمد العلي "أخصائي مساعد" يرى أهمية التوسع في الاستثمار في القطاع الصحي، وتسريع وزارة الصحة إجراءات منح التراخيص الصحية للمستثمرين الأكفاء الذين تنطبق عليهم شروط الوزارة، والمعايير التي ترى ضرورة الالتزام بها، دون اشتراط الشهادة الطبية للمستثمر، وفي المقابل تعزز الجانب الرقابي وتوليه اهتماماً مضاعفاً، مع تكامل الأدوار الرقابية بين وزارتي الصحة والتجارة.

وقال: "الذي أعرفه أن عدم اشتراط حصول المستثمر على شهادة العلوم الطبية أو الصحية قد وافق عليه مجلس الوزراء، وهو الآن طي الإجراء داخل أروقة وزارة الصحة، وربما اقتصر هذا الشرط الجديد على ضرورة مشاركة طبيب أو متخصص في الدراسات الصحية مع المستثمر، ومن أهم الخيارات المطروحة، ضرورة التوسع في العيادات الأولية، ومستشفيات ودور النقاهة، وعزلها عن المستشفيات الرئيسية؛ لأنها ربما كانت إحدى أهم الأسباب في شغل أسرة المشافي الكبيرة، ناهيك عن الزحام الذي تشهده هذه المستشفيات جراء المراجعات الدورية والعلاجات الأولية التي كان بالإمكان تلافي زحامها في حال دعمت المراكز الأولية بالكوادر والأجهزة والعلاجات اللازمة".

العلي: التوسع في منح التراخيص للاستثمار في القطاع الصحي

الجهاز الحكومي يتكفل بعلاج منسوبيه

عبد الرحمن بن عبدالله السديس "مستثمر في القطاع الصحي" يرى: "ضرورة أن يتكفل كل جهاز حكومي بعلاج منسوبيه على أن يراعى ذلك من ميزانية الدولة، كما يجب تفعيل العيادات الداخلية الموجودة في بعض القطاعات الحكومية، وضرورة توسعتها بما تحتاجه من الكوادر والتخصصات، التي تحد من حاجة الموظف لمراجعة المستشفى، وهذا بطبعه سيقلل من طوابير الانتظار في المستشفيات الكبرى، إضافة إلى إتاحة الفرصة للعاطلين عن العمل وحتى صغار المستثمرين للعلاج في هذه المستشفيات الحكومية، كما أن على الوزارة أن تشارك القطاع الخاص في رسم الاستراتيجيات، ووضع الخطط طويلة المدى وتحديد الآليات والطرق التي من شأنها رفع مستوى القطاع الصحي بعمومه سواءً في القطاع الحكومي أو الأهلي".

الخراشي

على المرضى الترشيد في استخدام الأدوية

الترشيد في استخدام الأدوية

فيما يرى الأخصائي عبدالرحمن بن عبدالله الخراشي ضرورة الترشيد من قبل المرضى في استخدام الأدوية، التي تصرفها لهم المستشفيات، والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، بأن يأخذ المريض العلاج المحدد الذي يصرف له عن طريق وصفة طبية صادرة عن المركز الصحي، أو عن طريق المستشفي دونما أي إسراف أو تبذير، مشددًا على ضرورة اهتمام وزارة الصحة برفع كفاءة الخدمات العلاجية في الوزارة، وتوفير الأدوية للمرضي المنومين والمحتاجين.

السديس: على وزارة الصحة إشراك القطاع الخاص في رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط التي تُسهم في رفع مستوى القطاع الصحي

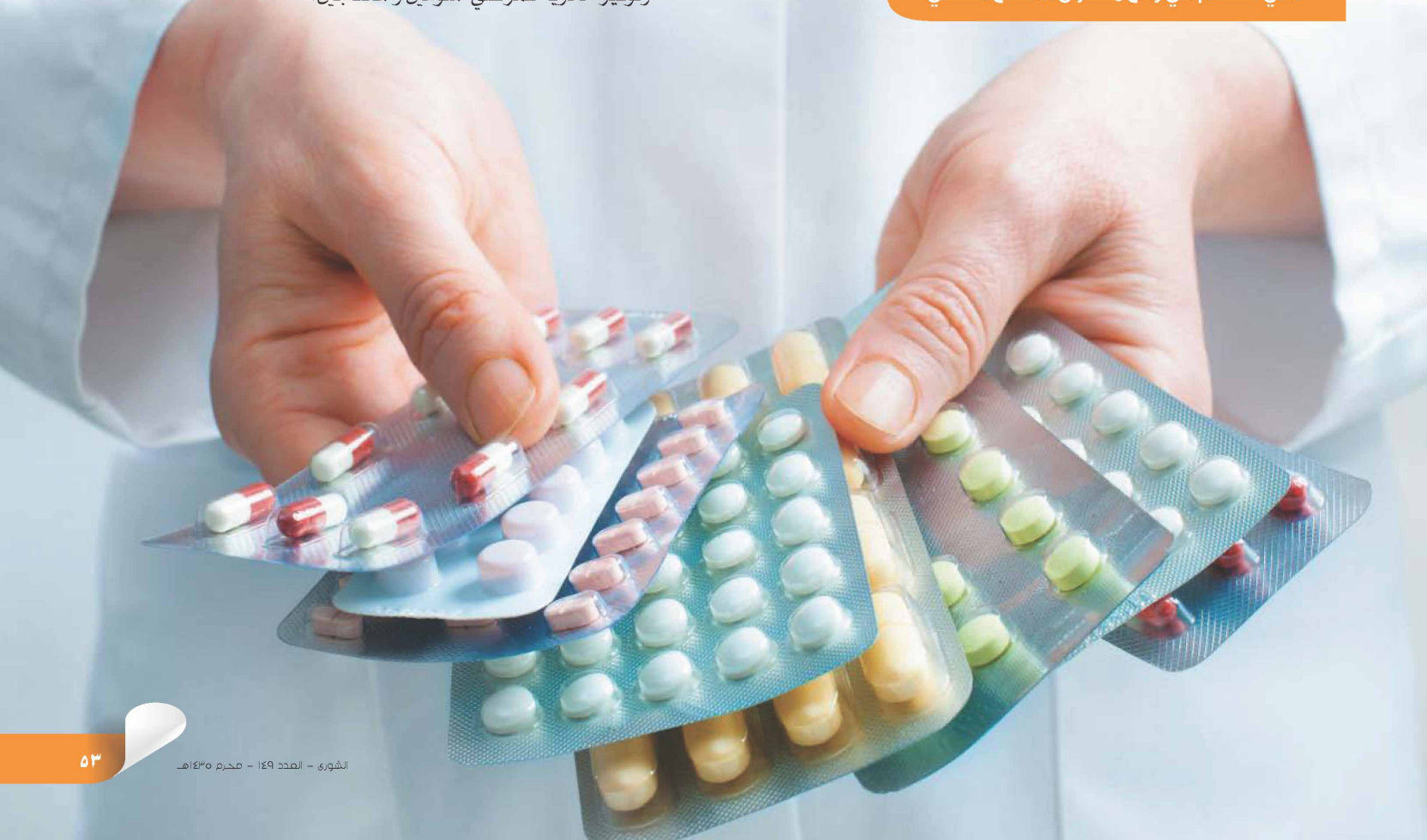

الصقر

تعزيز دور مراكز الرعاية الصحية, ودعمها بالكوادر الطبية

مراكز الأحياء

من جانبه قال أخصائي العلاج الطبيعي في مجمع الملك سعود الطبي بالرياض خليل بن إبراهيم الصقر: "إنه نظراً للازدحام التي تشهده المستشفيات في جميع مناطق المملكة بالمرضى، والمواعيد التي تطول بها، وقوائم الانتظار ما يضاعف من معاناة المريض وعدم أخذ العلاج اللازم في الوقت المحدد، وهو ما يؤدي إلي تفاقم المرض وربما زيادة مضاعفاته، ونظراً لحرص المريض علي العلاج سيضطر إلى الذهاب إلي المراكز والمستشفيات الأهلية، الباهظة الثمن".

ويرى ضرورة تعزيز دور مراكز الرعاية الصحية المتوفرة – ولله الحمد- في أحياء المدن والمحافظات والمراكز بمختلف مناطق المملكة، ودعمها بالكوادر الصحية في جميع التخصصات الطبية، ويكون هناك مركز رعاية صحي رئيسي في الحي الواحد، يشمل جميع التخصصات ويتفرع منه مراكز صحية صغيرة تحول للمركز الرئيس الحالات التي تتطلب علاجاً موسعاً، وبدوره ينقل المريض المحتاج إلي المستشفيات العامة لتسهيل دخوله المستشفيات سريعا ..

استراتيجية لوزارة الصحة

وتحدث الدكتور/ محمد بن مستور الزهراني مدير إدارة المستشفيات بالشؤون الصحية بمنطقة الرياض والمشرف المساعد على العيادة الطبية بمجلس الشورى عن الاستراتيجية الخاصة بوزارة الصحة للسنوات العشر ١٤٣١-١٤٤٠هـ فيقول : "إن هذه الاستراتيجية بشكلها الحالي متسقة ومتناغمة مع إستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة التي تمت المصادقة عليها بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣٢٠ بتاريخ١٧/٩/ ١٤٣٠هـ".

ونوه إلى أن تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين،ومنذ بدء خطط التنمية في المملكة العربية السعودية قبل أربعين عاماً، كان خيارًا إستراتيجياً تبنته القيادة الرشيدة - يحفظها الله -، ويتجسد هذا الاهتمام في التنمية الصحية في المادة "الحادية والثلاثين" من النظام الأساسي للحكم التي أكدت على عناية الدولة بالصحة العامة، وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن، وهو ما أكدته كذلك خطط التنمية المتتابعة التي انطلقت جميعها من مفهوم واحد وهو توفير مقومات الرعاية الصحية التي تلبي احتياجات السكان في كل أرجاء المملكة.

ويضيف: "إن وزارة الصحة وضعت هذه الإستراتيجية، التي رُوعي في إعدادها أن تتضمن كل ما من شأنه تحقيق رؤية مستقبلية تتماشى مع ما يشهده قطاع الخدمات الصحية من تطور في العالم أجمع، وما يتماشى كذلك مع الأدوار التي تقوم بها الوزارة باعتبارها الجهة الأساسية المنوط

د. الزهراني: الاستراتيجية الصحية تعتمد منهج الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة

بها توفير الخدمات الصحية لسكان المملكة، إضافة إلى مسؤوليتها المتعلقة بالرقابة والإشراف على مرافق القطاع الخاص، وكذلك وضع التشريعات والأنظمة واللوائح المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية الصحية لمواطني المملكة العربية السعودية والمقيمين فيها".

ويواصل الدكتور الزهراني قائلاً: "إن هذه الإستراتيجية تأتي استجابة لمجموعة من التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع الرعاية الصحية في مختلف دول العالم، ومن بينها المملكة، حيث تشهد الساحة لدينا نموًّا كبيرًا في مستوى وعي المُتلقي للخدمة وثقافته الصحية، وارتفاع سقف توقعاته المتمثل في تطلعه المتزايد إلى خدمات صحية يستطيع الوصول إليها بسهولة ووفق معايير جودة عالية، هذا بالإضافة إلى ما يشهده قطاع الصحة في العالم كله من تحديات أخرى عديدة، مثل (ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية الناتج عن التطور التكنولوجي الطبي المتسارع في مجال الأجهزة، والمعدات، والتقنيات الطبية المتقدمة، والباهظة الثمن، والاكتشافات المتواصلة للعديد من الأدوية مرتفعة الكلفة). يُضاف إلى ذلك عوامل أخرى عديدة تقف وراء ارتفاع الطلب على خدمات الرعاية الصحية، من بينها ازدياد العبء المرضي الناتج عن الأمراض المزمنة أكثر من ذي قبل، وما تتطلبه هذه النوعية من الأمراض من خدمات تشخيصية وعلاجية طويلة الأمد ومرتفعة التكلفة، إضافة إلى نمو الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع، وازدياد الطلب على خدمات الفحص الدوري، ورصد عوامل الخطورة والاكتشاف المبكر للأمراض، وغير ذلك".

وأشار إلى أن وزارة الصحة بادرت من خلال الخطة الإستراتيجية الحالية إلى الأخذ بالمناهج الحديثة في تقديم خدمات الرعاية الصحية التي تستند إلى أن المريض هو، (مركز النظام الصحي وليس مجرد جزء فيه)، وهذا معناه أن (منظومة الخدمات الصحية تتمحور كلها حول تلبية احتياجاته الصحية في الوقت المناسب والمكان المناسب، ابتداءً بالرعاية الصحية الأولية، وانتهاءً بالخدمات العلاجية المتخصصة، وبطريقة مهنية يضمن معها المريض حقوقه كافة، مثل حقه في معرفة طبيعة حالته، وحقه في معرفة خيارات العلاج المختلفة، وحقه في اختيار الطبيب المعالج، وحقه كذلك في أن تتم معاملته دائمًا بطريقة تحفظ كرامته، وتلبي تطلعاته وتوقعاته، بلطف واهتمام وعناية)، وهذه كلها جوانب لم تلق حظها من الاهتمام الكافي فيما مضى، ولكنها من الأهداف الرئيسة التي تضمنتها هذه الإستراتيجية، وذلك باعتمادها منهج الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة كأسلوب لتقديم الخدمة، وتطبيق ذلك عمليًّا من خلال المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة.

وحول ما تبحثه هذه الاستراتيجية من جوانبها الأخرى يقول الدكتور الزهراني : "إن ذلك يتمثل في الخيارات المتعلقة بالتأمين الصحي، والبرامج الموجهة نحو دراسة دور الضمان الصحي التعاوني، والنظر في تفعيل دوره ليشمل شرائح جديدة من المجتمع. كما تتضمن الإستراتيجية ضرورة إعداد الدراسات المتعلقة بما سوف تكون عليه مستشفيات الوزارة في المستقبل فيما يتعلق بخيارات الخصخصة، والأساليب المثلى في الإدارة

والتشغيل، وفق مبادئ اقتصاديات الصحة، وحساب التكلفة، وتنويع مصادر التمويل، والاستخدام الأمثل للموارد".

ويختم حديثة قائلاً: "أنه تم الاعتماد في إعداد هذه الإستراتيجية على الكثير من الوثائق والدراسات والأبحاث المتخصصة في المجال الصحي، إضافة إلى العديد من المقابلات الشخصية، وورش العمل التي مرت بها أثناء إعداد مكوناتها الأولى، علاوة على ما تم استخلاصه من ملاحظات واقتراحات وردت إلى الوزارة من جهات وهيئات عديدة، بالإضافة إلى الكثير من المقالات المتعلقة بالشأن الصحي".

قرارات مجلس الشورى

من جانبه يرى عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة الأستاذ الدكتور/ محسن بن علي الحازمي: "أن للرعاية الصحية متطلبات تتعلق بالموقع، وبالتالي مقتضيات أخرى هي (البنية التحتية، والتجهيزات المناسبة، والإدارة الفاعلة، والفريق الصحي المؤهل والقادر على الفحص والتشخيص والعلاج بمأمونية وسلامة)، وفي العصر الحديث، أصبحت للطب والطبابة شروطاً، وأساسيات للممارسة منها الشهادة العلمية والتدريب ومأمونية الممارسة وسلامة المريض ومقتضياتها".

د . الحازمي

أهم معوقات التأمين الصحي عدم شموله جميع الأمراض.. والبنية التحتية الصحية في مختلف مناطق المملكة

ويضيف: "في المملكة العربية السعودية تكفل الدولة العلاج للمواطنين بمقتضى المادة (٣١) من النظام الأساسي للحكم، والتي تنص على: "تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن"، ولذلك وفرت منظومة من المنشآت الصحية بدءًا من مراكز الرعاية الصحية الأولية، فالمستشفيات العامة، والمستشفيات التخصصية، وانتهاءً بالمستشفيات المرجعية، ولكل إطار عمل واختصاصات ومجالات رعاية تقوم بها وزارة الصحة مجاناً، والتي ترعى (٦٠٪) من المواطنين إلى جانب ما يُقدم من المستشفيات الجامعية والعسكرية (٢٠٪)، وأتاحت المجال للقطاع الخاص لإنشاء وتشغيل مستشفيات أهلية بمقابل لمن يرغب في ذلك. كما أنشأت بجانب الكليات الجامعية ذات الصلة بالطب والطبابة هيئات للتعليم العالي والتدريب والتسجيل والترخيص لممارسة مهنة الطب وأعمال التمريض والمختبرات والعلاج بالأجهزة وغيرها ممثلة في الإدارات ذات الصلة في وزارة الصحة، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية والهيئة العامة للغذاء والدواء، وتنسيقية متمثلة في مجلس الخدمات الصحية وأخرى تُعنى بالتأمين الصحي وتأطيره ومقتضياته".

واستدرك الدكتور الحازمي قائلاً: "إلا أنه وعلى أرض الواقع نجد أن المطلوب أكثر من المعروض، وأن الملاحظات من المواطنين تدل على أن الخدمات الصحية غير مواتية، وأن نسبة الرضى عن أدائها دون المستوى المطلوب. وفي هذا السياق عمدت الدولة إلى وضع الأنظمة واللوائح والتنظيمات الهادفة إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، منها استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية والتي تم اعتمادها بتاريخ ١٤٣٠/٩/١٧هـ، ووضعت موضع التنفيذ ضمن جدول زمني وضعه مجلس الخدمات الصحية على مدى العشرين سنة القادمة، كما قامت وزارة الصحة بإعداد استراتيجيات وخطط وأليات عمل وتنفيذ تُعنى بمختلف جوانب الرعاية الصحية ومتطلباتها، ونحت الجهات الأخرى التي تقدم خدمات صحية هذا المنحى أيضاً. ومن المُسلم به - وهو أيضاً رُؤى منظمات إقليمية وعالمية منها منظمة الصحة العالمية – أن المنظومة الصحية في مختلف الدول بما فيها المملكة تعاني من الأحداث السلبية في الخدمات الصحية والتي أصبحت مشكلة عالمية، صحية واقتصادية واجتماعية، وهي ترجع إلى أخطاء إنشائية أو تجهيزية أو مسلكية في النظام الصحي الذي أصبح على درجة عالية من التشعب والتعقيد. وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية، فإن احتمال حدوث الأحداث الضارة في الدول

النامية أعلى مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، والأسباب عديدة منها:

- الحالة غير المواتية للبنى التحتية والتجهيزات والمعدات.
- الإمداد غير الموثوق فيه وجودة العقاقير المنخفضة.
- النقص في إدارة النفايات الطبية.
- عدم توفر مكافحة العدوى بطريقة سليمة.
- الأداء المنخفض الجودة للعاملين، بسبب التحفيز الضعيف أو المهارات التقنية غير الكافية.
- نقص التمويل الحاد لتكاليف التشغيل الأساسية للخدمات الصحية.

واتخذت بعض الدول إجراءات وقائية للحد من السلبيات في الرعاية الصحية وتحسين مستوى الرعاية فعمدت الولايات المتحدة إلى وضع مبادرة "ألجور كلينتون" عام ٢٠٠٠م، والتي تهدف إلى خفض الأخطاء الطبية إلى النصف. كما أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريراً (مايو ٢٠٠٦م) تضمن سجلا عن مجابهة الأحداث السلبية، وأكد التقرير على الحاجة لتحسين سلامة المرضى، وأن ذلك "يستلزم تصميم نظم الرعاية الصحية تصميماً جيداً من أجل الحد من المخاطر التي يتعرض لها المرضى.." وكذلك الحاجة إلى تغيير سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات في مجال إيتاء الرعاية الصحية إلى الأفضل ..".

وفي المملكة العربية السعودية ومن خلال جهود مجلس الشورى وتعاون وزارة الصحة أمكن الوصول إلى مستويات أعلى في مجال الرعاية الصحية، حيث وضعت قرارات المجلس الواردة على تقارير الوزارة موضع التنفيذ أو جدولتها للتفعيل. وقد ركزت التوصيات الواردة على تقرير إنجازات وزارة الصحة للعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ على الجوانب التالية:

- الاستراتيجيات والخطط وآليات التنفيذ: تُبنى على الخطة الاستراتيجية للرعاية الصحية في المملكة وجدولها الزمني.
- قياس الأداء في مختلف جوانب الرعاية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والبرامج والأنشطة والمشاريع والقوى العاملة بنظام بطاقة الأداء المتوازن، واستخدام أحدث النظم التقنية في رصد ومعالجة الخلل.
- الاهتمام ببرامج الرعاية الصحية الأولية، وطب الأسرة، والطب المنزلي، وجراحة اليوم الواحد وإدارة الأسرة وتوفيرها من خلال مراكز النقاهة، وتأمين الأدوية والأجهزة اللازمة للخدمات الصحية.
- وضع آلية واضحة لاستقطاب وتأهيل وتمكين الكفاءات الإدارية من الجنسين.
- إشراك القطاعات الأخرى ذات العلاقة في رسم استراتيجية الخدمات التي ستقدمها المراكز التخصصية، التي تم اعتمادها لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لتكون محققة لشمول وتكاملية الخدمات وفعاليتها.
- بذل جهود أكبر في تسهيل إجراءات العمل الإداري مع ضبط الأداء في القطاع الصحي الخاص والخيري واعتمادهما شريكين في تقديم الخدمة تفعيلاً للسياسة الصحية المعتمدة بشأنهما.
- التوسع في شراء الخدمات الصحية والعلاج للمواطنين وتسهيل إجراءات ذلك لحين الانتهاء من المشاريع التوسعية في المرافق.

وعبر الدكتور الحازمي عن يقينه في أن الأخذ بهذه القرارات إضافة إلى ما سبقها – إن هي وضعت موضع التنفيذ الكامل – كفيلة برفع مستوى الخدمات في المملكة إلى المستوى المطلوب والملائم والمتمشي مع ما تشهده المملكة من تقدم حضاري وتطوير خدمي في مختلف جوانب الحياة.

ويبقى ما يتناوله الجمهور والإعلام بمختلف أنواعه حول التأمين الصحي وجدواه في القضاء على السلبيات وتعظيم الإيجابيات في الرعاية الصحية، وهذا موضوع له سلبيات وإيجابيات أيضاً. وقد يرى البعض أن الإيجابيات تتمثل بصفة أساسية في التغطية الصحية الكاملة للمواطنين، إلا أن ذلك يقصر لعدم تغطيتها لجميع الأمراض وخاصة الأمراض المزمنة المستعصية على العلاج والأمراض السرطانية التي تحتاج إلى تكاليف باهظة لعلاجها، وإلزام المواطنين بدفع نسبة من العلاج في بعض أنظمة التأمين. أما السلبيات والعوائق فتتمثل بصفة أساسية أيضاً- إلى جانب عدم شمولية جميع الأمراض في التأمين وكذلك الجانب الوقائي - في عدم اكتمال البنية التحتية ومنشآت الخدمات الصحية في مختلف مناطق المملكة، وضبط العديد من المخالفات على شركات التأمين وإثباتها وما تطلبه من مصاريف إدارية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية إلى الضعف أو أكثر من ذلك.

نادي الطلاب بجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية
صوت للطلاب.. وواحة لتنمية مهارات القيادة والحوار

الحياة الجامعية من أهم مراحل حياة الشباب، واستغلال الأوقات في ما هو نافع ومفيد، يضمن للطلاب تطوير العديد من المهارات واكتساب مهارات جديدة، فالمشاركة في الأنشطة الطلابية تُعوِّد الطلاب على الجد والاجتهاد والإخلاص والتفاني في الأعمال، وتعزيز روح التعاون والمشاركة مع الآخرين، وتعزيز مهارات الحوار وتبادل الرأي والرأي الآخر، و تطوير مهارات القيادة التخطيط مما يجعلهم ذا فائدة لمجتمعهم.

عضوية النادي تقوم على نظام الترشح والتصويت

والأندية أو المجالس الطلابية تمثل واحة للطلاب لممارسة الحوار والشورى ومهارات القيادة، فهي تمثل الطلاب أمام الإدارة الجامعية، أو المدرسية، وتعزيز ثقافة الانتخاب، والتصويت، وهي صوت الطلاب أمام الإدارة، توصل إليها مشكلاتهم، والصعوبات التي تعترض مسيرتهم التعليمية.

ونادي الطلاب في جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية بالرياض أحد الصروح الطلابية المميزة التي تحتضنها عمادة شؤون الطلاب في الجامعة، إذ يُعد حلقة وصل بين الطالب و إدارات الجامعة ، وميدان خصب يطور فيه الطالب ذاته، ويشارك المجتمع الجامعي والخارجي البرامج التثقيفية والتوعوية، فقد قدم نادي الطلاب منذ إنشائه حوالي ٢٥٠ برنامجاً منها ما يقارب الثلاثين برنامجاً توعويًا وتثقيفيا للمجتمع استفاد منه ما يقارب الخمسة عشر ألف شخص.

فتو الجوفي: نادي الطلاب هو صوتنا الجَهْور

أهم ما يميز نادي الطلاب بالجامعة هو نظام الترشح للنادي، فالترشيح لتمثيل الكليات يكون بالتصويت. حيث يقوم في نهاية كل عام بالإعلان عن إتاحة الترشح للطلاب والطالبات لتمثيل كلياتهم، ويتم الترشح من خلال تكوين فريق يحوي «قائداً إعلامياً، وقائداً ثقافياً، وقائداً اجتماعياً، وقائداً رياضياً، وممثلاً للفريق»، ويقدموا برنامجهم الانتخابي متضمناً أهدافهم ورؤاهم وخططهم التي ينون المنافسة بها لتمثيل الكلية في النادي، ثم تطرح أسماؤهم وخططهم لعمادات الكليات للتأكد من حسن سيرة سلوك الطالب أو الطالبة. بعد ذلك يتم طرح الأسماء لجميع الطلاب للتصويت. وقد فاز في الانتخابات ثمان فرق بواقع أربعين طالباً وطالبة لقيادة الأنشطة في مختلف كليات الجامعة.

"الشورى"، سلطت الضوء على النادي وأبرز نشاطاته عبر التقرير التالي على لسان رئيسه وعدد من أعضائه، والمشرف على النادي.

يوضح رئيس نادي الطلاب الطالب معاذ أبو عباة أن: "النادي ينقسم لثلاثة أقسام أساسية: القسم الأول: أندية الكليات، فهناك ثمانِ كليات، وكل كلية يضم فيها النادي أربع فرق: (فرقة ثقافية، وأخرى اجتماعية، وثالثة إعلامية، والفرقة الأخيرة رياضية)، ويرأسهم ممثل للكلية. وأما القسم

الثاني: فهي الأندية الفرعية، وهي أندية متخصصة في مجال معّين يهتم بتطوير مهارات الطلاب والطالبات سواء في القراءة أو التصوير أو البحث العلمي أو غير ذلك من الفنون والاهتمامات. أما القسم الثالث: وهي البرامج الرئيسية المقدمة لجميع طلاب وطالبات الجامعة والتي تُقدم بإشراف من رئاسة نادي الطلاب، ومن أهم أمثلتها برنامج نقاطي وبرنامج أرشدني، فبرنامج نقاطي هو: (برنامج ينظم آلية تكريم الطلاب المشاركين في الأنشطة، وذلك بحسب نقاط للمشاركين والمنظمين للمناشط)، وأما برنامج أرشدني فهو: (برنامج يهتم بتطوير الطلاب أكاديمياً، ويكون مقدماً من الطلاب لزملائهم)".

ويشرح أبوعباة آلية الانضمام إلى النادي المتمثلة في الترشح والتصويت، فيقول: "الترشيح لنادي الطلاب يكون بطريقتين، فالترشيح لتمثيل الكليات يكون بالتصويت، حيث يُعلن النادي في نهاية كل عام عن إتاحة الترشح للطلاب والطالبات لتمثيل كلياتهم. ويتم الترشح من خلال تكوين فريقًا يحوي (قائدًا إعلاميًا، وقائدًا ثقافيًا، وقائدًا اجتماعيًا، وقائدًا رياضيًا، وممثلًا للفريق)، بحيث يكتبوا أهدافهم ورؤاهم وخططهم التي ينون المنافسة بها لتمثيل الكلية، ثم تُطرح أسماؤهم وخططهم لعمادات الكليات للتأكد من حُسن سيرة سلوك الطالب أو الطالبة. بعد ذلك يتم طرح الأسماء لجميع الطلاب للتصويت. وقد فاز في الانتخابات ثمان فرق بواقع أربعين طالب وطالبة لقيادة الأنشطة في مختلف كليات الجامعة".

ويضيف: "أن الترشح للأندية الفرعية لا يتم من خلال التصويت، بل من خلال المفاضلة بين المترشحين، لأن الأندية الفرعية تخصصية، فتحتاج طالباً متمكناً في ذلك الفن، فبعد أن يتم الإعلان عن إمكانية الترشح. يتقدم العديد من الطلاب، ومن ثم، تتم المفاضلة بينهم بحسب المهارات التي يملكونها وعلاقتها بالنادي والسيرة الذاتية للطالب".

من جانبه تحدث نائب رئيس نادي الطلاب، الطالب/ خالد العبد الجبار عن البرامج التي يقدمها النادي مبيناً أن الحياة الجامعية من أهم مراحل حياة الشباب، واستغلال الأوقات في ما هو نافع ومفيد يضمن للطلاب تطوير مهارات كثيرة، فالمشاركة في الأنشطة الطلابية تُعود الطلاب على الجد والاجتهاد والإخلاص والتفاني في الأعمال، وتعزيز روح التعاون والمشاركة مع الآخرين. كما أن للمشاركة في الأنشطة أثر كبير في تنظيم وقت وحياة الطالب أكاديمياً واجتماعياً. كذلك في مشاركة الطلاب تطور مهارات القيادة ومهارات التخطيط، مما يجعلهم ذا فائدة لمجتمعهم.

الدكتور بدر المقبل

المقبل : النادي يقدم برامج تنسجم مع روح الشباب وطاقاتهم

حملات توعوية للمجتمع

معاذ أبوعباة

أبو عباة: نطمح لتطوير مهارات الطلاب وتوعية المجتمع

ونوه العبد الجبار إلى العديد من البرامج التوعوية والتثقيفية التي نفذها النادي على المستوى المجتمعي، فعلى سبيل المثال قدم نادي الطلاب في مجمع غرناطة مول حملة للتوعية برياضة المشي بعنوان: "عادة ستغير حياتك"، وقد استفاد منها أكثر من ٥٠٠ شخص. واستهدفت فعاليات الحملة توضيح مدى أهمية المشي من خلال تقديم حقائق مثبتة عالمياً. كما صاحب الحملة استفتاء شارك فيه (٢٥٣) شخصاً، حيث أشار إلى أن (٥٠٪) منهم لا يمارسون رياضة المشي لسوء تنظيم الوقت اليومي، بينما أكد حوالي (٢٥٪) منهم أن عدم توفر أماكن مناسبة، هو العائق بالنسبة لهم لممارسة المشي. وأكد (٣٥٪) منهم أنه بصدد وضع خطة لممارسة المشي.

كما أقام نادي الطلاب حملة في حياة مول بالرياض بعنوان "صحة فمك تشيل همك"، وهي حملة للتوعية بأهمية المحافظة على صحة الأسنان، وقد شهدت تفاعلاً كبيراً من قبل الزوار، حيث قدّم طلاب كلية طب الأسنان بالجامعة معلومات عن وسائل المحافظة على صحة الأسنان. كما تم تخصيص قسم للكشف على الأطفال وتعليمهم الطريقة السليمة للمحافظة على أسنانهم ووضع مادة الفلورايد لهم، والتي تساعد على تقوية طبقة المينا للأسنان. كما أقام نادي الطلاب العديد من الحملات التثقيفية كحملة التوعية باضطراب التوحد بعنوان: (انظروا لي كإنسان)، حيث انطلقت الفعالية تزامناً مع اليوم العالمي للتوحد، والتي أتيح لذوي المصابين بالتوحد فرصة اللقاء مع أبرز استشاريي الطب النفسي للأطفال وأخصائيي علم النفس والسلوك والنطق، وحملة للتوعية بسرطان الثدي بعنوان: (الحياة تستناك) بالتعاون مع جمعية زهرة لسرطان الثدي، واستفاد منها ما يقارب (٥٠٠) موظفة وطالبة، بالإضافة لمشاركة (٣٧١) طالبة في الحرم الجامعي للطالبات في تكوين أكبر شريط وردي لشعار سرطان الثدي. ومن الأمثلة أيضا، حملة للتوعية بمرض انحناء الظهر (الجنف) بعنوان "استقم"، وحملة التوعية بأضرار مشروبات الطاقة، وحملة للتوعية بالمصادر الصحيحة للمعلومات الطبية الموثوقة، وحملة التوعية بخطر الألعاب الالكترونية، إلى غير ذلك. وفي إطار الزيارات قام النادي بتنظيم زيارات معايدة للمرضى ودور الأيتام.

وعلى المستوى الأكاديمي أفاد العبد الجبار أن: "نادي الطلاب نظم وللعام الثالث على التوالي، لقاء تبادل الخبرات، وهو لقاء يُقدمه طلاب الكلية الأكبر سناً لطلاب الدفعات الحديثة، حيث تشمل مواضيعها ما يتعلق بالدراسة، وأهم العقبات التي سيواجهها الطلاب وكيفية يتجاوزونها، وإرشادات تُعين الطالب على تنظيم وقته للتوفيق بين التحصيل الأكاديمي والمشاركة في الأنشطة غير الصفية. وقد استفاد منها هذا العام ما يزيد على (٣٠٠) طالب وطالبة".

تنمية مهارات الحوار

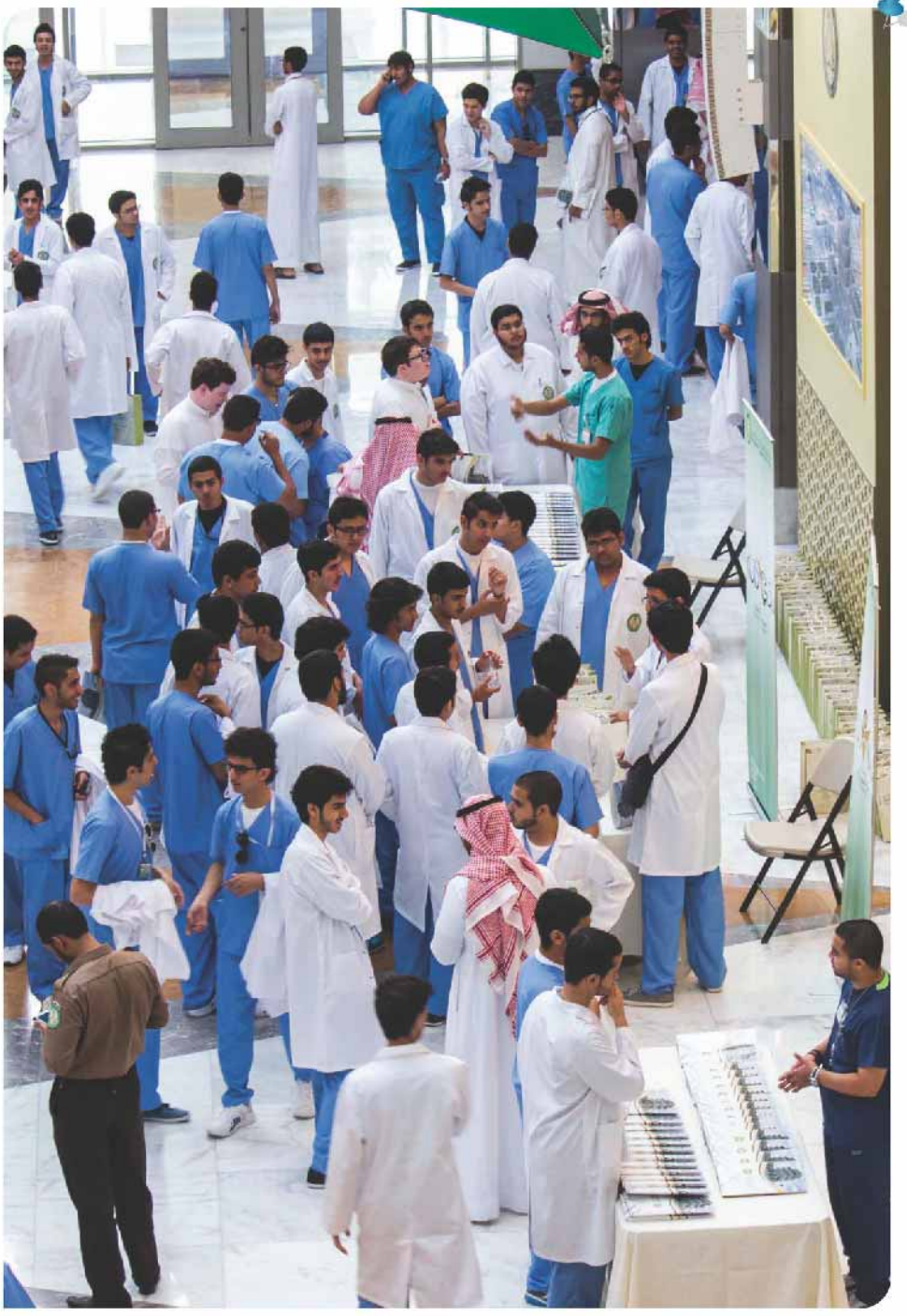

وفي الإطار الثقافي قدم نادي الطلاب العديد من الدورات كدورات تعلم الرسم الكاركاتيري ودورة ريادي للتدريب على فنون الادخار، بالإضافة لاستضافة السفارة اليابانية للحديث عن حضارة اليابان. ومن الأنشطة الثقافية محاضرة عن أخلاقيات الطبيب قدمها استشاري القلب الدكتور/ خالد الجبير بالإضافة لاستضافة متحدثي موسوعة ويكيبديا والتي تأتي مصاحبة لمسابقة زيادة المحتوى العربي الصحي في ويكيبيديا. كما أقام النادي العديد من المنافسات الثقافية ومنها منافسة "معا نتحاور" لتنمية مهارة الحوار.

كما يقدم النادي لطلاب الجامعة العديد من البرامج والنوادي المختصة بتطوير الطالب كبرنامج أرشدني، ولرعاية المواهب والاهتمامات كنادي الحواسيب ونادي خير أمة و نادي البحث العلمي.

وأكد حرص النادي على استغلال التقنية من أجل تطوير برامجه وطرح برامج جديدة. ومن أهمها تحديث برنامجي أرشدني ونقاطي الإلكتروني.

فلقد كان الطلاب يحسبون نقاط مشاركاتهم في الأنشطة بشكل شخصي، وعن طريق "التذكر" للبرامج التي شارك فيها الطالب أو الطالبة، ثم إعادة التأكد من صحة ذلك. ولكن هذا العام أصبح البرنامج إلكتروني مئة في المئة، فالطالب يشارك في النشاط ويحسب له النشاط إلكترونياً، ولا يضطر الطالب لحفظ أو تسجيل البرامج التي شارك فيها. أما بالنسبة لبرنامج أرشدني فقد استفدنا من التقنية في تطويره، فأصبح هناك حساب على برنامج تويتر بحيث يستغل الشباب وقتهم في تطوير مهاراتهم الأكاديمية، وتحفيزهم للنجاح، وتقديم الأفضل في حياتهم الأكاديمية، وللإجابة على استفساراتهم وتساؤلاتهم. كما أن من البرامج المستحدثة لنادي الطلاب في عامة الثالث هو برنامج «صوتك مسموع»؛ وذلك لتسهيل إيصال صوت الطالب للمسؤولين، ولتطوير مهارات طرح المشاكل، وطرح طرق إبداعية لحلها.

النادي رفع الستار بين الطالب والمسؤول

الطالبة فتون عبد الرحمن الجوفي ممثلة نادي الطلاب بكلية العلوم والمهن الصحية (قسم الطالبات) ترى: "أن النادي هو البلسم ما بين ضغوطات أيامنا كطالبات لصحة وطن. فنادي الطلاب جزء لا يتجزأ من مسيرة الطالبة، فيه يحلو العطاء وتجد للتطوع لذة. فيه ترى الطالبات أنفسهنّ، ومنه تُستهدف إبداعات الطالبة وطاقاتها سعياً لترى النور".

وتضيف: "نادي الطلاب لنا هو صوتنا الجَهور، وحلقة الوصل الفعالة.. نادينا رفع الستار بين الطالب والمسؤول. ومع نادي الطلاب.. الطالبة - بإذن الله - بذرة صالحة في هذه الأرض، خصبة في جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية".

وعن إسهام النادي في خدمة طالبات الجامعة بينت الطالبة فتون الجوفي أن: "النادي الطلابي، يُلم بشتى الجوانب التي تتعلق بالطالبة، ويسعى دائماً لفتح الآفاق أمامها للمشاركة في شتى الفعاليات، وتبني أفكارها لتُغرَس وترى حصادها عالياً غداً - بإذن الله -. فالطالبات متلهفاتٌ لما فيه بذل وعطاء، وهذا يتمثل بدايةً بتخصصاتهنّ الصحية، والتي رَسمت مبدأ العطاء غير المنتهي، فالنادي هنا يلبي حاجياتها، فهو الصدر الحنون، يعطي بلا حدود، ويأخذ من إبداعها ليَرده لها أضعافاً مضاعفة، وهو

بذلك مُحفزّ وداعم، وهذا حقيقةٌ ما يدفعها للمضي قُدماً في دراستها سعياً لعلم نافع وليشار لها غداً بالبنان"..

وترى أن النادي صاح بصوت الطالبة لمن يهتم، ولمن يدرك طاقات شبابية، ما إن تستثمر بحقّ نفعت أمّـة، وقالت: "إن النادي نفعني في تطوير مهارات لو دُرّسَت لما أدركت هذا النفع أبداً، طوّر شخصيتي في القدرة على تحمل المسؤولية، وإدارة الوقت، والتواصل مع مختلف فئات المجتمع وغيرها مما لا تحصيه السطور".

النادي حلقة وصل بين الطلاب ومختلف إدارات الجامعة

العميد المشارك للأنشطة الثقافية بعمادة شؤون الطلاب ورئيس قسم الدراسات الإنسانية بكلية العلوم والمهن الصحية في الجامعة الدكتور/ بدر المقبل يرى أن: "نادي الطلاب هو بمثابة حلقة الوصل بين الطلاب ومختلف إدارات الجامعة وأقسامها، فمن خلاله تصل مقترحات الطلاب ومبادراتهم وهمومهم إلى العمادات والإدارات ذات الاختصاص، كما أنه النافذة التي تطل منها عمادة شؤون الطلاب والجامعة عموما على كافة شرائح البيئة الجامعية والمجتمع الخارجي، كما أن من خلاله يتم تنفيذ البرامج الاجتماعية التثقيفية والأنشطة الطلابية المتنوعة (ثقافية، اجتماعية، علمية، ترفيهية)، يضاف إلى ذلك أن النادي يُدار برئاسة طلابية ورؤية فتية شابة تمتلك روحاً طموحة، وفي الوقت نفسه قريبة من رؤى وأفكار الفتيات والشباب، وهذا يضفي على العمل الإداري في العمادة صبغة التجديد والتطوير المستمر إلى جانب كون هذه البرامج والأنشطة منسجمة مع روح الشباب وأفكارهم".

وبين أن فلسفة عمادة شؤون الطلاب تقوم على طرح الثقة المطلقة في نادي الطلاب لتدريبهم على القيادة والتنظيم، ولمعرفتهم باحتياجات الطلاب، وبهذا يكون دور العمادة بدعم توجهات النادي وبرامجه وأنشطته سواء كان هذا الدعم من الناحية المادية بتوفير جميع المتطلبات التي يحتاجها لتنفيذ خططه وفعالياته، أو كان هذا الدعم من الناحية الإدارية والإجرائية من خلال مخاطبة كافة الجهات الرسمية داخل الجامعة وخارجها لخدمة أعضاء النادي وتسهيل إجراءات إقامة فعالياتهم.

وعبر الدكتور المقبل عن تطلع العمادة إلى أن يتوسع نشاط النادي الطلابي ويتحول إلى منظومة فاعلة في جميع مناحي الحياة البيئة الجامعية، بحيث يقوم الأعضاء المنتمون إلى النادي بإدارة الحياة الجامعية في مختلف قطاعاتها وإداراتها الخدمية والمكتبية والإدارية، وألا يقتصر دورهم فقط على الأنشطة الطلابية.

خالد العبدالجبار

العبدالجبار: برنامج "صوتك مسموع" لتسهيل إيصال صوت الطالب للمسؤولين

وأشار إلى أن تجارب الأعوام الماضية أثبتت أن: "المشاركة في الأنشطة لا تؤثر بشكل سلبي على حياة الطالب الأكاديمية، بل على العكس من ذلك؛ حيث وجدنا أن المشاركة في هذه الفعاليات تُثري الطالب معرفياً، وتُوسع مجال ثقافته ومعارفه وتمنحه خبرة إضافية في الإدارة والتنظيم والابتكار والتخطيط، ولا شك أن إتقان الطالب لهذه المهارات يرفع من مستواه المعرفي، ويساعد على بناء شخصيته من الناحية الثقافية والعلمية، وكل هذا ينعكس على ارتفاع مستوى الطالب الأكاديمي".

وأوضح أن النادي في هذا العام قطع شوطاً تطويرياً كبيراً في جميع المناحي، فبالإضافة إلى مضاعفة عدد الفعاليات والأنشطة مقارنة بالسنوات الماضية، هناك تطور نوعي من ناحية البرامج المبتكرة أو تطوير البرامج السابقة، كتطوير برنامج نقاطي، وإطلاق برنامج (صوتك مسموع)، وتطوير المركز الإعلامي في النادي الذي يستحق أن نخصه بالشكر والتقدير على جهدهم في إبراز الصورة المشرقة لفعاليات النادي ومناشطه.

طالبات المدرسة "٢٧٤" الإبتدائية يزُرن مجلس الشورى

زار وفد من طالبات المدرسة "٢٧٤" الإبتدائية بالرياض مجلس الشورى، وحضرن جانباً من جلسة المجلس، واطلعن على آلية عمل المجلس، ومستوى الحوار الراقي تحت القبة، والطرح المتميز بالصراحة والشفافية من قبل أعضاء المجلس.

وتجولت الطالبات في أروقة المجلس وفي قاعاته، والمعرض الذي يجسد مراحل تطور مجلس الشورى، كما شاهدن فيلماً قصيراً يُعرِف بمجلس الشورى ودوره التنظيمي والرقابي، وآلية عمله، وعمل لجانه المتخصصة.

تأتي هذه الزيارة وفق برنامج تعده إدارة العلاقات العامة بقسميها الرجالي والنسائي للطلاب والطالبات لزيارة المجلس، وتعريفهم بمهامه ودوره التنظيمي والرقابي، ورفع ثقافتهم الشورية، وتعزيز مبدأ الحوار وتقبل الرأي الآخر.

"٢٤١" طالباً زاروا مجلس الشورى خلال شهر

زار مجلس الشورى نحو "٢٤١" طالباً من عدد من الجامعات ومدارس التعليم العام الحكومي والأهلي، حيث استقبل المجلس خلال شهر محرم وفوداً طلابية من (كلية الطب بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وجامعة دار العلوم، ومدارس الأقصى الأهلية بجدة، وثانوية العقيق بالمدينة المنورة للبنين، ومدارس دار السلام الأهلية، ومدارس حي الوادي، ومدارس العناية الأهلية، وابن خزيمة الابتدائية، ومتوسطة البيعة، ومدارس التربية النموذجية ومدارس الفتح الأهلية، ومدرسة صفوان بن ليم الابتدائية).

وحضر الطلاب جانباً من جلسات المجلس، وشاهدوا مستوى الحوار تحت القبة، وتجولوا في أروقة المجلس وقاعاته، والمعرض الذي يُجسد مراحل تطور مجلس الشورى، كما شاهدوا فيلماً قصيراً يعرف بمجلس الشورى وآلية عمله، وعمل لجانه المتخصصة.

دراسة: كاميرا الموبايل تجعل الإنسان عرضة للنسيان

العفوية في التقاط الصور تجعل الأشخاص يفوتون على أنفسهم إدراك ما يحدث من حولهم

قد يبدو التقاط الصور بكاميرا هاتفك الذكي فكرة جيّدة للاحتفاظ باللحظات المميزة، إلا أنّ ذلك يكون على حساب الاحتفاظ بتفاصيل اللحظة في ذاكرتك، بحسب ما وجدت دراسة جديدة تخيّرك بين الاحتفاظ بالذكريات المميّزة في ذاكرة موبايلك أو في ذاكرتك.

وفي الدراسة التي نشرت في مجلة "سايكولوجي ساينس" التابعة لـ"جمعية العلوم النفسية" في الولايات المتحدة الأميركية، وجد الباحثون أنّ: "الأشخاص الذين يعتمدون على الكاميرا في توثيق اللحظات المميزة التي يمرّون فيها خلال يومهم يكونون أكثر عرضة للنسيان، وتكون ذاكرتهم أسوأ فيما يخص تفاصيل الأشياء والأحداث التي يقومون بتصويرها".

ولإجراء الدراسة، قام الباحثون بقيادة رحلة حول أحد المتاحف في جامعة "فيرفيلد" وطلبوا من الزوّار أن يلاحظوا أشياء معيّنة في المتحف ويوثّقوا تفاصيلها، إما من خلال تصويرها أو مراقبتها. وفي اليوم التالي أجرى الباحثون اختبار ذاكرة للزوار، وأظهرت البيانات أنّ المشاركين الذين قاموا بالتصوير كانوا أقلّ دقة في التعرّف على الأشياء التي صوّروها مقارنة بأولئك الذين اكتفوا بالمراقبة، بل، إنّ المصوّرين لم يكونوا قادرين على الإجابة على العديد من التساؤلات حول التفاصيل البصريّة للأشياء التي صوّروها.

وتعلّق "ليندا هينكل" عالمة النفس التي قادت هذه التجربة بقولها: "غالباً ما يقوم الناس بإخراج كاميراتهم بشكل عفوي، ودون وعي لالتقاط اللحظة التي تمر أمامهم، لدرجة أنهم فعليًا يفوتون على أنفسهم إدراك ماذا يحدث أمامهم".

ورغم أن التقاط صور للحظات المميزة يساعد على العودة في وقت لاحق إلى هذه الصور من أجل التذكر وملاحظة التفاصيل؛ لكن فعلياً، لا يحدث هذا بشكل مثالي بسبب الكمية الكبيرة من الصور التي يحتفظ فيها الناس في هواتفهم الذكيّة دون تنظيم، كما أنّ التذكّر يتطلّب التفاعل مع الصورة بشكل عميق وعدم الاكتفاء بتفحصها بشكل سريع.

من جهة أخرى، خلص الباحثون إلى نتيجة أخرى تبدو مثيرة وغريبة، إذ وجدوا أنّ: "النتائج السابقة لا تنطبق على بعض الصور التي يلتقطها الأشخاص باستخدام "الزوم" من أجل التركيز على تفاصيل معينة لفتت انتباههم ويريدون توثيقها، بل يبدو هذا النوع من الصور التي يدفعها الفضول يساعد على تذكر التفاصيل، ليس فقط التفاصيل التي تمّ تصويرها بهذا "الزوم"، بل أيضاً تفاصيل الأشياء التي لم تظهر في الصورة".

وبالتالي، فإنّ الاستخدام الشائع لكاميرا الموبايل من أجل الاحتفاظ باللحظات المميزة يفوت على الناس أن يعيشوا تلك اللحظة حقاً بكل تفاصيلها، إلا أن ذلك لا ينطبق على الحالات التي يستخدم فيها الناس الكاميرا من أجل توثيق تفاصيل معيّنة ومحددة تسترعي الانتباه والفضول.

الاستخدام المزمن لأدوية الحموضة قد يسبب الخرف

دراسة حديثة تؤكد أنها قد تتسبب بنقص الفيتامين "بي ١٢" الذي يؤدي إلى مضاعفات خطيرة

حذرت دراسة حديثة من الاستخدام المزمن للأدوية المضادة للحموضة دون متابعة طبية، ووجدت أن تناول هذه الأدوية بشكل يومي لمدة تفوق العامين، قد يتسبب بنقص الفيتامين "بي ١٢"، وهو ما قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة كالخرف.

وشملت الأدوية التي اختبرتها الدراسة على "مثبطات مضخة البروتون"، وهي الأدوية الأكثر استخداماً في علاج القرحات وأعراض حموضة المعدة، إضافة لـ"حاصرات مستقبلات الهيستامين"، وهي الأدوية التي كانت تستخدم بشكل واسع قبل أن يشهد الاعتماد عليها تراجعاً مع ظهور النوع الأول.

ويؤدي نقص الفيتامين "بي ١٢" في حال لم يتم علاجه إلى مضاعفات خطيرة كفقر الدم والاضطرابات العصبية والخرف، وتبدأ أعراضه عادة بشعور (تعب عام، وضعف بالذاكرة، وخدر باليدين والقدمين، إضافة إلى اضطرابات نفسية، وأعراض تشبه أعراض الزهايمر)، وفي حال تم إهمال الأمر طبياً، فقد تتحول هذه الأعراض إلى أمراض مزمنة.

ومن المعروف علمياً أن استخدام الأدوية التي تقلل الحموضة في المعدة تحد من قدرة الأمعاء على امتصاص الفيتامين "بي ١٢"، إلا أن الدراسة المنشورة بمجلة "جاما" التي تصدرها "الجمعية الطبية الأميركية"، هي من الدراسات النادرة التي تابعت التأثير المزمن لاستخدام هذه الأدوية في عدد كبير من البشر ومدى ارتباط استخدام هذه الأدوية بالإصابة بنقص الفيتامين "بي ١٢"، إذ شملت الدراسة أكثر من ٢٥ ألف مريض بنقص الفيتامين "بي ١٢" إضافة لحوالي ٢٠٠ ألف شخص غير مصاب.

ونوه العلماء في ملخص الدراسة إلى أن: "هذه النتائج لا تعني أن يتوقف العلاج بهذه الأدوية عند المرضى الذين يحتاجونها، لكنها تعني أن على الأطباء أن يكونوا أكثر حذراً أثناء وصف هذه الأدوية، وأن يقللوا الجرعات قدر الإمكان بشكل يُحافظ على فعالية الدواء، ويحد بذات الوقت من خطر الأعراض الجانبية، والأمراض التي قد تنتج عنها."

مؤتمر "ويش" يكشف عن "ألترا ساوند" بواسطة الهاتف الذكي

تكلفة الجهاز ثلاثة آلاف دولار أميركي ويستخدم في عدة مجالات

تم الكشف خلال مؤتمر "Wish" الذي يعقد في العاصمة القطرية الدوحة عن عدد من الابتكارات في مجال الصحة، من أبرزها جهاز تخطيط بالموجات فوق الصوتية، أو "الترا ساوند" يعمل بواسطة الهاتف الذكي.

وتبلغ تكلفة الجهاز ثلاثة آلاف دولار أميركي، ويُساعد في تمكين الأطباء في الدول ذات الدخل المنخفض في تسريع تشخيص المرضى.

ويمكن استخدام الجهاز في عدة مجالات مثل: (أمراض القلب، واكتشاف الحمل)، ومن الممكن أيضا استخدام الجهاز في المناطق التي تشهد حروباً لفعاليته وصغر حجمه.

كما تم خلال المؤتمر عرض دراجة نارية مُتعددة الاستخدامات، مصممة لنقل المرضى في الأماكن الوعرة بسرعة، "فآي راينجر"، وهي عبارة: (عن دراجة نارية، وعربة لنقل المريض، والمعدات الصحية)، تتميز بمتانتها وسرعتها.

وتم اختبار تلك السيارة في أصعب الظروف، وكان لها تأثير إيجابي في مختلف أنحاء العالم.

دراسة أمريكية تكشف غموض الإصابة بالإيدز

اكتشف علماء أمريكيون الآليات الأساسية التي تسمح لفيروس الإيدز بالقضاء على جهاز المناعة وإصابة الجسم بالمرض، وهو ما قد يؤدي إلى أساليب جديدة للعلاج والبحث عن دواء للمرض الذي يعاني منه (٣٥) مليون إنسان فى شتى أنحاء العالم.

وتبين للعلماء أن الفيروس لا ينشط فى قتل خلايا جهاز المناعة المعروفة باسم (سى دي ٤ تي)، وإنما يحدث أغلب الضرر عندما يحاول الفيروس غزو تلك الخلايا، ويفشل الأمر الذي يحفز إحدى آليات المناعة الطبيعية، وهي دفع الخلايا لتدمير نفسها في نوع التهابي من انتحار الخلايا المعروف علميا باسم (بيرويتوزيز).

وتشير نتائج الدراسة التي نُشرت في وقت واحد فى دوريتى "ساينس، ونيتشر" العلميتين، إلى أن عقاراً تجريبياً مضاداً للالتهاب لشركة فيرتكس للأدوية، جرب بالفعل على المصابين بالصرع، قد يمكن استخدامه كعلاج جديد للإيدز.

وقال الدكتور وارنر جرين الباحث في معاهد جلادستون – وهي مؤسسة لبحوث الطب الحيوي لا تسعى للربح في سان فرانسيسكو أجريت الدراسة في معاملها – "إن الدراسة تتعامل مع المشكلة الأساسية التي تسبب مرض الإيدز، وهي فقدان الخلايا سي دي ٤ تي".

وقال الدكتور أنتوني فوتشي مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية: "إن الدراسة تقدم حلا "أنيقاً" لسؤال حار فيه العلماء منذ اكتشاف الفيروس في عام ١٩٨٣م".

وقال جرين: "إن العلماء ظلوا لسنين يعتقدون أن فيروس نقص المناعة البشرية يقتل خلايا الجهاز المناعي بغزوها مباشرة، والاستيلاء على آلية بناء الحمض الوراثي فيها، واستخدامها كأدوات لإنتاج الفيروس نفسه".

خواطر رقمية

أ.د جبريل بن حسن العريشي

ما هو مصير تراثنا الرقمي بعد وفاتنا . دام الله عليكم الصحة والعافية؟، هل يرغب أي منا في أن تكون مقتنياته الرقمية من ضمن التركة التي يتقاسمها وارثوه بعد الموت؟، أليست تلك المقتنيات هي البديل لما كان يتركه الفرد بعد وفاته من رسائل وكُتب، والتي كثيراً ما قام الورثة بنشرها بعد وفاة أصحابها وتقاضوا أموالاً مقابل ذلك؟.

لقد أصبحنا نعتمد على الحاسوب والهاتف النقال في كل أمور حياتنا، وأصبح الكثيرون منا يملكون آلاف الوثائق والمراسلات والمستندات والكتب الإلكترونية - المشتراة والمنسوخة - على أجهزتنا الحاسوبية. كما أصبحنا نقوم بتخزين جزء كبير من وثائقنا ومستنداتنا بالإضافة إلى مراسلاتنا ضمن البريد الإلكتروني في جوجل أو ياهوو، دون أن نحتفظ بنسخة منها على حاسوبنا، وخصوصاً مع مساحات التخزين الكبيرة التي أصبحت نظم البريد الإلكتروني تُوفرها بصورة مجانية. فما مصير هذا التراث الرقمي؟.

وتزداد قيمة هذا الأمر إذا كان المرء معتاداً على شراء المقتنيات الرقمية من مواقع التجارة الإلكترونية، مثل: (الكتب والمجلات والمقطوعات الموسيقية والبرمجيات المتنوعة والألعاب)، والتي قد تكون ذات قيمة كبيرة. كما قد يملك المرء اسماً نادراً لنطاق رقمي يُمكن بيعه نظير مبالغ مالية معتبرة، فلمن تؤول تلك المقتنيات بعد موته؟، هل أصبحت هناك ضرورة لأن يفكر المرء في مستقبل هذه المقتنيات الرقمية في حال وفاته أو إصابته بمرض أو عارض يفقده أهليته وإدراكه؟.

إنّ تلك المقتنيات الرقمية عادة ما يتم حمايتها بكلمات السر التي تستخدم سواءً لـ (هاتف النقال أو البطاقات الائتمانية والحسابات البنكية والأجهزة الحاسوبية أو لحساباتنا على الفيس بوك والماسنجر والبريد الإلكتروني لجوجل وياهو، وغير ذلك). فقد أصبح الأمر كمن يمتلك عدة خزائن حديدية، لكل منها مفتاح خاص، وتضم العديد من المقتنيات. فماذا يحدث إذا مات المرء دون أن يُخبر أحداً عن موضع هذه الخزائن ومفاتيحها؟، وأي خسارة تنجم عن ذلك للورثة؟.

هل يكتب المرء وصية رقمية، وهي ستتم بالتأكيد في يد الورثة بعد موته؟، فيقوم بوضع كلمات السر كلها في أحد الملفات، ثم يتم حماية هذا الملف بكلمة سر أخرى، ويُغير امتداده إلى exe أو أي امتداد آخر بحيث يُصعب اكتشافه بواسطة أي زائر متطفل للحاسوب يسعى وراء كلمات السر، ويتم حفظه على الحاسوب؟. وقد يكون المرء - صاحب المقتنيات الرقمية - أكثر حرصاً على رد المظالم قبل موته، فلا يكتفي بكتابة كلمات السر، بل يقوم بكتابة تفاصيل تلك المقتنيات وبياناتها، إذا كان عدم الكشف عنها يضيع حقوقاً أو يتسبب في وقوع الضرر لبعض الأشخاص.

ثم ليتصور المرء، أن هذا التراث الرقمي قد وصل إلى أيدي وارثيه. ألا يخشى أن يكون هناك (وثائق أو معلومات أو بصمات رقمية) قد يرغب أحياناً في إخفائها عن الناس جميعاً، وعن عائلته التي ترثه بوجه خاص، وذلك لما تحويه من معلومات أو رسائل قد تُشوه صورته الجميلة في نظر عائلته وأصدقائه ومحبيه.

فكثيراً ما يقول المرء في حياته المادية «بقصد أو بغير قصد» ما قد يندم عليه بعد ذلك، مثل فضفضة إلى صديق، أو رفع شكوى في أحد الأشخاص إلى الرئيس، أو أقوال تمس حياة الأشخاص في مجالس الغيبة والنميمة، وما أكثرها، أو ثرثرة في أمور تتعلق بشركته وأعمالها وشؤونها المالية مما قد يُعد من الأسرار، أو تفاخر حتى بما قد يستقبح من الأمور، أو غير ذلك مما يُعد من أخطاء المرء وخطاياه، فكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتكون معرفة الناس بهذه الأخطاء محصورة في نطاق ضيق من الأشخاص. والذين «في غالب الأمر» ينسونها في خضم الحياة. أما في الحياة الرقمية فالأمر يختلف، فكل حركات المرء وسكناته وأقواله تظل مسجلة هناك في تراثه الرقمي إلى الأبد، وهو نفسه قد ينسى بمرور الزمن أنها هناك.

هذا عن الأقوال، ثم لينظر المرء إلى ما قد يكون قد اكتسبه من ذنوب رقمية في أفعاله، هل اختراق موقعاً على الإنترنت، أو كسر شيفرة برنامج حاسوبي لكي يستخدمه مجاناً، أو اطلع على مواقع تنشر موادًا غير مناسبة، أو قام بفتح حسابات متعددة في حلقات النقاش المختلفة بأسماء وهمية وخدع أناساً آخرين أو ضللهم؟.

أم لعله قد ترك صدقة رقمية جارية، أو علماً رقمياً ينتفع به على شكل مقال على الإنترنت، أو موقع للتعليم الإلكتروني عن بعد، أو كتاب رقمي كان قد نشره مجاناً.

هل إذا مات المرء سيُدرك أصدقاؤه الرقميون - على الماسنجر وفيس بوك وتويتر - بموته، والذي سيُصاحبه بالتأكيد موت رقمي لكل حساباته ومدوناته؟، هل سيفتقدونه أو يشعرون بالحزن عليه؟، هل سيدعون له أم سيدعون عليه؟.

ثم ما هو مصير عشرات الصفحات والرسائل والتعليقات التي سطرها على مواقع الشبكات الاجتماعية، أو في المدونات ومواقع اللعب، من سيهتم بها، فيقوم بالتواصل مع المؤسسات المالكة لمواقع الشبكات الاجتماعية لكي تقوم - ودياً - بإغلاق حساب يملكه أو صفحة تخصه، والتي يثير بقاؤها مشاعر أصدقائه ومحبيه؟.

إن المرء يحتاج في حياته الرقمية إلى "الالتزام بنفس الضوابط الأخلاقية والآداب العامة وقواعد اللياقة التي يلتزم بها في حياته العادية"، بحيث يكون ذا شخصية واحدة سواء في حياته العادية أو حياته الرقمية، ولا بد من أن يدرك أن ما يقوم بنشره وقوله في حياته الرقمية، لن يكون شيئاً خاصاً به، وإنما سيُصبح نشراً عاماً، وسيكون له آثار تتجاوز في مداها ما كان يتوقعه ويقصد إليه، سواء في حياته أو بعد مماته.

عضو مجلس الشورى

رئيس مجلس الشورى
يستقبل سفير مملكة السويد لدى المملكة

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور / عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير مملكة السويد لدى المملكة "داج يولين دانفليت".

وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان السويدي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بين المجلسين.

ويستقبل السفير اليوناني

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى سفير جمهورية اليونان لدى المملكة "ايوانيس خريستوفيليس".

ونقل السفير اليوناني لرئيس مجلس الشورى خلال الاستقبال رسالة شفهية من رئيس البرلمان اليوناني تتعلق بدعوة معاليه لزيارة جمهورية اليونان.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في شتى المجالات، خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان اليوناني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية اليونانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

نائب رئيس مجلس الشورى
يستقبل معالي وزير العمل ومحافظ التعليم التقني والمهني

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور/ محمد بن أمين الجفري في مكتبه معالي وزير العمل - رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المهندس/ عادل بن محمد فقيه، ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني الدكتور/ علي الغفيص، بحضور صاحب السمو الأمير الدكتور/ خالد بن عبد الله آل سعود - عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي.

وأكد الدكتور الجفري حرص مجلس الشورى من خلال لجانه المتخصصة على دراسة تقارير الأداء السنوي للأجهزة الحكومية ومؤسساتها، والعمل على تطوير الأداء ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها.

من جانبه أعرب معالي وزير العمل المهندس/ عادل فقيه عن شكره وتقديره لرئيس المجلس ونائبه وأعضاء المجلس، مؤكداً أهمية الدور الذي يؤديه مجلس الشورى في تطوير أداء الأجهزة الحكومية والأنظمة والتشريعات بما يحقق المزيد من التطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

ويستقبل ممثلي هيئات إدارات التشريع
بدول مجلس التعاون الخليجي

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، ممثلي هيئات إدارات التشريع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمناسبة عقد اجتماعهم "السادس" في مدينة الرياض.

ورحب الدكتور الجفري بالوفود الخليجية، متمنياً أن يعكس هذا الاجتماع ما تتميز به دول مجلس التعاون من وحدة في الرؤى واتفاق في وجهات النظر إزاء مختلف القضايا والموضوعات، وأكد أهمية التشريع في مجال التنمية باعتباره الركيزة الأساسية في كل تنمية.

رأس إحدى جلسات المؤتمر نوقش فيها ٧ أوراق عمل
مساعد رئيس مجلس الشورى
يشارك في مؤتمر عربي عن الحوكمة والإدارة في الدول العربية

شارك معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد في أعمال المؤتمر السنوي "الثالث عشر" للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان "حالة الحوكمة والإدارة العامة في الدول العربية ، خيارات أم تحديات ومتطلبات جديدة"، الذي نظمته المنظمة في العاصمة الأردنية عمان مؤخراً، بحضور الأمير/ الحسن بن طلال وعدد من الوزراء المعنيين بالتنمية الإدارية في الدول العربية.

ورأس معالي الدكتور/ فهاد الحمد إحدى جلسات المؤتمر التي كانت بعنوان" قياس التقدم في أداء الحكم والإدارة الرشيدة"، حيث استعرض خلالها قياس التقدم والإدارة الرشيدة ، وأبرز الأبعاد التي تمكن من قياس التقدم، والأساليب المحددة للقياس، وأهم المؤشرات المتعلقة بحالة المنطقة العربية.

وشهدت الجلسة طرح سبع أوراق بحثية قدمها عدد من المتخصصين في الإدارة، وفتح خلالها النقاش بين مقدمي أوراق العمل، والحضور الذين تفاعلوا مع ما تم طرحه، مما أثرى الجلسة بالمعلومات القيمة حول الموضوعات التي تناولها الباحثون.

وناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام عدداً من المحاور المتعلقة بمواطن ضعف تطبيقات الحوكمة ونُظم الإدارة العامة، والتي برزت مؤخراً بفعل الأزمات الاقتصادية في مختلف المؤسسات، وتداعياتها المستمرة، وواقع الإخفاق الذي تعاني منه مختلف المؤسسات، ودور القيم، والثقافة، والرقابة والقواعد والتشريعات والموارد البشرية والهيكلية والسياسات في تراجع أداء المؤسسات.

كما سعى المؤتمر إلى التعرف على عمليات الحوكمة وأساليبها الجديدة وملامح الإدارة العامة، التي يمكنها تلبية احتياجات الحكومة، وفق أولويات واستحقاقات بيئة الأزمة وما بعدها، وواقع النماذج والممارسات الحديثة والتقليدية.

كما بحث المؤتمر كيفية مواجهة التحديات التي تهدد التنمية المستدامة وسيادة القانون ورفاهية المواطنين وصحتهم والبيئة النظيفة، وكيفية مواجهة الجريمة المنظمة من خلال تنمية الروح الوطنية، وكل الممارسات غير الشرعية التي تهدد السلم الاجتماعي والعيش الآمن الكريم.

وأكد المؤتمر في ختام أعماله ضرورة الالتزام القوي بتفعيل ممارسات إصلاح مؤسسات الدولة وسياساتها وقوانينها، حيث الحاجة قائمة لإحداث تحوّل حقيقي في أنظمة الإدارة العامة لبلوغ الحُكم الرشيد، ورفع مستويات الكفاءة في استخدام الموارد وحمايتها، ومراعاة الصالح العام، بجانب أهمية حل المشكلات الأساسية مثل "البطالة والإسكان والصحة والتعليم والبيئة"، مشددًا على أن ذلك يتطلب تجسيد الأبعاد الرئيسة لمهام إدارة الحُكم وبناء دولة المؤسسات، وإعمال مبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

وأقر المؤتمرون في بيانهم الختامي أن التغير السريع أو إقرار سياسيات إصلاحية عُليا، لا يعني دائماً وصول التغيير والتطوير إلى مختلف أروقة مؤسسات الدولة العميقة ومستوياتها وتحققهما فيها.

ودعا المؤتمر القائمين على إدارة الأجهزة في الدولة إلى بذل مزيد من الجهود للاهتمام بمعالجة الأبعاد الإنسانية والهيكلية والتنظيمية وتحديداً إصلاح الإدارة العامة بشكل مواز لتطبيقات الحوكمة الجديدة، وبأسلوب يتسم بالشفافية على صعيدي صُنع السياسات وتنفيذها. وفي مقدمتها التغييرات الهيكلية للعلاقة بين القطاع الحكومي والقطاعات الأخرى في المجتمع.

لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي
تناقش التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتقني بحضور وزير العمل

ناقشت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في اجتماع عقدته في مقر المجلس برئاسة سمو الأمير الدكتور/ خالد بن عبد الله آل سعود عضو مجلس الشورى رئيس اللجنة التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتقني بحضور معالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة المهندس عادل فقيه ومعالي محافظ المؤسسة الدكتور/ علي الغفيص.

وفي مستهل الاجتماع رحب سمو رئيس اللجنة بمعالي وزير العمل ومحافظ المؤسسة العامة للتعليم المهني والتقني ، مؤكداً أهمية المؤسسة ودورها الفاعل في سد حاجات سوق العمل من الكوادر السعودية المؤهلة.

وشاهد أعضاء اللجنة عرضاً مرئياً عن التحولات المستقبلية للمؤسسة والشراكات الاستراتيجية لتشغيل كليات المؤسسة ومعاهدها المختلفة في عدد من مناطق المملكة.

ثم ناقش أعضاء اللجنة معالي المهندس عادل فقيه ومسؤولي المؤسسة حول أعمال المؤسسة، وأهم المعوقات التي تواجهها في أداء رسالتها، وسبل تطوير آدائها التقني والمهني واستراتيجياتها الجديدة.

وأجاب وزير العمل ومحافظ المؤسسة على أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة التي دارت حول بعض المحاور التي تضمنها تقرير المؤسسة.

مركز أبحاث الشورى يُوسع دائرة مصادره المعلوماتية

في إطار سعي مجلس الشورى مُمثلاً في "مركز أبحاث الشورى" لتوسيع دائرة مصادره المعلوماتية؛ لتعزيز الدراسات والبحوث التي يقوم بها المركز حول العديد من الموضوعات التي يدرسها المجلس ويناقشها، ولتوفير أكبر قدر من المعلومات لأعضاء المجلس، بما يُسهم في دراستهم للموضوع دراسة شاملة ومعمقة تُفضي إلى وصول مجلس الشورى لقرارات تصب في صالح الوطن والمواطن، عُقدت في مقر المجلس ورشة عمل تعريفية لمنسوبي إدارة المعلومات، للتعرف على الخدمات الإلكترونية التي تُقدمها "المكتبة الرقمية السعودية" التابعة لوزارة التعليم العالي من قواعد المعلومات، والكتب الإلكترونية، وذلك للاستفادة من الكم الكبير من المعلومات التي تتوفر في المكتبة الرقمية، وتساعد في صنع القرار.

والجدير بالذكر أن "المكتبة الرقمية" توفر (٢٦٢) ألف كتاب رقمي و(١٤٥) قاعدة معلوماتية تحوي (١٤٧) ألف مجلة علمية، إضافة إلى(١٢) ألف رسالة جامعية باللغة العربية، و (٣) ملايين رسالة باللغة الإنجليزية لمختلف التخصصات العلمية والنظرية .

حضر الورشة التعريفية من جانب مجلس الشورى مدير عام مركز أبحاث الشورى الدكتور/ عبد الرحمن الزهراني، ومدير إدارة الأبحاث والدراسات الدكتور/ مطر الجميلي، ومدير إدارة المعلومات الدكتور/ ماجد الدريهم. في حين قدم الورشة من جانب المكتبة الرقمية الأساتذة/ طلال الجلفان، وعبد الله العمودي، وفيصل الشهوان.

د. سلطان السلطان يشارك في ملتقى دولي للمياه وفي مؤتمر أقمار النانو الصناعية

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور/ سلطان بن حسن السلطان في "الملتقى الدولي للمياه والبيئة" الذي نظمته جامعة "قاصدي مرباح ورقلة" بالجزائر خلال الفترة من ٢-٤/ ١/ ١٤٣٥هـ.

وجاءت مشاركته كمتحدث رئيس في الجلسة الأولى بمحاضرة علمية عنوانها (الإدارة المستدامة للمياه في المملكة العربية السعودية الماضي، والحاضر، والمستقبل).

كما شارك الدكتور/ سلطان بن حسن السلطان في المؤتمر الخامس لأقمار النانو الصناعية والملتقى الأول لجمعية جامعات الفضاء الهندسية الذي عقد في العاصمة اليابانية طوكيو، خلال الفترة من ١٧- ٢١/ ١/ ١٤٣٥هـ.

وقدم الدكتور السلطان في أعمال المؤتمر بحثا عنوانه: "تطبيقات أقمار النانو الصناعية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي".

الحميد يشارك في مؤتمر "الضمان الاجتماعي" بقطر

شارك عضو مجلس الشورى الأستاذ/ سليمان بن سعد الحميد كمتحدث رئيس في "الجلسة المتخصصة لأنظمة التقاعد والتأمينات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الواقع والتحديات"، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للضمان الإجتماعي التي عقدت في دولة قطر خلال الفترة من ٧-١٢/ ١/ ١٤٣٥هـ بهدف تعزيز العلاقات البينية والتطوير الدائم بين دول مجلس التعاون الخليجي.

مدير عام وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة مكة المكرمة يُشيد بمجلة (الشُورى)

د. محمد المهنا

أشاد مدير عام وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة مكة المكرمة، الأستاذ/ سعود بن علي الشيخي بالمحتوى المعلوماتي الذي يُسطر على صفحات مجلة (الشورى)، وتنوع موضوعاته، والتقارير التي ترصد مُجمل القرارات التي يُصدرها المجلس، والموضوعات الاجتماعية التي يُناقشها تحت القبة، وتلامس حاجة المواطن.

وعبر الشيخي في خطاب شكر لرئيس تحرير مجلة (الشورى) الدكتور/ محمد المهنا، عن سعادته بتنوع أبواب المجلة ومحتوياته، والتميز في إخراجه الفني، وذلك بعد اطلاعه على العدد (١٤٨) من المجلة، مُتمنياً لفريق العمل بالمجلة مزيداً من التوفيق.

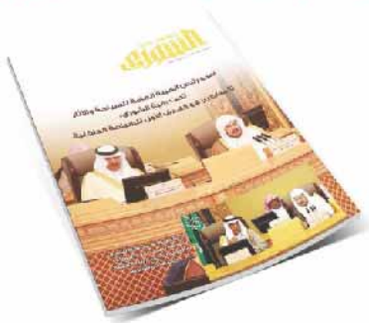

تنويه

ورد خطأ في الخبر الذي نُشر في هذه الصفحة من مجلة الشورى في عددها (١٤٨) عن صدور كتاب (جولات في جوامع الرياض - انطباعات شخصية - الجزء الثاني) لمؤلفه الأستاذ صالح بن محمد الشويرخ، حيث ورد في الخبر أن فكره الكتاب استقاها المؤلف من رجل الأعمال/ عبد العزيز المقيرن. والصحيح أن فكرة الكتاب هي من بنات أفكار المؤلف، وذلك بعد أن قام رجل الأعمال/ عبد العزيز المقيرن بهدم وإعاده ترميم الجامع المجاور لمنزل المؤلف، مما اضطره إلى الصلاة في جامع أخر .. ثم ثان وثالث، وهكذا حتى استطاع بفضل الله ومنته من الصلاة في (٦٧٠) جامعاً في (١٢١) حي من أحياء الرياض خلال (١٥) سنة .

والشورى إذ تعتذر للزميل صالح الشويرخ عن هذا الخطأ غير المقصود، تتمنى له التوفيق في اهتماماته الأدبية.

الدريهم مُديراً لإدارة المعلومات

صدر قرار معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد بتكليف الدكتور/ ماجد بن سعد الدريهم "مديراً لإدارة المعلومات بالمجلس". وأعرب الدريهم عن شكره وتقديره لمعالي رئيس المجلس، ومعالي نائبه، ومعالي المساعد، ومعالي الأمين العام على الثقة التي أولوه إياها، سائلاً الله أن يوفقه في أداء المهام الموكلة إليه.

الدريهم حاصل على شهادة الدكتوراة في مجال "تقنية المعلومات" من جامعة "كوينز لاند" للتقنية باستراليا.

(الشورى)، تهنئ الدكتور/ ماجد الدريهم، وتتمنى له التوفيق في مهام عمله الجديد.

د. سلوى الهزاع تشارك في "الاجتماع السنوي لطب وجراحة العيون بالولايات المتحدة الأمريكية"

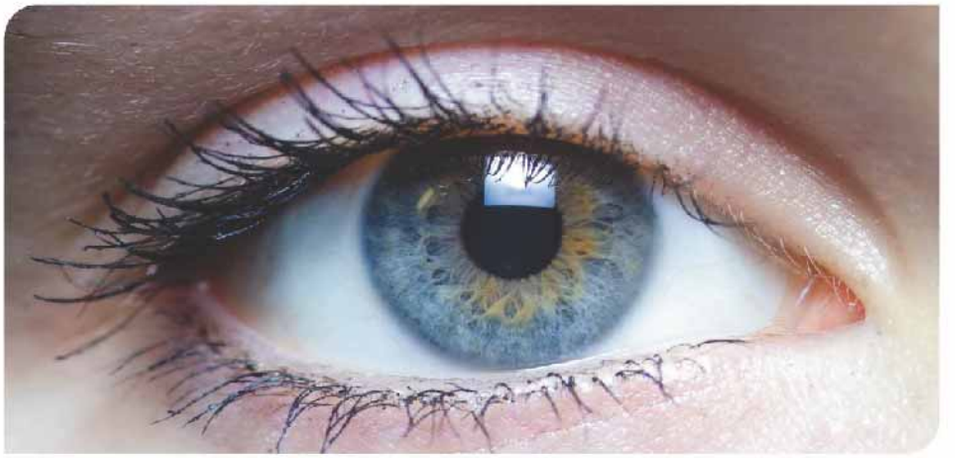

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة / سلوى بنت عبد الله الهزاع، رئيسة قسم العيون واستشاري طب وجراحة العيون بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الرياض- في الاجتماع السنوي لطب وجراحة العيون بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي عقد خلال الفترة من ١٠-٢٣ / ١ / ١٤٣٥هـ.

وتناول الاجتماع سبل تدريب وتنمية مهارات الجيل القادم من أطباء العيون في مجال طب وجراحة العيون.

د. مستورة الشمري ودلال الحربي تشاركان في "الملتقى الإقليمي لتطوير البرلمانيات العربيات بتونس"

شاركت عضوا مجلس الشورى الدكتورة / مستورة بنت عبيد الشمري والدكتورة / دلال بنت مخلد الحربي في "الملتقى الاستشاري الإقليمي للبرلمانيات والقيادات والشابات والشباب العرب الذي عقد في تونس خلال الفترة من ١٦-١٨ / ١ / ١٤٣٥هـ.

جاء المُلتقي بمشاركة برلمانيات وقيادات شابة من ١٧ دولة عربية، بهدف تعزيز مهارات البرلمانيات والقياديات الشابات العربية لتواصل فعال، وبث رسائل لتنوع واسع من الفئات المستهدفة، وإيجاد فضاء للحوار والتفاعل وتبادل المعرفة والمعلومات.

د. حنان الأحمدي تشارك في ندوة المرأة العاملة حقوقها وآليات تمكينها: "رؤى مستقبلية"

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة / حنان الأحمدي في ندوة المرأة العاملة حقوقها وآليات تمكينها: "رؤى مستقبلية" التي عقدت في سلطنة عُمان، خلال الفترة من ٢١-٢٣ / ١ / ١٤٣٥هـ.

وقدمت الدكتورة حنان الأحمدي ورقة عمل عن تمكين المرأة بين التحديات التشريعية والرؤى المستقبلية.

وشارك في الندوة عدد من القيادات والخبرات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و الدول العربية الشقيقة.

مجلة "آسيا وأفريقيا اليوم" الروسية تُجري حواراً مُطولاً مع عضو مجلس الشورى البروفيسورة/ دلال الحربي

استضافت مجلة "آسيا وأفريقيا اليوم" الروسية في عدد خاص عن المملكة العربية السعودية نشرته مؤخراً، عُضو مجلس الشورى البروفيسورة / دلال بنت مخلد الحربي في حوار مطول، تحدثت فيه عن مهام مجلس الشورى التنظيمية والرقابية، ودره الفاعل في التنمية الاجتماعية، كما تحدثت عن تعيين المرأة عضواً في المجلس، مشيرة إلى أن المرأة عضو المجلس أثبتت من خلال المداخلات سعة أفقها، وحضرت بقوة في الكثير من القضايا، وأضافت لمداولات المجلس ونقاشاته الكثير، وكانت حاضرة في طرح هموم النساء السعوديات وقضاياهن.

كما تحدثت عن تاريخ المرأة السعودية ودورها التربوي والتعليمي، ومساهمتها الفاعلة في تبني قضايا مجتمعها، مستشهدة بنماذج وأحداث تاريخية، كان للمرأة فيها قدم السبق، حيث استعرضت عدداً من مؤلفاتها وبحوثها العلمية والتوثيقية، الخاصة بتاريخ المرأة في الجزيرة العربية، لا سيما وأن هذه الدراسات كانت ومازالت محل اهتمام الدارسين والباحثين في تاريخ المرأة بالمنطقة، وهو ما دعا المجلة لعرضها كعناوين بارزة لهذا العدد الخاص عن المملكة.

كما تحدثت الدكتورة/ دلال عن الدور الفاعل الذي تقوم به عضوات مجلس الشورى الحالي، والجهود الحثيثة من قبل الدولة لتفعيل دور المرأة فيما يختص بشأن الأسرة والمجتمع، مبرزة حجم الأمانة والمسؤولية المتمثلة بثقة ولي الأمر.

يذكر أن مجلة "آسيا وأفريقيا اليوم" تصدر عن أكاديمية العلوم الروسية ، التابعة لمعهد الدراسات الأفريقية والإستشراقية بموسكو، ويرأس تحريرها البروفيسور والمؤرخ "أليكسي فاسيليف" مدير معهد الدراسات الأفريقية، وهو أحد أشهر المؤرخين والباحثين المهتمين بتاريخ المملكة العربية السعودية .

د/ منى الدوسري تشارك ببراءة اختراع

شاركت الدكتورة / منى الدوسري - عضو مجلس الشورى- في "معرض ابتكار" ببراءة الاختراع رقم (٣٠٧٨) من مكتب براءات الاختراع السعودي بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عن الاختراع المسمى : مركب جديد من: (IZ)-2- (hydroxymethyl) dodec-1-ene-1,3-diol واستخدامه.

المركب تم فصله من جذار جسم سوسة النخيل الحمراء، مما مَكّنَ استخدام هذا المركب وتطبيقه على حيوانات التجارب، حيث كان له فعالية كبيرة في تثبيط اضطرابات النظم القلبي، وتم نشر البحث في مجلة عالمية متخصصة.

المبادئ الخمسة المبجلة عالميا... ؟!

د. صدقه يحيى فاضل

هناك مبادئ / قيم سياسية عامة مبجلة عالميا، ويقدرها ويحترمها كل البشر الأسوياء، بصرف النظر عن انتماءاتهم (العرقية، والدينية، والمذهبية، والطائفية... الخ). وقد أصبح الأخذ بها دليل على الاهتداء، والالتزام بأهم ما هو خير وصالح للبشر، في كل مكان وزمان. حيث ثبت أن الشعوب التي تقيم دساتيرها على هذه المبادئ وتلتزم بمضمونها بالفعل، هي شعوب مستنيرة، وناجحة، وتتمتع بدرجة مرتفعة – نسبياً – من السعادة العامة. أما الشعوب التي تجهل هذه المبادئ، أو تُسيء فهمها، ولا تسير على هداها، فإنها شعوب إما (جاهلة، أو فاشلة)، ولا تحظى – نتيجة ذلك – بقدر – مقبول – من السعادة العامة، واحترام الآخرين.

ويلاحظ أن الأديان قاطبة تحض – منذ فجر التاريخ – على التمسك بمضمون هذه المبادئ، رغم اختلاف "تفاصيل" هذا التمسك الملزم، والمطلوب، ديناً، وعرفاً أيضا.

والإسلام هو أكثر الأديان تأكيداً على هذه القيم، ويقدم الإسلام أفضل مضمون لكل مبدأ من هذه. وستكون لنا وقفة لاحقة مع مفهوم الإسلام لكل من هذه المبادئ. ثم جاء الفكر السياسي البشري العالمي ليؤكد على نُبل وعظمة ونفاسة هذه القيم، وضرورة الإلتزام بها في الحياة العامة للمجتمعات الإنسانية، وإقامة الحياة العامة على أساسها، لتخفيف كبد ومعاناة الإنسان في هذه الدنيا، وجعل عيشه فيها أيسر وأكرم.

وحذر ذلك الفكر من مغبة الجهل بهذه المبادئ، أو تجاهلها، أو إساءة فهمها، ناهيك عن عدم الالتزام الصحيح بها، فالالتزام يضفي سعادة على المستظلين بظلها.

أما هذه المبادئ، فيمكن حصرها في المبادئ الخمسة التالية: –

١ – الحرية: حرية الفرد والجماعة في القيام بما يريدون عمله، شريطة انسجامه مع الدستور الذي ارتضوه، وعدم إضرار العمل بآخرين.

٢ – العدالة: حفظ الحقوق والإلزام بالواجبات، مع المساواة التامة.

٣ – المساواة: تساوي مواطني الدولة في الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص.

٤ – الديمقراطية: عرفت في أحد القواميس السياسية الأمريكية بأنها: – "حكم الشعب بالشعب وللشعب... وتأصيل السلطة و"السيادة" بيد الشعب، وقيام الأخير بانتخاب سلطة تشريعية، وفق شروط محددة. وإن تم انتخاب "رئيس" للبلاد، تفوض إليه سلطة "التنفيذ" فقط. هذا مع بقاء "السلطة القضائية" مستقلة عن السلطتين الأخريين، وقيامها بالرقابة العليا، وتولي تفسير الدستور، وضمان الالتزام به. وهي "آلية" للحكم... استحدثت كبديل لـ "الديكتاتورية"، وهذه الآلية يمكن أن "تؤدلج" بالعقيدة التي تعتنقها وتريدها غالبية الشعب المعنى". أهـ.

٥ – التكافل الاجتماعي: قيام المجتمع (ممثلا بحكومته) بتوفير حد أدنى من العيش الكريم للمحتاجين من أبنائه، والأخذ من القادرين، ورده على المعوزين.

نعم، هناك اتفاق – شبه تام – على "جوهر" كل من هذه المبادئ، ولكن الاختلاف ينصب على مضامين وتفاصيل كل مبدأ، من طرف لآخر... وإن كانت نقاط الاختلاف حول التفاصيل قد بدأت تضيق كثيراً. والاختلاف حول التفاصيل، مهما اتسع، لم يحجب الاتفاق على جوهر كل مبدأ، ومضمونه الأساسي. فكل الأديان والأعراف البشرية – تقريباً تتفق على هذا الجوهر، وكل أسوياء البشر متفقون كذلك عليه. فهي – في رأي المفكرين – "مبادئ" صالحة ومطلوبة ومفيدة – من حيث المضمون الأساسي – لكل الناس، وفي كل زمان ومكان، وإن اختلفت التفاصيل والملابسات من زمن لآخر، ومن مكان لآخر.

إن رفض مبادئ: الحرية والعدالة والمساواة، والتكافل الاجتماعي – المبجلة عالميا وعقائديا –، والتشكيك فيها، ينم عن جهل بها، أو إساءة فهمها، أو عدم الإيمان بجوهرها الخير؟!.

يسعد المجتمع الذي يلتزم بتطبيق جوهرها، ويضع الآليات العملية التي تكفل تحققها في أرض الواقع – بالفعل لا بالأقوال وحسب، وتشقى المجتمعات التي لا تلتزم بتطبيق ذلك، أو لا تطبقه بشكل صحيح وسليم، أو تدعي فقط أنها تلتزم بجوهرها، ومن الخطأ أن يقول إنسان: "هذه مبادئ لا تصلح لمجتمع معين، وقد تصلح لغيره ؟!"، وربما يصدق لو قال: "إن هذه المبادئ لا تصلح لمجتمع ما في مرحلة معينة (عابرة، ومؤقتة)"، أو قال: "إن هذه المبادئ لا تصلح لنوعية نادرة معينة من البشر...؟!".

إن لكل مجتمع "خصوصية" معينة، بل إن لكل فرد – في أي مكان وزمان – خصوصية معينة خاصة به وحده. ومع ذلك، فإن هناك "عموميات"، وقيم... تجمع فيما بين كل البشر الأسوياء (Universal). ولعل هذه القيم الخمس هي أنبل ما يجمع بين بني البشر. وتطبيق تلك المبادئ يعتبر – في ذات الوقت – حاجة أساسية وملحة، لحياة عامة غير شقية، ولا مشوهة.

عضو مجلس الشورى

البرلمان اليمني يصوت على منع استخدام الطائرات بدون طيار

صوت البرلمان اليمني على قانون جديد يمنع استخدام الطائرات من دون طيار لشن هجمات في اليمن، وذلك بعد قصف قامت به طائرة من هذا النوع أوقع العديد من الضحايا المدنيين.

ونقلت وكالة سبأ اليمنية الرسمية أن: "نوابًا في البرلمان صوتوا بالموافقة على منع ما تقوم به الطائرات من دون طيار في الأجواء اليمنية".

وأضافت الوكالة أن: "النواب شددوا على أهمية الحفاظ على المواطنين الأبرياء من أي اعتداء عليهم، وكذلك الحفاظ على سيادة الأجواء اليمنية".

كما طالب أعضاء المجلس "اللجنة العسكرية" التي شكلها رئيس الجمهورية للتحري والتحقيق في حادثة مستشفى مجمع وزارة الدفاع بالتدقيق والتمعن في أداء مهامها والإسراع في إنجازها، وإحاطة مجلس النواب بالنتائج التي ستنتهي إليها.

وتأتي تلك التطورات، عقب مقتل (١٥) يمنيًا في حفل زفاف، قتلوا بالخطأ بواسطة طائرات بدون طيار، أُعتقد بأنهم من أنصار القاعدة.

وكثفت الولايات المتحدة الهجمات باستخدام طائرات بدون طيار في إطار حملتها على تنظيم القاعدة باليمن الذي تعتبره واشنطن أكثر أجنحة التنظيم نشاطا. واليمن واحد من بين بضعة دول تُقر فيها الولايات المتحدة باستخدام الطائرات دون طيار، رغم أنها لا تُعلق على الهجمات.

السجن ١٠ سنوات لمن يحمل السلاح والذخائر بدون ترخيص في ليبيا

أقر المؤتمر الوطني العام في ليبيا قانوناً يُجرم كل من يحمل السلاح والذخائر بدون ترخيص بعقوبة تصل في المتوسط إلى السجن عشر سنوات.

وأعطى المؤتمر الوطني العام فترة سماح تمتد إلى ثلاثة أشهر بعد صدور القانون يخضع حامل السلاح بدون ترخيص بعد انتهائها إلى العقوبات المنصوص عليها في القانون.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم المؤتمر عمر حميدان أن: "إصدار القانون جاء لتنظيم حمل الأسلحة والذخائر بعد انتشار السلاح بين الناس، الأمر الذي يُشكل أزمة حقيقية ينبغي حلها بإصدار قانون يُنظم هذا الموضوع".

وأضاف حميدان: "أن القانون أعطى فترة سماح مُدتها تسعون يوما من تاريخ صدوره، وبعض التعويضات لمن يتنازلون ويسلمون سلاحهم طوعا."

واعتبر القانون أن كل من يحمل سلاحًا سواءً كان آلة عسكرية، أو سيارة أو أي نوع آخر من السلاح، ويحوزه، أو يدخره، أو يقوم باستعماله، أو يقوم بشرائه، أو بيعه، مخالفا للقانون، يُطاله العقاب الجنائي بعقوبات شديدة.

ملك الأردن يؤكد أهمية دور البرلمان العربي في دعم برامج الإصلاح والتنمية

أكد الملك عبد الله الثاني ملك الأردن على أهمية دور البرلمان العربي في دعم برامج "الإصلاح والتنمية، وتأطير الحوار، والنهج الديمقراطي وتعزيزه"، بما يضمن المساهمة في النهوض بالحياة السياسية في العالم العربي.

وشدد خلال لقائه رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان على ضرورة التعاون وإدامة التنسيق بين البرلمانات العربية، خصوصاً فيما يتعلق بالتشريع وتعزيز دور هذه البرلمانات في الحياة السياسية في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة.

وأشار العاهل الأردني إلى أهمية البناء على نتائج مؤتمر البرلمان العربي وتوصياته، بما يكفل تعزيز مسيرة التضامن والعمل العربي المشترك ويخدم قضايا الأمة العربية، ويُمكن شعوبها من تجاوز التحديات والظروف التي تواجهها.

وجرى خلال اللقاء، استعراض مستجدات الأوضاع في المنطقة، وتطورات الأزمة السورية، كما تناول اللقاء جهود تحقيق السلام في المنطقة، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وفقاً لحل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي
توافق على مشروع قانون لتخفيف القيود الصارمة على المعونات الأمريكية لمصر

وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكية، بأغلبية ساحقة على مشروع قانون لتخفيف القيود الصارمة على المعونات الأمريكية لمصر.

وأقرت اللجنة بأغلبية ستة عشر صوتاً مقابل صوت واحد، مشروع قانون "إصلاح المساعدات لمصر لعام ٢٠١٣"، الذي يجيز تقديم مساعدات مشروطة.

وكانت هذه المعونات قد تم تقليصها بدرجة كبيرة، بعد أن عزل الجيش المصري، الرئيس محمد مرسي، الصيف الماضي.

مجلس النواب اللبناني يُرجئ جلسته للمرة الثامنة

أرجأ مجلس النواب اللبناني جلسته التشريعية المقرر عقدها يوم ١٨ ديسمبر إلى شهر يناير ٢٠١٤ م، لتكون المرة "الثامنة" على التوالي التي يتم تأجيلها في غضون ما يُقارب "خمسة" أشهر بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني ومقاطعة بعض الكتل النيابية للجلسة، على خلفية خلاف مع السلطة التنفيذية حول دستورية التشريع في ظل حكومة تصريف أعمال.

وصرحت مصادر نيابية لبنانية بأن: "نبيه بري رئيس مجلس النواب أرجأ الجلسة العامة إلى ٢٨ يناير بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني".

وكان نبيه بري قد دعا خلال شهر ديسمبر إلى عقد الجلسة التشريعية، لمناقشة وإقرار جدول أعمال مؤلف من(٤٥) بنداً.

وقد أثار تأجيل الجلسة مرات عديدة بوادر أزمة بين السلطتين التشريعية ممثلة بـ "نبيه بري" رئيس مجلس النواب، والتنفيذية ممثلة بـ"نجيب ميقاتي" رئيس حكومة تصريف الأعمال على ضوء الاختلاف في وجهات النظر حول دستورية انعقاد الجلسة العامة للبرلمان، والتي تم تأجيلها لثماني مرات على التوالي وسط تمسك بري ببنود الجلسة، وإصرار ميقاتي، على عدم جواز التشريع في ظل حكومة تصريف الأعمال إلا في نطاق محدود.

مجلس الشيوخ الأمريكي يصادق على الموازنة للعامين القادمين

صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على الموازنة العامة للعامين (٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ م)، ما حال دون حصول شلل حكومي آخر، وحد من تخفيضات الإنفاق التلقائية.

ووافق المجلس على الموازنة التي حصلت على (٦٤) صوتاً مؤيداً. هم (٩) جمهوريين و(٥٣)ديمقراطياً. مقابل معارضة (٣٦). وأحيلت الموازنة إلى الرئيس باراك أوباما، ليوقع عليها.

وأتت مصادقة مجلس الشيوخ بعد أسبوع على مصادقة مجلس النواب الأمريكي عليها، وقد حصلت على (٣٢٢)صوتاً مؤيداً، مُقابل معارضة (٩٤) صوتاً.

ويقضي الاتفاق بتحديد مستوى الإنفاق، وخفض العجز، والحدّ من اقتطاعات الإنفاق القسرية والعشوائية.

وأدى الخلاف بين "الديمقراطيين، والجمهوريين" إلى أزمة في الولايات المتحدة في نهاية سبتمبر الماضي، بعد رفض الجمهوريين في الكونجرس تمويل الحكومة الفدرالية، مما أدى إلى إيقاف الدولة الفدرالية الأمريكية لنشاطاتها للمرة الأولى منذ سبعة عشر عاماً.

وأعرب الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" عن سعادته لتصويت مجلس الشيوخ، واتفاق كلا الطرفين في مجلسي "النواب والشيوخ" معا للمرة الأولى منذ سنوات على تمرير اتفاق الميزانية.

وقال إن: "الميزانية ستستمر بخفض العجز الأمريكي في الوقت الذي شهدت الولايات المتحدة أسرع أربع سنوات خفضًا للعجز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية."

وأضاف: "أن اتفاق الميزانية سيُساعد على رسم مسار الاقتصاد الأمريكي خلال العامين المقبلين، وهو ما يعني أن الشعب الأمريكي لن يتعرض مرة أخرى لإيقاف عمل الحكومة بطريقة مؤلمة وغير حكيمة".

البرلمان الروسى يوافق على مشروع قانون لحجب مواقع إلكترونية تدعو للتظاهر

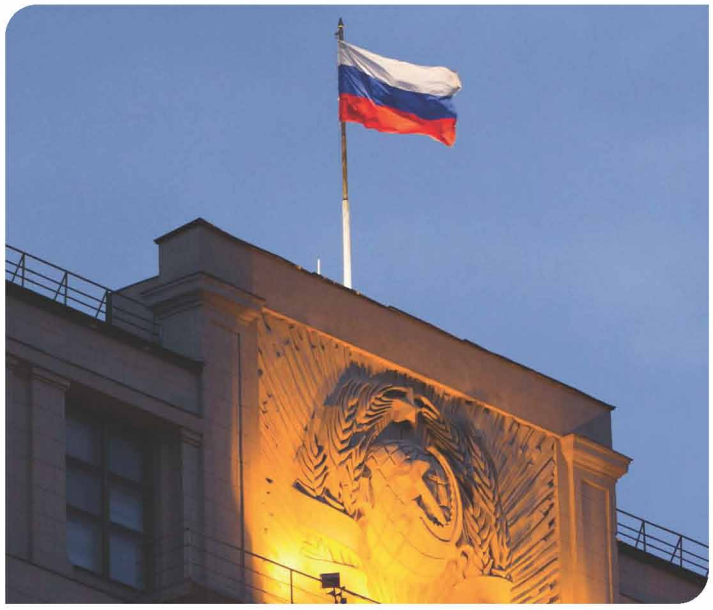

وافق مجلس النواب الروسي (الدوما) بشكل نهائي على مشروع قانون يحجب المواقع الإلكترونية التي تدعو إلى تنظيم احتجاجات غير قانونية.

وذكرت وكالة أنباء نوفوستى الروسية، فى نسختها الإنجليزية: "أنه من المنتظر أن يوسع مشروع القانون الجديد من صلاحيات قانون تم تمريره العام الماضي يسمح للحكومة بحجب المواقع التي تشجع على تعاطي المخدرات، أو الانتحار، أو تحتوى مواد إباحية".

وأضافت: "أنه وفقا لهذا القانون، تم بالفعل حجب (٨٥) ألف موقع إلكتروني، إلا أن مشروع القانون الجديد يسعى أيضا إلى حجب المواقع التي تدعو إلى (التطرف، أو التحريض على الفتنة العرقية، أو الدينية، أو تسهم في نشر الإرهاب)".

وتابعت: "إن هذا المشروع يحتاج الآن لموافقة مجلس الدوما وتوقيع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ليصبح قانوناً نافذاً. وأشارت إلى تأكيد الرئيس بوتين بأن روسيا لن تتهاون مع نوعية المظاهرات التي اجتاحت أوكرانيا مؤخراً، وفي حال تجاوز أي مواطن الخط الأحمر، فإن الحكومة ملزمة بفرض النظام."

صخب في البرلمان الأوكراني حول العنف ضد المتظاهرين

أثار تدخل المدعي العام الأوكراني حول أعمال عنف الشرطة بحق المتظاهرين نهاية نوفمبر ضجة في البرلمان بكييف، إذ اتهمته المعارضة بالعودة إلى الممارسات "الستالينية".

وأثارت صور عملية تفريق تظاهرة ليلة الثلاثين من نوفمبر في وسط كييف استنكاراً واسعاً وغير مسبوق ضد نظام الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش".

وبعد أن أقر أمام النواب بـ"الإفراط" في اللجوء إلى القوة قال المدعي إنه لا يستطيع: "ذكر اسم الموظف الذي أمر (بتفريق التظاهرة)، وما إذا كان الأمر ينص على اللجوء إلى القوة".

وقال: "أوليج تياجنيبوك- أحد قادة المعارضة - فهمنا جميعاً هنا أنك بصدد إحياء الستالينية".

من جانبه قال النائب سيرجي سوبوليف من حزب المعارضة المعتقلة "يوليا تيموشينكو" مخاطباً المدعي: "أين هي صور الطلاب الذين تعرضوا لضرب مبرح من قوات مكافحة الشغب؟، حان الوقت لتقدم استقالتك".

وطالب "فيتالي كليتشكو"، وهو أيضا قيادي معارض بالكشف عن اسم المسؤول الذي أمر بضرب المتظاهرين المسالمين في الثلاثين من نوفمبر.

ودعا نواب المعارضة مجدداً الرئيس يانوكوفيتش إلى إقالة وزير الداخلية "فيتالي زاخارتشينكو"، لكن نواب الحزب الحاكم لم يوافقوا على هذه المبادرة.

كيماوي الصحة

عدد القرار(٩) بتاريخ ١٥ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٤٤٤) بتاريخ ١٣٥٢/٤/٢٤هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار،
وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه،
وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على أصل الأوراق المرفقة، الواردة من مقام رأسه، مجلس الوكلاء برقم (٨٢١٩) بتاريخ ١٣٥١/١٢/١٧هـ، ورقم (٨٣٥٥) بتاريخ ١٣٥١/١٢/٢٥هـ، والمتضمنة الملاحظات التي أدلى بها الكيماوي أديب سعد الله الأيوبي في شأن ما قرره مجلس الشورى بخصوص عدم استحقاقه رواتب المدة التي غاب فيها بعد انتهاء مأذونيته، وتداول الأعضاء البحث في خصوص المذكور، وأُعيد النظر في هذه المُعاملة رغم أنها قد دُرست من قبل، واتخذ المجلس في موضوعها قراراً سابقاً بعدد (٢١٦) بتاريخ ١٣٥١/١١/١٢هـ، وحاز التصديق العالي بعدد (٧٧٧٢) بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٣٥١هـ، وبعد أن جرى درسها ومناقشتها وتطبيقها على النظام (نظام المأمورين العام)، اتضح وتقرر ما يأتي:

أولاً: التمسك بالقرار السابق المقترن بالتصديق العالي بعدد (٢١٦) بتاريخ ١٣٥١/١١/١٤هـ، والقاضي بعدم استحقاق كيماوي الصحة، رواتب المدة التي غاب فيها بعد انتهاء مأذونيته.

ثانياً: عدم وجاهة الاعتراض المُقدم من قِبَل الكيماوي (أديب المذكور)، للأسباب الآتية:

١- لأنه تمسك خطأ بالمادة (٦٨)، وأراد أن يتخذ منها مبرراً لطلبه مع أن المادة المذكورة قد فُصلت فيها الواجبات المُقدم إجرائها في حالة ما إذا طلب المريض أثناء تغيبه عن الوظيفة، تمديد اجازته إلى مدة أخرى، وتلك الواجبات هي:

ا- أن لا تزيد المدة عن ثلاثة أشهر أخرى.

ب- أن يُعين وكيلاً يصرف له ربع الراتب إذا كان من موظفي الدائرة، ونصفه إذا كان من خارجها، ويُعطى النصف الأخ للموظف المُجاز.

ج - لزوم تقديم تقرير طبي يُربط بطلب تمديد الإجازة بسبب المرض، يكون موقعاً من طبيبين أجنبيين مُصدق على صحة توقيعهما من شخصين معروفين من ذوي الشخصيات البارزة، هذا إذا لم يوجد مُعتمد للحكومة في البلاد التي طلب تمديد اجازته فيها.

٢- لم يُقدم إلى المجلس حتى الآن ما يُطابق المادة (٦٨) التي يستند إليها الكيماوي المذكور، وقد جاء في قرار الهيئة الإدارية للصحة العامة، المرفوق عدد (٠) بتاريخ ١/ ١٢/ ١٣٥١هـ، أن إدارة الصحة لم تتلقى من الكيماوي التقرير الطبي المطلوب نظاماً في حينه، ولم يُعين له وكيلاً حسب نص النظام المُشار إليه كما جاء في مذكرة حضرة المعاون «مدير الصحة العام» بعدد(١٢٦٨) بتاريخ ٩/ ١١/ ١٣٥١هـ.

٣- قد قضى مضمون المادة(٦٨) أيضاً، بأن يكون التقرير الطبي المطلوب مُصدقاً من المُعتمد إذا وُجد في البلاد التي يطلب تمديد الإجازة فيها، معتمد من للحكومة، وليس بين هذه الأوراق تقرير طبي مُصدق المُعتمد حيث يوجد في بلاد الشام مُعتمد رسمي للحكومة، كما لا يوجد شهادة تبين أن الكيماوي المذكور راجع المعتمدية وصدق على تقرير طبي في الوقت المذكور.

٤- أن الكيماوي المذكور إنما هو من الأشخاص المُقاولين، ولو انتهت مدة مقاولته، لأنه من القسم المتستر في استخدامه لمقاولته، فهو من هذه الناحية يشمله نظام المُقاولين في هذه الظروف وأمثالها، ونظرًا إلى أن نظام المأمورين الصحيين لم يفصل فيه ما يُتبع في مثل حادثتهُ هذه، فإن التجاوز إلى المادة (٤٥) من نظام المأمورين العام، لم تجعل له الحق في طلبه بالنسبة لعدم تطبيق نصوصها من قبله.

وعلى هذا حصل التوقيع،،
طبق الأصل.

المراجع الحكومية

عدد القرار(١٠) بتاريخ ١٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٤٤٤) بتاريخ ١٣٥٢/٢/١٨هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار،
وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه،
وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على اقتراح الشريف محمد شرف عدنان المرفقة الواردة من مقام رأسه بمجلس الوكلاء رقم (٢٠٨) بتاريخ ١٣٥٢/١/١٣هـ، والمتضمن أن كل صاحبة مصلحة يجور على السعى وراء مصلحته، وقد شُوهد أن الحكومة - أيدها الله - تهتم بالسعى وراء أصحاب المصالح ليبلغهم بواسطة الشرطة نتيجة المعاملات الجارية على عرائضهم، ولا شك أنه لا طائل تحت هذا التبليغ لجهة الحكومة، وربما منعة في ذلك لصاحب المصلحة أيضاً، وأنه لو عُهد في التفهيم إلى مأمور اللغات مثلاً في كل دائرة، لكان أسهل حيث أن صاحبة المصلحة لابد وأن يُعَقب معاملته وبيده ورقة غرة يأخذها منه أول دائرة قدم عرضه إليها، وأن تكون أوراقه محفوظة عند مأمور اللغات لحين مراجعته هم، وتداول الأعضاء البحث في خصوص المذكور، وبعد الفحص والتدقيق قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- كل صاحب معاملة مرفوعة إلى المراجع الحكومية، يجب عليه تعقيب معاملته بالذات أو بالواسطة.

٢- يجب أن تكون مراجعة أصحاب المعاملات في شأن معاملاتهم مستندة على أوراق "النمرة" أى رقم العدد والتاريخ والدوائر المحلية والمُحال إليها لسهولة المراجعة.

٣- مراجعات أصحاب المعاملات متعلقة بمكتب الدائرة المُحالة إليها.

٤- تفهم حفظ الأوراق في نتائج المعاملات، يجب أن يكون من قِبَلِ رئيس كتاب الدائرة المُبلغة بذلك في المراجع العُليا.

٥- يُؤخذ توقيع الشخص الذي يُفهم معاملته على نفس الأوراق بتبليغه ذلك، وبذلك يمتنع جلب أصحاب المعاملات لغير المطلوبين في حق أو محاكمة أو نحو ذلك بواسطة الشرطة لتبليغهم، حيث أن ذلك من حق صاحب المعاملة وعليه هو أن يُعقب معاملته ويقف على مصيرها.

وعلى هذا حصل التوقيع،،
طبق الأصل.

اختصاصات المحاكم

عدد القرار(١٩) بتاريخ ١٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٢٠١٩) بتاريخ ١٣٥٢/٣/٢٠هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار،
وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه،
وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على مذكرة وزارة الداخلية رقم (٣٤) بتاريخ ١٣٥٢/٧/٧هـ، والواردة من مقام رأسه بمجلس الوكلاء رقم (٢٥٦) بتاريخ ١٣٥٢/١/١٣هـ، والمتضمنة: "أن قرار مجلس الشورى بعدده رقم (٢٢٥) بتاريخ ١٣٥٢/٧/٢٢هـ، المُتخذ بشأن اختصاص المحاكم الشرعية، يقضي بأن الدعاوي التي تحتوي على مبلغ يزيد عن (٣٣٠٠) جنيهاً مصرياً، تكون من اختصاص المحاكم الشرعية، وما نَقُص عن هذا المبلغ يكون من اختصاص المحاكم المستعجلة، ولم يُنوه به عما إذا كان يجري اعتبار كل عشرة ريالات بمبلغ (١١٠) جنيه، أو يجري اعتبار (١١٠) جنيه ذهب عين، وتطلب الوزارة المشار إليها الاستيضاح من مجلس الشورى عن ذلك، وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور، وبعد الفحص والتدقيق، قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- أن مكن اختصاص المحاكم المستعجلة النظر في كل دعوى لا يتجاوز (٣٣٠٠) جنيه أميري، سواء أكان المُدعي به ذهبًا عيينًا أو فضةً أو ميكيالاً.

٢- كل قضية أُقيم فيها مرافعة لدى المحاكم المستعجلة لا تخلو من ما يأتي:

ا- أن يكون المُدعي ذهباً عيناً وحينه يكون اعتبار سعر الجنيه (١١٠) جنيهاً مصرياً، فيكون من حق المحكمة النظر في ذلك القرار، إلى الحد المُقرر (٣٣٠٠) جنيهاً مصرياً، بمعنى أن المحكمة لا تسمع القصية التي تبلغ (٣٠) ثلاثين جنيهاً ذهباً».

ب -أن يكون المُدعي به فضةً أو شكلاً، وفي هذه الحالة يكون للمحكمة الحق في النظر في ذلك إلى الحد المقرر (٣٣٠٠) جنيهاً مصرياً.

٣- في حالة اقتران هذا التصديق العالي، يُجرى تعميمه إلى الجهات المُختصة.

وعلى هذا حصل التوقيع،،
طبق الأصل.

تمت موافقة المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

السيد محمود بن صالح بن أبي بكر شطا (١٣٣٢هـ-١٤٠٣هـ)

نشأته:

ولد السيد محمود بن صالح بن أبي بكر شطا، المكي الشافعي عام ١٣٣٢هـ، بمدينة مكة المكرمة، حيث درس في الكتاتيب، وحفظ من خلالها القرآن الكريم، ثم اجتهد في طلب العلم على كبار علماء مكة المكرمة.

الحياة العلمية:

تلقى علومه الإبتدائية في الكتاتيب، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في الفقه واللغة العربية، ثم درس في المسجد الحرام على يد علماء عصره، وتلقى عن مشايخ عصره التفسير والحديث وأصول الفقه والبلاغة.

سافر إلى اندونيسا، وعاش هناك فترة طويلة، فكانت رحلته، رحلة ثقافية فكرية، قرأ خلالها نفائس كتب السلف الصالح، ودعوات المجددين المصلحين).

كان رحمه الله قوي الإيمان في عقيدته يدافع عنها، حتى خافه ولاة عصره من زعزعة مركزهم فجعلوه تحت الرقابة ولم يفلحوا.

الأعمال والوظائف:

يُعد من أوائل التربويين في المملكة، حيث درسَ بالمسجد الحرام علوم اللغة العربية والفقه الشافعي.

تولى عدة مناصب حكومية في العهد السعودي، حيث انتخب عضواً في الجمعية الأهلية.

عُين مُدرساً بمديرية المعارف بمكة المكرمة عام ١٣٥٤هـ-١٣٥٦هـ.

عُين عضواً بمجلس الشورى عام ١٣٦٨هـ- ١٣٧٤هـ.

أُحيل إلى التقاعد نهاية عام ١٣٧٤هـ، بانتهاء فترة عضويته بالمجلس.

مكان وتاريخ الوفاة:

تُوفي في مدينة مكة المكرمة عام ١٤٠٣هـ، حيث دُفن بها.

آراء ابن تيمية السياسية في دراسة يابانية

د. عبد الله العسكر

دكتور/ حسن كوناكاتا ياباني مسلم يقول عن نفسه أنه منذ صغره أحب دراسة الأديان. وفي جامعة طوكيو انتسب إلى حلقة دراسة الكتاب المقدس (التوراة والإنجيل)، وقرأ شيئاً عن الإسلام. وعندما وصل إلى مرحلة التخصص، اختار قسم الدراسات الإسلامية. ورأى أنه هو الدين الحق، فأعلن إسلامه.

أنهي دكتور/ حسن رسالته الماجستير عن "فلسفة العمل عند ابن تيمية"، وأنهى أطروحة الدكتوراه عن "الفلسفة السياسية عند ابن تيمية"، وكلاهما من جامعة القاهرة. ويهمني هنا أن أعرض لبعض آرائه السياسية التي يقول إنها حصيلة دراسته المطولة في مؤلفات ابن تيمية. ولن أقف عندها مناقشاً، وربما أفعل هذا في حديث قادم - بإذن الله -.

يقول الدكتور/ حسن: " إن الديمقراطية، من الناحية النظرية، تُخالف الإسلام، وهي حاكمية الإنسان للإنسان، ومن الناحية التطبيقية التي تعني اتخاذ القرار بعد المشاورة، فهذا موجود في الإسلام".

ويقول أيضا: "الكثيرون من الناس يتوهمون أن الديمقراطية هي حرية حقيقية، بمعنى أن الشعب يحكم نفسه بنفسه فعلاً، لكن في حقيقة الأمر هذا غير مطبق، ولا يوجد سيادة للشعب في الديمقراطيات".

ويضيف: "من الناحية النظرية لا يوجد في الإسلام ما يمنع تعدد الأحزاب، ولكن من الناحية السياسية إذا رأى ولي الأمر أن هناك خللاً ما على المجتمع الإسلامي فلهُ أن يمنع الأحزاب".

ويقول: " اعتمدت رسالتي لليسانس على كتابيّ ابن تيمية (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية)، و(المحبة في الإسلام)". وهو يرى أن الكتاب الأول يتفوق على أي كتاب إسلامي آخر تناول الموضوع نفسه، مثل كتاب (الأحكام السلطانية) للماوردي، وكتاب (تحرير الأحكام) لابن جماعة.

ويقول: "وجدت ابن تيمية أعمق من الجميع، فالعلماء الآخرون يركزون على الإمامة أو الخلافة ويتحدثون دائماً عن الشروط التي يجب توافرها في الإمام وواجبات الإمام.

أما ابن تيمية فإنه لا يتحدث عن هذه الأشياء، ولكنه يركز على تطبيق الشريعة عبر طبقات الأمة كلها.

فابن تيمية إذن يخاطب الأمة بمجموعها ومختلف طبقاتها لتصبح فاعلة في تطبيق الشريعة وعلى رأسهم الإمام، بينما غيره من الفقهاء يركزون على الإمام ويتجاهلون الأمة في هذا الخصوص.

لكن أخطر أراء الدكتور/ حسن التي استقاها من ابن تيمية قوله: " إن الإسلام لا يشجع على التقدم العلمي بحد ذاته، والآخرة هي الأهم بالنسبة إليه".

وهو يدافع عن ابن تيمية ويقول: " ابن تيمية مفكر عميق وموسوعة له تأثير كبير سواءً في العلماء أو غيرهم، لكن حتى العلماء المعاصرين له لم يستوعبوا كلامه، ومنهم من غار منه لمكانته العلمية الفذة فكاد له عند السلاطين".

ويرى أن من يُصنف فكر ابن تيمية بالتطرف فإنه لم يفهم شيئاً منه، وليست له علاقة بالفقه الإسلامي والثقافة الإسلامية العميقة، فابن تيمية رائد ومجتهد، فكيف أتهمه بالتطرف.

عضو مجلس الشورى

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،

يعد مشاركة فيه.. بلغ حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa